جامعة العربي التبسي -تبسة-

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم: العلوم السياسية

أثر سياسات التحالف في الشرق الأوسط على الاستقرار الإقليمي

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص دراسات إستراتيجية

إعداد الطالبتين:

- فيروز جدي
- سعاد مكاحلية

إشراف الأستاذ:

محمود دريدي

جامعة العربي التبسي - تبسة
Université Larbi Tebessi - Tebessa

لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
سمير كيم	أستاذ محاضر –ب–	رئيسا
محمود دريدي	أستاذ مساعد –أ–	مشرفا ومقررا
محمد الصديق بوحريص	أستاذ مساعد –أ–	عضوا مناقشا

السنة الجامعية 2018/2017

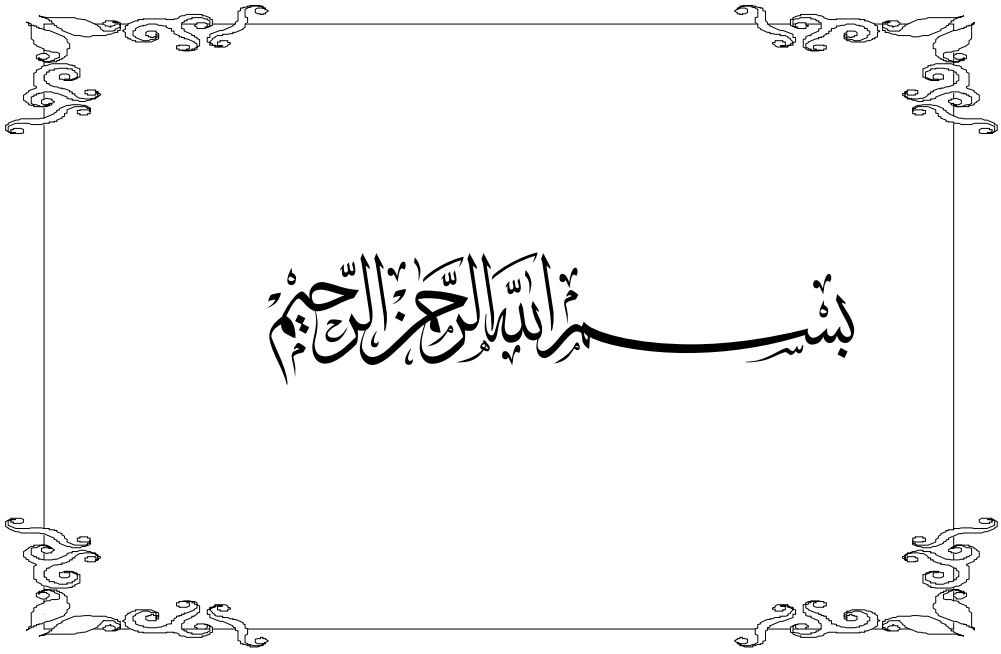
بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على اشرف المرسلين

سيدنا محمد وعلى آله صحبه وبعد

نتقدم بجزيل شكرنا وعظيم امتناننا إلى كل من ساعدنا واخذ بيدنا لإتمام هذه الدراسة

ونخص بالشكر الأستاذ "محمود دريدي" لقبوله الإشراف على بحثنا ولما بذله

معنا من جهد حثيث وتوجيه رشيد فله منا ازكي التحيات والتقدير

وعظيم الشكر والامتنان

كما يسرنا أن نتوجه بالشكر والتقدير إلى أسرة كلية العلوم السياسية تبسة

ونخص بالذكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين لتفضلهم

علينا بالتوجيهات القيمة

وفي الختام كل الشكر والعرفان لكل من ساعدنا في انجاز بحثنا هذا

الملخص

يشكل موضوع التحالف في منطقة الشرق الأوسط أهمية قصوى في الوقت الراهن، نظرا لما تحظى به تلك التحالفات من اهتمام في مجال السياسة الدولية والجوانب المتعلقة بالأمن وسياسات الدفاع ،وتهدف هذه الدراسة إلى فهم اثر سياسة التحالفات في الشرق الأوسط على الاستقرار الإقليمي للمنطقة ،من خلال معرفة طبيعة العلاقة بين الأحلاف المتشكلة في المنطقة وحالة الاستقرار الإقليمي وقد خلصت الدراسة إلى إن منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق في العالم وهذا راجع للأهمية الجيواستراتيجية حيث أصبحت محل استقطاب إقليمي ودولي في ظل تضارب المصالح وهو الأمر الذي اثر بشكل أساسي على حالة الاستقرار في المنطقة.

Summary

The Alliance's theme in the Middle East is of paramount importance because of the international political, security, and defense policies of these coalitions. This study aims to understand the impact of the Alliance policy in the Middle East on the regional stability of the region, The nature of the relationship between the alliances formed in the region and the state of regional stability The study concluded that the Middle East is one of the most important regions in the world and this is due to geo-strategic importance and has become a regional and international polarization in the context of conflict of interest, which mainly affected the situation Stability in the region.

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الإطار المفاهيمي للمخاطرة السياسية	33
02	خريطة تبين الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط	40

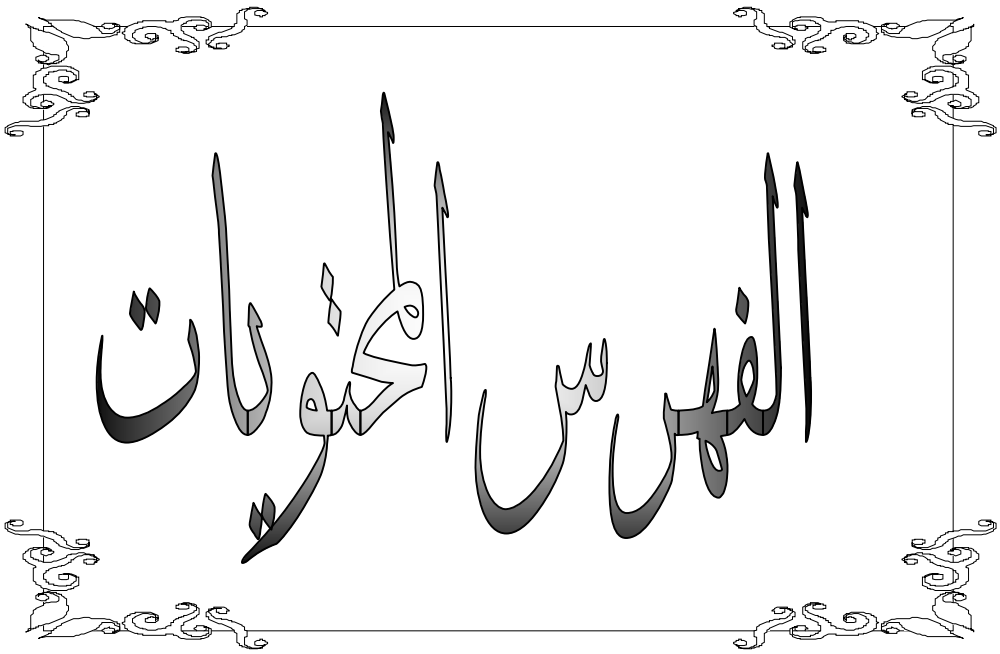
الفهرس المحتويات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
شكر وعرفان	–
فهرس الأشكال	–
فهرس المحتويات	–
مقدمة	5-1
الفصل الأول: مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة	36-6
المبحث الأول: الأطر المفاهيمية للدراسة	07
المطلب الأول: مفهوم الأحلاف	07
المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط	12
المطلب الثالث : مفهوم الاستقرار الإقليمي	20
المبحث الثاني: الأسانيد النظرية للدراسة	23
المطلب الأول: الأسانيد النظرية المقاربة لسياسات التحالف	23
المطلب الثاني : الأسانيد النظرية المقاربة لحالة الإستقرار الإقليمي	31
خلاصة الفصل الأول	36
الفصل الثاني: الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط	65-37
المبحث الأول: الأبعاد الحيوية للشرق الأوسط	38
المطلب الأول: البعد الجغرافي	38
المطلب الثاني: البعد الاقتصادي	40
المطلب الثالث: البعد السياسي والأمني	42
المبحث الثاني: أثر القوى الإقليمية في الشرق الأوسط	44
المطلب الأول: الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط	44
المطلب الثاني: الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط	47
المطلب الثالث: الدور الإقليمي لإسرائيل في الشرق الأوسط	50
المطلب الرابع: الدور الإقليمي للسعودية في الشرق الأوسط	52
المبحث الثالث: أثر القوى الدولية في الشرق الأوسط	54
المطلب الأول: الدور الأمريكي في الشرق الأوسط	54
المطلب الثاني: الدور الروسي في الشرق الأوسط	58
المطلب الثالث: الدور الأوربي في الشرق الأوسط	60

خلاصة الفصل الثاني	65
الفصل الثالث: بنى التحالفات الشرق أوسطية	92-66
المبحث الأول: الأحلاف العسكرية	67
المطلب الأول: الأحلاف التقليدية	67
المطلب الثاني: التحالف ضد الإرهاب في الشرق الأوسط	75
المطلب الثالث: تحالف عاصفة الحزم	78
المبحث الثاني: المحاور السياسية	80
المطلب الأول: محور الممانعة	80
المطلب الثاني: محور الاعتدال	83
المطلب الثالث: المحور التركي القطري	85
المبحث الثالث: الرؤى المستقبلية للتحالفات في الشرق الأوسط	87
المطلب الأول: سيناريو تحالفات القوى الدولية في الشرق الأوسط	87
المطلب الثاني: سيناريو تحالفات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط	88
خلاصة الفصل الثالث	92
الخاتمة	93
قائمة المراجع	95

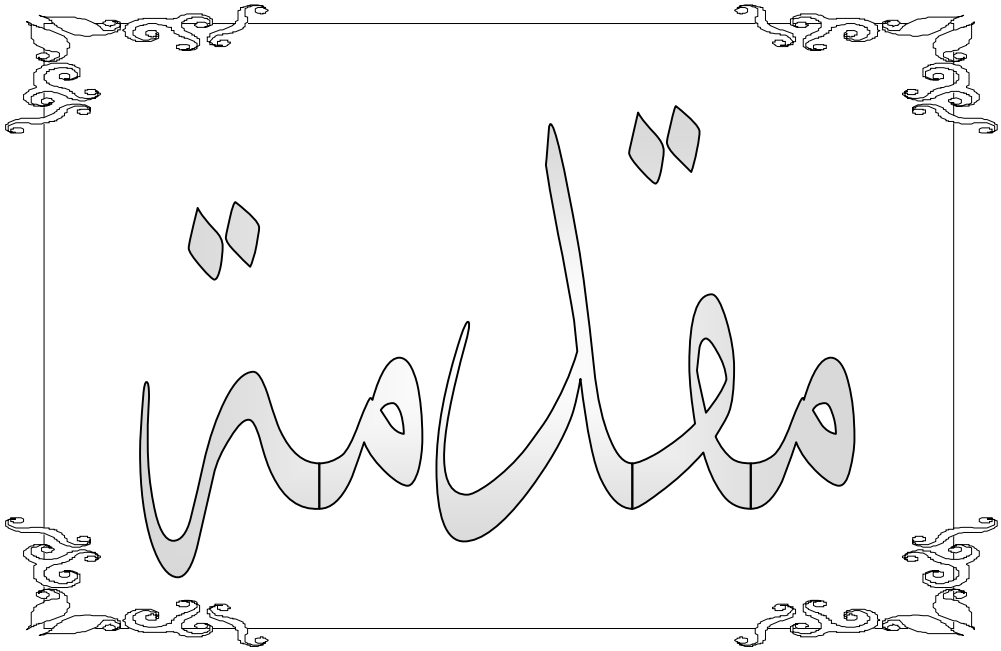
مقدمة

شهد العالم منذ بداية القرن العشرين إلى يومنا هذا أحداث بارزة أحدثت تحولا عميقا في النظام الدولي وأسفرت على نتائج وتطورات هامة وضعت الدول أمام متطلبات واحتياجات جديدة مما جعلها تبحث عن سبل ناجعة تمكنها من مواجهة التحديات والتهديدات سواء كانت داخلية أو إقليمية أو دولية، ومن أجل ذلك لجأت معظم دول العالم إلى إتباع سياسة التحالف، من خلال إقامة تحالفات سياسية وعسكرية من أجل الحفاظ على أمنها واستقرارها وحماية مصالحها الإستراتيجية.

فظاهرة التحالف رغم أنها ظاهرة قديمة؛ إذ تعتبر من أكثر أمثلة التعاون الدولي ذيوعا، إلا أنها أضحت من أكثر الظواهر التي تميز عصرنا الحالي مما جعل البعض يطلق عليه عصر التكتلات الدولية، حيث أصبحت سياسة التحالف ضرورة ملحة فرضتها التغيرات السائدة بعد نهاية الحرب الباردة؛ والتي ألقت بتأثيرها على كافة المجالات الإقتصادية والسياسية والعسكرية، فلم يعد أمن الدول واستقرارها مرتبط بأمنها واستقرارها الداخلي فقط بل أصبح مرتبط بالاستقرار الإقليمي والدولي وهو ما عزز الحاجة لإيجاد التحالفات الإقليمية والدولية.

إلا أنه وعند الحديث عن التحالفات الإقليمية والدولية فإن أبرز ما يثار بشأنها هو ارتباطها وتأثيرها على الإستقرار الإقليمي؛ وفي هذا السياق يتبلور لنا موضوع سياسة التحالف في الشرق الأوسط،هذا الأخير الذي يعتبر من أهم الأقاليم في العالم بفعل موقعه الجغرافي المتميز؛ وهو الأمر الذي جعل الأنظار تتجه نحوه مما دفع الدول في الشرق الأوسط لإتباع سياسة التحالف باعتبارها أحد الأساليب الإستراتيجية؛ وكوسيلة لمحافظة الدول على كيانها وأمنها داخل المحيط الدولي، فعرفت المنطقة تشكل مجموعة من الأحلاف؛ والتي جاءت كنتيجة لاضطرابات البيئة الإقليمية وتذبذب حالة الأمن والاستقرار في الشرق الأوسط؛ وهذا راجع لعدة عوامل من أبرزها القضية الفلسطينية، إضافة إلى التطورات والأحداث التي عرفتها منذ اندلاع الثورات العربية وما أفرزته من أزمات وقضايا معقدة والتي من أبرزها تنظيم داعش الإرهابي وكذلك أزمة الحوثيين في اليمن ومؤخرا الأزمة الخليجية.

1- أهمية الدراسة

تكمن أهمية هذه الدراسة من الناحيتين العلمية والعملية:

أ- أهمية علمية

- الإطلاع على التعريفات المختلفة لمتغيرات الدراسة وهي سياسة التحالف والشرق الأوسط والإستقرار الإقليمي.

- إعطاء نظرة علمية أكاديمية لإحدى أكثر القضايا أهمية في منطقة الشرق الأوسط ألا وهي سياسة التحالف وأثرها على الإستقرار الإقليمي.

- محاولة فهم مجمل التصورات الجيوسياسية للقوى الإقليمية في الشرق الأوسط.

ب- أهمية عملية

- تعد هذه الدراسة إضافة حقيقية في حقل العلاقات الدولية لإثراء البحث والنقاش حول الموضوع، كذلك محاولة جادة قصد إفادة الباحثين في هذا المجال نظرا لندرة الدراسات حول الموضوع.

- رصد مختلف الأفعال وردود الأفعال للقوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط.

- التركيز على سياسة التحالف في الشرق الأوسط و تأثيرها على الإستقرار الإقليمي للمنطقة من خلال التطرق لأهم الأحلاف العسكرية والمحاور السياسية ودوافع تشكلها والأهداف التي سعت لتحقيقها .

2- أهداف الدراسة

- معرفة أهم القوى الإقليمية المهيمنة على الشرق الأوسط من خلال التعرف على طبيعة الدور الذي تلعبه في المنطقة.

- معرفة العلاقة التي تربط بين سياسة التحالف في الشرق الأوسط و الإستقرار الإقليمي للمنطقة في ظل تضارب المصالح.

- التنبؤ بمستقبل سياسة التحالف في المنطقة من خلال التطرق إلى أبرز التصورات والرؤى المستقبلية حول تشكل الأحلاف في المنطقة.

3- أسباب إختيار الموضوع

إن الرغبة في دراسة هذا الموضوع تعود لأسباب موضوعية و أخرى ذاتية يمكن حصرها في الأتي:

أ-أسباب ذاتية

- الإهتمام الشخصي والفضول المعرفي للباحثين تجاه الموضوع.

- الرغبة في الإطلاع المعمق على موضوع سياسة التحالف في الشرق الأوسط.

- الإهتمام المتزايد بمنطقة الشرق الأوسط نظرا للأزمات والقضايا التي يشهدها وتداعياتها على الوطن العربي خصوصا بعد الحراك العربي.

ب- أسباب موضوعية

- أهمية موضوع الدراسة بالدرجة الأولى.

- محاولة عرض أهم الأحلاف التي تشكلت في الشرق الأوسط وأثرها على الإستقرار الإقليمي للمنطقة.
- أن الموضوع يعتبر من الدراسات القليلة جدا التي تطرقت إلى أثر سياسة التحالف في الشرق الأوسط.
- التعرف على أسباب إنفراط بعض التحالفات التقليدية في المنطقة.

4- الدراسات السابقة

أ- صالح محمود قاسم، كتاب بعنوان، **"الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989**، تناول فيه الكاتب العلاقة بين الديمقراطية والحروب التي نشبت في الشرق الأوسط، حيث خلص إلى نتيجة وهي أن غياب الديمقراطية في دول الشرق الأوسط له علاقة بالحروب التي حصلت في المنطقة.

ب- أحمد محمد عطا الله، مقال بعنوان، **"الشرق الأوسط في الأحلاف والمحاور"**، حيث تحدث الكاتب عن وضع المحاور والأحلاف في الشرق الأوسط قبل ما يسمى بالربيع العربي وبعده.

ج- طايل يوسف عبد الله العدوان، رسالة ماجستير بعنوان، **"الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط" (2002-2013)**، وركز الباحث في هذه الدراسة على الإستراتيجية الإقليمية لتركيا وإيران والأهداف التي يسعيان لتحقيقها في الشرق الأوسط.

5- حدود الدراسة

أ- الحدود الزمنية

تنحصر الدراسة في التاريخ السياسي المعاصر للدولة في منطقة الشرق الأوسط منذ استقلالها إلى غاية ما بعد الربيع العربي.

ب- الحدود المكانية

المجال المكاني للدراسة يتجلى بطبيعة الحال في منطقة الشرق الأوسط.

6-الإشكالية

إن العلاقة بين سياسة التحالف في الشرق الأوسط و الاستقرار الإقليمي للمنطقة علاقة تستوجب الدراسة، وعليه تتضح معالم الإشكالية الآتية :

كيف يمكن أن نفهم سياسة التحالف في الشرق الأوسط وحدود تأثيرها على الإستقرار الإقليمي للمنطقة ؟

انطلاقا من هذه الإشكالية نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما مفهوم كل من الأحلاف والاستقرار الإقليمي ؟

-ما طبيعة دور القوى الإقليمية والدولية في الشرق الأوسط ؟

-ما هي مضامين الأحلاف في الشرق الّأوسط وأثرها على المنطقة ؟

7-الفرضيات

وفي محاولة منا للإجابة على هذه التساؤلات نقترح الفرضيتين التاليتين:

- طبيعة التحالفات الشرق أوسطية مرهون بمصالح القوى الدولية والإقليمية.

- بناء التحالفات الدولية مرتبط بحالة الإستقرار الإقليمي والدولي.

8- المناهج المستخدمة

تم الاعتماد على العديد من المناهج التي نرى أنها تتلائم مع حالة الدراسة.

أ- المنهج الوصفي

يستخدم هذا المنهج في العلوم الاجتماعية بصفة عامة والعلوم السياسية بصفة خاصة ويقوم على وصف الظاهرة المدروسة بذكر كافة مكوناتها وأبعادها، حيث استعنا به في وصف منطقة الشرق الأوسط من حيث أبعادها الحيوية، كذلك وصف الواقع الجيوسياسي وتشكل الأحلاف في المنطقة.

ب- المنهج التاريخي

الذي يقوم على البحث والكشف عن الحقائق التاريخية، من خلال تحليل وتركيب الأحداث والوقائع الماضية وإعطاء تفسيرات، ولقد تم توظيف هذا المنهج في تتبع تطور مفهوم الشرق الأوسط عبر مراحل زمنية مختلفة.

ج- المنهج المقارن

استخدمنا هذا المنهج الذي نعني به أوجه الشبه وأوجه الاختلاف في مقارنة التحالفات عبر التاريخ السياسي أي قبل وبعد الحرب الباردة، وقبل وبعد الحراك العربي.

9- تقسيم الدراسة

تم اعتماد خطة دراسة تنقسم إلى مقدمة وثلاثة فصول وخاتمة:

- الفصل الأول: هو عبارة عن مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة، وينقسم هذا الفصل إلى مبحثين، خصص المبحث الأول للأطر المفاهمية لدراسة كل من مفهوم الأحلاف والشرق الأوسط، والاستقرار الإقليمي، والتطرق لكل ما يرتبط بهذه المفاهيم، بينما خصص المبحث الثاني لدراسة الأسانيد النظرية للدراسة من خلال التطرق لأهم النظريات التي تفسر سياسة التحالف والاستقرار الإقليمي.

– الفصل الثاني: يتناول دراسة الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط حيث يتكون من ثلاثة مباحث، يدرس المبحث الأول الأبعاد الحيوية للشرق الأوسط من خلال التطرق للبعد الجغرافي والبعد الاقتصادي والبعد السياسي الأمني، وإبراز أهمية المنطقة، بينما يدرس المبحث الثاني أثر القوى الإقليمية في الشرق الأوسط من خلال التطرق للدور الذي تلعبه هذه القوى داخل المنطقة، أما المبحث الثالث فيدرس أثر القوى الدولية في الشرق الأوسط من خلال معرفة طبيعة تواجد هذه القوى في منطقة الشرق الأوسط.

– الفصل الثالث: يدرس بنى التحالفات الشرق الأوسطية حيث تم التركيز فيه على أهم الأحلاف التي تشكلت في الشرق الأوسط، ويتكون من ثلاث مباحث، حيث خصص المبحث الأول لدراسة الأحلاف العسكرية وتم فيه تناول الأحلاف التقليدية وكذلك الأحلاف التي تشكلت مؤخرا في خضم التطورات الأخيرة التي حدثت في الشرق الأوسط، أما المبحث الثاني فقد خصص لدراسة المحاور السياسية، أما المبحث الثالث فجاء كدراسة استشرافية لمستقبل ظاهرة التحالف في الشرق الأوسط، ومنه خرجنا بسناريوهين الأول حول التحالفات التي ستشكلها القوى الدولية في المنطقة والثاني حول التحالفات التي ستشكلها القوى الإقليمية.

10– صعوبات الدراسة

تتمثل الصعوبات التي واجهتنا عند إعداد هذه الدراسة في قلة المراجع العلمية والأكاديمية التي تناولت سياسة التحالف في الشرق الأوسط، خصوصا فيما يتعلق بالأحلاف والمحاور الجديدة كذلك ندرة المراجع التي تطرقت إلى اثر هذه الأحلاف على الاستقرار الإقليمي للمنطقة .

الفصل الأول:

مدخل مفاهيمي ونظري للدراسة

إن موضوع سياسة التحالف في الشرق الأوسط وأثره على الاستقرار الإقليمي لا يمكن تناوله دون التطرق إلى المدخل المفاهيمي والنظري للدراسة، الذي يعتبر المدخل الرئيسي لفهم وتحليل هذا الموضوع المهم.

ولذلك سيكون مضمون هذا الفصل مقسما إلى مبحثين، سيتم التطرق في المبحث الأول للأطر المفاهيمية للدراسة وهي مفهوم الأحلاف ومفهوم الشرق الأوسط ومفهوم الاستقرار الإقليمي، وفي المبحث الثاني سيتم التطرق إلى الأسانيد النظرية للدراسة، وهي الأسانيد النظرية الكلية والأسانيد النظرية الجزئية.

المبحث الأول: الأطر المفاهيمية للدراسة

قبل أن نقدم على دراسة أي موضوع وجب علينا أولا تحديد المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، وتعد الخطوة الأولى التي لا يمكن الاستغناء عنها لتسهيل فهم أي موضوع، لذا سنتعرض من خلال هذا المبحث إلى أهم ثلاثة مفاهيم في الدراسة والمتمثلة في مفهوم الأحلاف، مفهوم الشرق الأوسط، بالإضافة لمفهوم الاستقرار الإقليمي.

المطلب الأول: مفهوم الأحلاف

أولا: تعريف الحلف

الحلف لغة: هو المعاهدة على التعاضد والتساعد والاتفاق وجمعه: أحلاف.[1]

إصطلاحا: هو عمل تحالفي بين الدول، أو أحزاب أو أشخاص سياسيين يتعاقدون فيها بينهم على تنفيذ إلتزام يتفقون عليه لتحقيق أهداف محددة ومتفق عليها.[2]

ويعرف قاموس العلوم السياسية الحلف على النحو التالي:

هو علاقة تعاقدية بين دولتين أو أكثر يتعهد بموجبها الفرقاء المعنيون بالمساعدة المتبادلة في حالة الحرب، سياسة الأحلاف هي بديل لسياسة العزلة التي ترفض أيه مسؤولية عن امن الدول الأخرى، وهي تتميز كذلك عن سياسة الأمن الجماعي التي تعمم من حيث المبدأ، مبدأ التحالف حتى تجعله عالميا بحيث تردع العدوان وتتصدى له عند الضرورة.[3]

ويمكن تعريف التحالفات على أنها: "ظاهرة مركزية وثابتة في السياسة الدولية على مر التاريخ سواء نظريا إلى الفترات القديمة في العصور الوسطى، أو في قرون بسمارك أو نابليون نجد الدول تشكل تحالفات،كما قال "جورج ليسكا" من المستحيل التحدث في العلاقات الدولية دون الرجوع إلى التحالفات".[4]

كما أن الحلف يعني الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة لحماية أعضاءه من قوة أخرى معينة تبدو مهددة لأمن كل من هؤلاء الأعضاء.[5]

---

[1] – **المعجم الوسيط**، مجمع اللغة العربية، (القاهرة: دار الشروق الدولية للنشر والتوزيع، ط04، 2004)، ص 43.

[2] – محمد أحمد عطا الله، "الشرق الأوسط في الأحلاف والمحاور الدولية"، **المجلة الإفريقية للعلوم السياسية**، د.ع، (2017)،د.ص.

[3] – محمد عزيز شكري، **الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية**، (الكويت: عالم المعرفة، 1978)، ص 11.

[4] - Stefan Bbergrmann**, The concept of military allinance**, (bertin: 2001), p 26.

[5] – عدنان السيد حسين، **نظرية العلاقات الدولية**، (لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط03، 2010)، ص 111.

وفي مقابل هذه التعريفات واسعة النطاق، هناك تعريفات تحد من نطاق الحلف وتقتصر فقط على الجوانب الأمنية العسكرية حيث ذهب "دافيد إدواردز" الذي يرى أن الحلف هو التزام مشروط، ذو طابع سياسي أو عسكري بين مجموعة من الدول، باتخاذ بعض التدابير التعاونية المشتركة في مواجهة دولة أو مجموعة من الدول الأخرى المعنية (رغم عدم اشتراط أن تكون هذه الدول مسماة على نحو صريح).[1]

التحالف: هو عبارة عن مجموعة من الأفراد، أو الممثلين للمجموعات أو مؤسسات يعملون معا لإيجاد الحلول اللازمة لمسألة مشتركة وذلك لتحقيق هدف مشترك او لحل مشكلة مشتركة يعملون عليها، من خلال القيام بمجموعة من الأنشطة لتحقيق هذه الأهداف.

ثانيا: خصائص التحالفات

- التزام تعاقدي بين مجموعة من المنظمات عادة ما يكون موجها نحو هدف ما .
- بسبب القيم والأهداف المشتركة قد تكون التحالفات أقوى وأكثر ديمومة ، بل وقد تتخذ إطارا رسميا .
- وقد ينطوي بناء تحالف على التعاون والتقارب بين الكيانات التنظيمية الداخلة فيه و التي تشترك في الاهداف.[2]

ثالثا: تعريف الأحلاف العسكرية و السياسية

1- التحالف العسكري: يقصد به تحقيق ضرورة من صور الاندماج في هيكل أو مجموعة هياكل قيادية عسكرية بين دولتين أو أكثر.[3]

كما يمكن تعريف التحالف العسكري على انه: "اتفاق دولي بشأن الأمن القومي، عندما تعهدت الأطراف المتعاقدة بدعم بعضها البعض في حالة حدوث أزمة لم يتم تحديدها مسبقا، تختلف التحالفات العسكرية عن الإئتلافات، حيث يتم تشكيل تحالفات معروفة بالفعل".[4]

ويمكن تصنيف التحالفات العسكرية إلى اتفاقيات الدفاع، والاتفاقيات المتعلقة بعدم الاعتداء.[5]

---

[1] - لؤي أحمد إبراهيم، **الإستراتيجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة**، رسالة ماجستير ، (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2012)، ص 14.

[2] - دعاء عبد العال، **ماذا نعرف عن بناء التحالفات**، (مصر: مؤسسة فريدريش إيبرت للنشر والتوزيع، 2016)، ص 14.

[3] - خليل حسين، **العلاقات الدولية –النظرية والواقع الأشخاص والقضايا–**، (لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011) ص 219.

[4] -محمد احمد عطا الله، **مرجع سابق**.

[5] - David Singer, **Micnor powers, alliances ardande, conflict : same prelinary patents,** (Newyork: the free press, 1989), p 12.

وقد ناقش العلماء منذ وقت طويل آثار التحالفات العسكرية على احتمال نشوء الحرب و لم يظهر أي دعم واضح لذلك والحجة القائلة بأن التحالفات تعمل على تحسين آفاق السلام من خلال الردع الفعال، لا على إشعال نيران الحرب وفي مقابل الجدل القائل بأن التحالفات تؤثر على احتمال أن المنافس المحتمل سيبدأ نزاع عسكري[1] ويعرف في المعجم السياسي الأحلاف العسكرية على أنها: "معاهدات تحالف ذات طابع عسكري،يبرم بين دولتين أو أكثر، للتعاون في تنظيم دفاع مشترك بينها، ضد أي دولة معندية أو المطلوب ردع اعتدائها أو الاعتداء عليها فعلا لأي سبب كان، دون التقيد بقانون دولي".[2]

2- تعريف الأحلاف السياسية

الحلف السياسي هو: "عمل تحالفي بين دول أو أحزاب أو أشخاص سياسيين يتعاقدون فيما بينهم على تنفيذ إلتزام معين يتفقون عليه لتحقيق أهداف محددة ومتفق عليها".[3]

ويمكن تعريف الأحلاف السياسية على أنها: "المعاهدات والمعاقدات على التناصر والتعاون السلمي بين فئتين أو أكثر".[4]

عرفه الدكتور عبد الله الطريقي على أنه: "المعاقدة والمعاهدة على التناصر والتساعد والاتفاق ووصفه بأنه سياسي، ويعرفه أيضا على أنه التعاهد والتعاقد والتناصر على مباح شرعي بين كيانين سياسيين أو أكثر لتحقيق أهداف سياسية متفق عليها سواء كان ذلك مؤبدا أو مؤقتا".[5]

كما وجب علينا التطرق لمفهوم سياسة التحالف:

هناك من يعرفها على أنها: "تجمع بين دولتين أو أكثر لمواجهة قوة أخرى، بمعنى الاتفاق بين دولتين أو أكثر على تدابير معينة للحماية من قوة أخرى تهدد امن هذه الدول، وتتسم التحالفات عند تعدد القطبية بالمرونة والتبدل، فحليف اليوم عدو الغد".

---

[1] - Brett.Ashley Leeds , **trading for security: military alliances and ecajreements**, (university rise,department of polical suense , 1984) , p 427.

[2]- **المعجم السياسي**، وضاح زيتون ، (الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010)، ص 17.

[3]- **موسوعة السياسةج 1**، عبد الوهاب الكيالي ، (لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985)، ص 575.

[4]- هشام محمد سعيدان آل برغش، **الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والآثار المترتبة عليها**، (القاهرة: دار الكتب المصرية، 2013)، ص 65.

[5]- محمد عزت صالح عتيق، **أحكام التحالف السياسي في الفقه الإسلامي**، مذكرة ماجستير، (جامعة الدراسات للنجاح العليا نابلس، قسم الفقه والتشريع ، 2008) ص 36.

لذلك نجد أن من أسس التحالفات أن يبقي على الدول المهزومة في حالة من القوة، تحسبا لتبدل موازين القوى الدولية، حين البحث عن حلفاء للغد عند الاختلاف مع حلفاء اليوم.[1]

فالدول تدخل في أحلاف من أجل تقويم قدراتها، والأحلاف وسيلة تأثير على دولة خصم ينظر إليها كمصدر للضغط يهدد إستقلال الآخرين.[2]

رابعا: دوافع نشوء الأحلاف

هناك دوافع كثيرة تدفع الدول إلى إبرام تحالفات فيما بينها، ومن بين أهم هذه التحالفات ما يلي:

1- ردع الأعداء

إن الخوف من التعرض للعدوان والسعي إلى ردع هذا الخطر هو المبرر الرئيسي وراء إنتهاج الدولة لسياسة التحالف، وكذلك فإن دور الحلف ونجاحه يكمن في مستوى ومصداقية الردع من خلال حساب المخاطر والمكاسب والخسارة، فالردع يقوم على مبدأين هما: توفر القوة والرغبة في استخدامها فعلا.

2- السعي إلى زيادة القوة

تلجأ الدولة لزيادة قوتها إلى سياسة التحالف كبديل لسياسة التسلح التي تستترف موارد اقتصادية هائلة، ناهيك عن حاجة التسلح إلى فترة زمنية طويلة.[3]

خامسا: أنواع الأحلاف

يمكن تصنيف الأحلاف وبيان تعدد أنواعها وفق هذه الاعتبارات والمعايير على النحو التالي:

- من حيث الصفة الرسمية أو القانونية التي تستند إليها علاقة التحالف تصنف:

1- التحالفات الرسمية: هي التي تستند إلى معاهدات موثقة يتحمل الحلفاء بمقتضاها إلتزامات وتعهدات قانونية صريحة، فيما يتصل بمجالات موضوع التعاون.

2- التحالفات غير الرسمية: يقصد بها تلك التحالفات التي لا تتطلب تعهدات رسمية ولكنها تقوم على وجود، قدر من التنسيق بين عمليات صنع القرار، أو في مجال السلوك الدولي الخارجي، بحيث يتسم سلوك المتحالفين بالتوافق إزاء قضية معينة، أو في مواجهة طرف معين.

---

[1] - محمد طه بدوي، **مدخل إلى علم العلاقات الدولية**، (القاهرة: المكتب المصري، 1976)، ص ص 256-259.

[2] - شيماء عبد السميع عبد الله محمد، "دوافع نشأة القوى الإقليمية"، **مجلة جامعة النيلين للعلوم السياسية**، ع 14، (ماي 2015)، ص 06.

[3] - عادل سلمان، "الأحلاف والتكتلات الدولية"، **مجلة الحوار المتمدن**، ع 930، (2004) ، د.ص.

- من حيث عدد أعضاء التحالف

1- الأحلاف الثنائية: يقصد بها تلك التحالفات التي تبرم بين دولتين فقط.

2- الأحلاف الجماعية: ويقصد بها تلك الأحلاف التي يزيد عدد اعضائها عن دولتين.

- من حيث الهدف من التحالف

1- الأحلاف الدفاعية: وهي التي يقتصر هدفها على مجرد الدفاع عن الذات وتمثل الفئة الغالبة من الأحلاف عبر التاريخ الطويل للعلاقات الدولية.

2- الأحلاف الهجومية: هي تحالفات تستهدف الهجوم على دولة أو دول معينة أو انتهاج سلوك عدائي، سواء في مواجهة دولة، أو بوجه عام.

- من حيث مدة سريان معاهدة التحالف

1- الأحلاف المؤقتة: هي التحالفات التي تحدد لها فترة زمنية معينة منصوص عليها في متن المعاهدة سواء طالت الفترة أم قصرت.

2- الأحلاف الدائمة: وهي التحالفات التي لا يحدد لها أجل معين، أو تاريخ محدد لإنقضائها.[1]

- من حيث سرية أو علانية ميثاق التحالف

1- التحالفات العلنية.

2- التحالفات السرية.

- من حيث درجة التكافؤ بين قوى الدول المتحالفة

1- الأحلاف المتكافئة: تبرم بين دولتين متقاربتين أو دول متقاربة من حيث القوة السياسية والعسكرية والاقتصادية.

2- الأحلاف الغير متكافئة: تبرم بين دول متفاوتة من حيث مستوى قوتها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

- من حيث توقيت قيام التحالف

1- أحلاف وقت الحرب.

2- أحلاف وقت السلم.

- من حيث الجوار أو البعد الجغرافي

[1] - هشام محمد سعيدان آل برغش، **مرجع سابق**، ص 117،118.

1- أحلاف بين دول متجاورة جغرافيا.

2- أحلاف بين دول متباعدة جغرافيا.

- من حيث معيار محدودية أو عمومية أهداف الحلف

1- الأحلاف ذات الأهداف العامة: وهي التي تبرم عادة في أوقات الحروب، بحيث تتسم أهدافها بالعمومية، وتتسم هذه الأحلاف بأنها مؤقتة

2- الأحلاف ذات الأهداف المحددة: وتبرم عادة في أوقات السلم وتكون قاصرة على أهداف محددة بدقة.

- من حيث الدواعي أو الاعتبارات التي أدت إلى قيام الأحلاف

1- التحالفات التعزيزية: أي التي تستهدف إضافة قدرات إضافية إلى قوة الدولة التي تلجأ إلى التحالف.

2- التحالفات الوقائية: وهي التحالفات التي تتم مع دولة حتى لا تنضم إلى معسكر الأعداء.

3- التحالفات الإستراتيجية: وهي التي تستهدف بها دولة ما مجرد الحصول على تسهيلات إقليمية لدى دولة أخرى محدودة القوة، ولكنها تتمتع بموقع إستراتيجي هام.

4- الأحلاف التي تخدم أهداف عقائدية: وهي التي يعلن أعضاؤها عن اعتناقهم لمجموعة من المبادئ أو القيم التي قام الحلف من أجل الدفاع عنها ونشرها.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الشرق الأوسط

يتميز مفهوم الشرق الأوسط بالديناميكية والتغيير، فالمصطلح يكتنفه الغموض ويتناوله التحليل العلمي، وهذا لتعدد الصياغات والتعريفات السياسية والجغرافية المقدمة والمطروحة في هذا السياق، والتي تغيرت عبر فترات زمنية مختلفة، لذلك سنتعرض من خلال هذا المطلب لأهم تلك التعريفات وسنتطرق إلى السياق التاريخي للمصطلح.

أولا: تعريف الشرق الأوسط

الشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في أجزاء العالم المختلفة منذ بداية القرن العشرين، فالتسمية ولو أنها قصد بها أو بغيرها تقسيم الشرق إلى أقسام حسب البعد والقرب من أوربا الغربية إلا أن الإقليم في الواقع، هو إقليم يتوسط خريطة العالم بصفة عامة، والعالم القديم بصفة خاصة.

[1]- هشام محمد سعيدان آل برغش، **مرجع سابق**، ص ص 119-120.

إن الشرق الأوسط إقليم من الصعب تحديده بصورة واضحة وقاطعة، ولا يرجع السبب في ذلك إلى أن الإقليم مجرد ابتكار لفظي في قاموس السياسة الدولية منذ أوائل القرن العشرين، ولكن السبب في صعوبة تحديد الشرق الأوسط راجع إلى أنه إقليم هلامي القوام، بمعنى انه يمكن أن يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي تتخذه هيئة خاصة أو دولة أو وزارة من وزارات الخارجية في العالم، ولذلك لم تتفق الموسوعات العالمية على تحديده بصورة قاطعة.[1]

فالمصطلح يعتبر مصطلحا سياسيا في نشأته واستخدامه من جانب قوى خارجية، ويثير التساؤل عن ماهية المرجعية التي على أساسها ينعت بهذه الصفة أو بعبارة أخرى بالنسبة لمن هو شرق أوسط، ومع أي منطقة جغرافية أخرى يرتبط؟ ومن الواضح أن المرجعية هنا هي الغرب، وتحديد أوربا، مما يجعل هذا المفهوم غير مرتبط حقيقة بالمنطقة ذاتها إنما يرتبط بغيرها.[2]

1- تعريف الشرق الأوسط حسب المفكرين

تعريف "بريجنسكي": "الشرق الأوسط مكون من جماعات عرقية ودينية مختلفة على أساس مبدأ الدولة الأمة، تتحول إلى كانتونات طائفية وعرقية يجمعها إطار إقليمي كونفدرالي وهذا سيسمح للكانتون الإسرائيلي بأن يعيش في المنطقة بعد أن تصفى فكرة القومية".[3]

تعريف "جون فوستر دالاس": "عرفة وزير الخارجية الأمريكي سابقا بأنه المنطقة الواقعة بين ليبيا في الغرب، وباكستان في الشرق، وتركيا في الشمال، وشبه الجزيرة العربية في الجنوب، إضافة إلى السودان وإثيوبيا".[4]

تعريف "شمعون بيريس": "أكد في كتابه الشرق الأوسط الجديد" أن: "الهدف النهائي هو خلق أسرة إقليمية من الأمم، ذات سوق مشتركة وهيئات مركزية مختارة على غرار الجماعة الأوربية".[5]

[1]- كمال سالم الشكري، "مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، **مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية**، م 28، ع 1، (2012)، ص 514.

[2]- صالح محمود القاسم، **الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989**، (الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999)، ص 18.

[3]- أحمد سليمان سالم الرحاحلة، **الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط- الفرص والتحديات-**، رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014)، ص 18.

[4]- إيمان دني، **الدور التركي الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة**، (الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014)، ص43.

[5]- شمعون بيريس، **الشرق الأوسط الجديد**، تر: محمد حلمي عبد الحافظ، (عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994)، ص 62.

وفي سياق تحول الشرق الأوسط في المجابهة إلى السلام، يطرح هذا التصور دوافع ومراحل عملية تأسيس هذا التجمع الاقتصادي الإقليمي، ويشير إلى بعد جديد في تصور إسرائيل لمعادلة السلام تضيفه هذه الدعوة وهي السوق الشرق أوسطية، وذلك يطرح فكرة الاندماج الاقتصادي لإسرائيل في اقتصاديات الشرق الأوسط، وقد حاول "بيريس" في دعوته إلى شرق أوسط جديد ، أن يبين أن أفضل طريق لبناء هذا الشرق الأوسط هو محاربة الفقر، ولكي يتم إنقاذ مستقبل الشرق الأوسط لا بد من تأمين الأمان المطلوب لمواطنيه، فلا يكفي تسوية الخلافات بشكل ثنائي أو حتى متعدد فالمطلوب هو بناء شرق أوسط جديد وضمن هذا الإطار يظل السلام هو الطريق الفعلي لتوفير الأمن ليس كهدف سياسي، لكن كإستراتيجية، فالأمن المشترك وحده القادر على تأمين الأمان الشخصي المطلوب للتركيز على حقيقة الشرق الأوسط بأبعاده الجديدة، بدلا من الإغراق في الذكريات، ذكريات الانتصارات والحروب التي تخاض مرة أخرى، فتعريف "شمعون بيريس" لمنطقة الشرق الأوسط بأنه المنطقة الممتدة من ليبيا غربا حتى إيران شرقا ومن سوريا شمالا حتى اليمن جنوبا، إضافة باكستان كونها دولة إسلامية ويشير للقنبلة النووية الباكستانية بأنها قنبلة إسلامية.[1]

2-تعريف الشرق الاوسط حسب المنظمات الدولية ودوائر المعارف والقواميس

- **تعريف الأمم المتحدة:** يتردد اسم الشرق الأوسط على أنه الإقليم الذي يشتمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضاف ليبيا والسودان أو أحدهما أو برقة وشمال السودان فقط.[2]

- **تعريف البنك الدولي:** يعرفه بالمنطقة التي تضم الدول الواقعة بين المغرب غربا وإيران شرقا، بينما يرى آخرون أنه عبارة عن منطقة تضم فصلا عن المشرق العربي وادي النيل وكلا من إيران وتركيا وآسيا الوسطى.[3]

- **تعريف صندوق النقد الدولي:** يحدده صندوق النقد الدولي أنه يضم الجزائر، مصر، إيران، العراق، الكويت، ليبيا السعودية، سوريا، ويضم إسرائيل.[4]

[1]- صخر علي سلامة السليحات، **دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط**، رسالة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013 -2014)، ص 31.

[2]- محمد رياض، **الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا**، (مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014)، ص 222.

[3]- محمود حسن علي العفيفي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير ، (جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012)، ص 20.

[4]- فيليب روبنس، **تركيا والشرق الأوسط**، تر: ميخائيل نجم، (د.ب، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993)، ص 125.

– **تعريف المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن:** يطبق جغرافيا بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى اندونيسيا ومن السودان إلى أوزباكستان، وبذلك فهو يقرن شعوبها بالدين الإسلامي.

– **تعريف المعهد العالي البريطاني الملكي للعلاقات الدولية:** يحدد الشرق الأوسط بكل من تركيا وإيران وشبه الجزيرة العربية ومنطقة الهلال ومصر والسودان وقبرص.[1]

– **تعريف دائرة المعارف الأمريكية:** الشرق الأوسط يشمل الدول التالية: مصر، العراق، الأردن، سوريا، لبنان، البحرين، الكويت، عمان، قطر، السعودية، السودان، الإمارات، اليمن، قبرص، تركيا، إيران، إسرائيل، تركيا.[2]

– **تعريف مجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا:** وهو المجلد الذي يصدر سنويا في لندن وتطلق تسمية الشرق الأوسط على المنطقة التي تشمل تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان.[3]

– **تعريف الموسوعة السياسية:** ورد في الموسوعة السياسية أنه مصطلح عربي استعماري، استخدم في الحرب العالمية الثانية ويشمل منطقة جغرافية تضم سوريا ولبنان وفلسطين والأردن والعراق والخليج العربي ومصر وتركيا وإيران وتتوسع لتشمل أفغانستان وقبرص وليبيا أحيانا، وترى أن المقصود من إطلاق هذا المصطلح وإدخال دول غير عربية عليه هو تجنب استخدام مصطلح مثل المنطقة العربية والوطن العربي لمحاربة مفهوم القومية العربية والوطن العربي، ونزع صفة الوحدة العربية عنها. كما أن للمصطلح دلالة على مركزية أوربا في العالم هو شرق أوسط بالنسبة لموقعها الجغرافي، وليس للمصطلح ما يبرره في التاريخ ولا في التركيب القومي والعرقي والحضاري والاجتماعي والرابط الوحيد الذي يجمع هذه البقاع هو الموقع الجغرافي.[4]

ومن خلال استعراض هذه التعريفات عن الشرق الأوسط يمكن أن نستنتج ثلاث نتائج:[5]

---

[1]– أمين المشاقبة، سعد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990–2008**، (الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012)، ص 20.

[2]– أحمد سعيد نوفل، **دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي**، (بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ط02، 2010)، ص 139.

[3]– أمين المشاقبة، **مرجع سابق**، ص 20.

[4]– **موسوعة السياسةج3**،عبد الوهاب الكيالي ، (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط02، 1993)، ص 456.

[5]– جميل مطر ،علي الدين هلال، **النظام الإقليمي العربي**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط03، 2003)، ص 22.

1- إن هذه المنطقة لا تسمى في الكتابات العربية باسم ينبثق من خصائصها أو طبيعتها لكن سميت دائما من حيث علاقاتها بالغير.

2- إن هذا المصطلح ليس من المناطق الجغرافية المتعارف عليها بل هو في المقام الأول تعبير سياسي يترتب عليه دائما إدخال دول غير عربية في المنطقة، وفي أغلب الأحيان إخراج دول عربية منها.

3- إن الشرق الأوسط يبدو في الكتابات الغربية كمنطقة تضم خليطا من القوميات والسلالات والأديان والشعوب واللغات، القاعدة فيه هي التعدد والتنوع وليس الوحدة أو التماثل.

ثانيا: السياق التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط

عموما وفيما يخص مصطلح الشرق الأوسط عرف الفكر الغربي ثلاث مصطلحات: الشرق الأدنى، الشرق الأقصى، الشرق الأوسط، ففي البداية شاع مصطلح الشرق الأدنى.

- **الشرق الأدنى:** استخدمه البريطانيون في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية، بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وولاية طرابلس (الغرب).

وتستخدم وزارة الخارجية الأمريكية مصطلح الشرق الأدنى للدلالة على المنطقة التي تشمل مصر والسودان ودول شبه الجزيرة العربية والمشرق العربي، وإيران وتركيا وقبرص واليونان.[1]

- **الشرق الأقصى:** بدأ هذا المصطلح بالظهور في منتصف القرن الثامن عشر أي منذ عام 1725 عندما حولت بريطانيا الهند كمركز لها للعبور إلى بقية البلدان الأخرى.

ويشمل هذا المصطلح شرق آسيا ما عدا كوريا واليابان وبعض الأجزاء من الصين ويشمل: الهند والبلدان المنتشرة في المحيط الهادي، ومناطق واسعة تطل على المحيطين الهندي والهادي.[2]

أما فيما يخص مصطلح الشرق الأوسط سنتتبع ظهور وتطور هذا المصطلح عبر ثلاث مراحل بدءا بمرحلة ما قبل الحرب الباردة ومرورا بمرحلة الحرب الباردة وصولا لمرحلة ما بعد الحرب الباردة.

---

[1]- يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي "دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع"**، (بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، 1986)، ص 146.

[2]- حسين غازي، **الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية**، (دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005)، ص 11.

1- الشرق الأوسط قبل الحرب الباردة

استخدم مصطلح الشرق الأوسط لأول مرة في عام 1902 على يد "ألفريد ماهان" ضابط البحرية الأمريكية في مقال له تحت عنوان: الخليج" الفارسي والعلاقات الدولية".[1]

ثم استخدمه فالنتاين شيرول" مراسل التايمز اللندنية في تشرين الأول عام 1902 و 1903 في سلسلة من المقالات تحت عنوان: "المسألة الشرق أوسطية"، ثم أصدرها في كتاب عام 1903، ثم ظهر في لندن عام 1909 كتاب بعنوان "مشاكل الشرق الاوسط" لنؤلفه "هاملتون" وضع فيه اهمية المنطقة لأوربا والعالم وطالب بضرورة السيطرة عليها، وأعلن الحاكم البريطاني على الهند "اللورد كيرزون" عام 1911 إدارة خاصة للشرق الأوسط، وكلفها بالإشراف على شؤون فلسطين وشرق الأردن والعراق.[2]

وهكذا حتى الحرب العالمية الأولى كان الفكر العربي يعرف ثلاث مصطلحات وهي الشرق الأدنى ويرتكز حول الدولة العثمانية والشرق الأوسط ويرتكز حول الهند والشرق الأقصى ويرتكز حول الصين.

في الفترة التي تلت الحرب العالمية الأولى بدأت دلالة التعبير في التغير، فاستخدم الشرق الأوسط للدلالة على جزء من المنطقة الجغرافية التي يشملها الشرق الأدنى.[3]

في الحادي والثلاثين من كانون الأول 1920 قرر مجلس الوزراء البريطاني وبناءا على مقترح من "ونستون تشرشل" تشكيل إدارة خاصة بالشرق الأوسط ضمن وزارة المستعمرات لتكون تلك الإدارة مسؤولة على مناطق الانتداب المضطربة مثل فلسطين بما فيها شرق الأردن والعراق.[4]

وجاءت الحرب العالمية الثانية لتؤكد هذا المفهوم فأنشأ مركز تموين الشرق الأوسط وقيادة الشرق الأوسط، التي كانت تشرف على مساحة غير محددة تزداد وتقل تبعا لتطورات الحرب.[5]

واقترح الإرهابي "فلاديمير جابوتسكي" عام 1922 مشروعا لإقامة سوق شرق أوسطية وحددت الحركة الصهيونية عام 1942 أهدافها التوسعية وسيطرتها الاقتصادية على الوطن العربي في مؤتمر بلتمور الصهيوني، ووضع الصهاينة دراسات ومذكرات حول الشرق الأوسط في عامي 1941 و 1942، غرس يهود بريطانيا

---

[1]- علي الدين هلال، نيفين مسعد، **النظم السياسية العربية –قضايا الاستمرار والتغيير–**، (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000)، ص 39.

[2]– حسين غازي، **مرجع سابق**، ص 14.

[3]– جميل مطر ،علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص 23.

[4]– دافيد فرومكين، **نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط**، تر: وسيم حسن عبدو، (بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014)، ص 374.

[5]– جميل مطر ،علي الدين هلال، **مرجع سابق**، ص 24.

والولايات المتحدة، فكرة الشرق أوسطية في صلب السياستين الأمريكية والبريطانية خلال الحرب العالمية الثانية.[1]

2- الشرق الأوسط خلال الحرب الباردة

تغيرت حدود الشرق الأوسط بعد إنتهاء الحرب العالمية الثانية، لتلتقي مع المصالح البريطانية بعد قيام إسرائيل في فلسطين، تمهيدا لتمزيق الوطن العربي، وأصبح مصطلح الشرق الاوسط يمتد ليضم إلى جانب الدول التي كان يضمها من قبل، دولا جديدة كتركيا وقبرص والحبشة وأفغانستان وإيران والجزيرة العربية والسودان، بينما خرجت منه دول المغرب العربي.[2]

وظهرت فكرة "الشرق أوسطية" كفكرة اسرائيلية لأول مرة في وثيقة أصدرها "إتحاد أيهود" بتاريخ 28-03-1948 وتضمنت "التصاق فلسطين في اتحاد شرق أوسطي واسع"، ووضعت الصهيونية وبريطانيا مخططا لإقامة الدولة اليهودية في فلسطين العربية، وفي الخمسينات طرحت مشاريع أمريكية لتجميع دول القلب في الشرق الأوسط وهي إسرائيل، مصر، سوريا، لبنان، الأردن، وطرحت واشنطن عدة مشاريع لإقامة نظام إقليمي في الشرق الأوسط كحلف بغداد 1955 الذي ضم تركيا والعراق وإيران وباكستان وبريطانيا، إضافة لمشروع "إيزنهاور"سنة 1957 الذي دعا إلى تطوير اقتصاد الشرق الأوسط والذي ينطوي على مصالح الولايات المتحدة الأمريكية في المنطقة.[3]

3- الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة

في عام 1991 وتحديدا في مؤتمر مدريد للسلام عام 1991 طرح "شمعون بيريس" مفهوم الشرق أوسط الجديد، ووضع تصورات له تضمنها مؤلف له حمل اسم نفسه، والفكرة الرئيسية في هذا المشروع تتمحور لتكن شبيهة بالخطة الأوربية والمعروفة باسم السوق الأوربية المشتركة، والقائمة على التعاون الاقتصادي المشفوع بزيادة من التفاهم السياسي الجاري في أوربا وصولا إلى الإستقرار، ونتيجة لذلك بدأت الشركات الأوربية الكبرى بتطوير خطط لها لتوسيع أعمالها في الشرق الأوسط.

وبعد حرب الخليج الثانية عام 1991، تبنت الولايات المتحدة الأمريكية إستراتيجية شاملة لمنطقة آسيا الوسطى والخليج العربي وبقية الدول العربية، تحت مفهوم منطقة مترامية الأطراف من المغرب غربا إلى

[1]- حسين غازي، **مرجع سابق**، ص 14.

[2]- سعيد نوفل، **مرجع سابق**، ص 141.

[3]- كميل حبيب، **الشرق الأوسط في الرؤية الأمريكية**، (بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2012)، ص 64-65.

هضبة الثبت شرقا، وتضم تركيا إيران وباكستان وأفغانستان، حتى إن بعض الاستراتيجيين الأمريكيين ضم الهند إلى الشرق الأوسط، الذي يحمل الصفة الحضارية أي الإقليم الإسلامي الكبير وقد ظهر مفهوم الشرق الأوسط الكبير كمفهوم في حلقة تطور الشرق الأوسط في التقرير الإستراتيجي السنوي لعام 1995 والصادر عن معهد الدراسات الإستراتيجية القومية التابع لوزارة الدفاع الأمريكية، وبعد احتلال العراق سنة 2003، أعلن الرئيس "جورج بوش الابن" عن مشروع الشرق الأوسط الكبير، وأعلن انه من أجل المحافظة على المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط،[1] وتم تعريفه على انه يشمل بلدان العالم العربي إضافة إلى باكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل.[2]

كما أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية "كندليزا رايس" عن المشروع الأمريكي الجديد في الوقت الذي كانت بلادها ترفض وقف إطلاق النار في لبنان سنة 2006.[3]

ثالثا: عوامل تشكل الشرق الأوسط

لقد أدى إدخال المنطقة إلى العصر الحديث الذي بدأ مع الحملة الفرنسية على مصر عام 1798، واكتمل في عام 1919 مع اقتسام الفرنسيين والانجليز لمناطق الانتداب والنفوذ على امتداد منطقة (الشرق الأوسط)، أدى إلى تشابك النتائج البعيدة المدى لهذا الإدخال القهري للمنطقة في عصر الحداثة، والتي يمكن حصرها في أربع أصعدة كما يلي:[4]

1- ديمغرافيا[*] : تسببت عملية التحديث هذه بوجود طفرة سكانية منقطة النظير في تاريخ المنطقة، مما أدى إلى انقلاب البيئة الديمغرافية وضاعف المعدل السنوي للنمو السكاني عدة مرات، ولقد كان هذا النمو أحد عوامل إدخال الشرق الأوسط في دائرة الأزمة المفتوحة.

2- اقتصاديا: عرفت معظم دول المنطقة حركة تصنيع وتحديث زراعي، ولكن الطابع الريفي بقي هو الغالب على اقتصاديات "الشرق الأوسط" خصوصا بعد الطفرة النفطية بعد حرب 1973، غير انه لا يزال هناك اختلاف ملموس في التوازن من حيث الدخل السنوي، سواء في الدول النفطية أو غير النفطية.

---

[1]- رايق سليم بريزات، **مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية**، (الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013)، ص 33،34.

[2]- هويدا الرفاعي وآخرون، **مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط**، (القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2007)، ص 35.

[3]-رايق سليم بريزات، **مرجع سابق**، ص 34.

[4]-صخر علي سلامة السليحات، **مرجع سابق**، ص 39.

* **ديموغرافيا Démographic Environment**: تهتم بدراسة الظواهر السكانية وحركة السكان و طبيعة توزيعها حسب الجنس والمهنة والمواليد وغير ذلك.

3- ثقافيا: لا تزال معظم دول المنطقة تعتبر من الدول المختلفة، وعلى الرغم من الثورة التعليمية الحديثة التي أدخلت عشرات الملايين من سكان المنطقة إلى دائرة الوعي، إلا أن نسبة الأميين بين سكان الدول العربية الذين تزيد أعمارهم عن الخامسة عشر تعتبر مرتفعة إذا قورنت بإيران وتركيا.

4- أيديولوجيا*: جاءت عملية التحديث بعد سقوط الدولة العثمانية، فبدت وكأنها أرادت انتقال المنطقة من تاريخ ديني إلى تاريخ دنيوي، ولا شك أن هذه النتائج على أصعدتها الأربعة، كان لها تأثير بشكل أو بآخر، في تشكيل ملامح المنطقة داخليا والمطامع في ثرواتها خارجيا، ولكنها لم تحدد تحديدا قاطعا واضحا المساحة الجغرافية التي يغطيها مصطلح الشرق الأوسط.

المطلب الثالث : مفهوم الاستقرار الإقليمي

سنتطرق في هذا المطلب إلى مفهوم الاستقرار والذي يعتبر من المفاهيم التي لا يوجد تعريف عام حوله ومتفق عليه، فهو مرتبط بالأمن الإقليمي الذي يشير إلى وجود مجموعة من الدول داخل إقليم واحد والتي يرتبط أمنها ببعضها البعض، لذلك فإستقرار أو عدم إستقرار كل من هذه الدول سيؤدي إلى استقرار أو عدم استقرار المجموعة ككل ومنه اختلال الأمن الإقليمي، كذلك فإن استقرار أي إقليم مرتبط باستقرار الوحدات المشكلة له.

أولا: تعريف الإستقرار

كلمة استقرار في اللغة العربية من "استقر، يستقر استقرارا"، الرجل بالمكان أي ثبت فيه وتمكن.

وقد اشتق مصطلح الاستقرار من "القر"، حيث يعرف لسان العرب" القر" بانه القرار في المكان أي قرار وثبوت، كما يعرف "الزمخشري" القر بنفس المعنى، حيث يقال: إن فلانا رجل قراري أي انه لا يبارح مكانه.

وفي حديث إبن مسعود رضي الله عنه: "قارو الصلاة"، بمعنى القرار لا الوقار، أي اسكنوا فيها ولا تتحركوا ولا تعبثوا، كما قال تعالى: ﴿يَا قَوْمِ إِنَّمَا هَذِهِ الْحَيَاةُ الدُّنْيَا مَتَاعٌ وَإِنَّ الْآخِرَةَ هِيَ دَارُ الْقَرَارِ﴾، بمعنى هي محل الإقامة ومنزل السكون والاستقرار وقوله تعالى: ﴿ {اللَّهُ الَّذِي جَعَلَ لَكُمُ الْأَرْضَ قَرَاراً وَالسَّمَاء بِنَاء وَصَوَّرَكُمْ فَأَحْسَنَ صُوَرَكُمْ وَرَزَقَكُم مِّنَ الطَّيِّبَاتِ ذَلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴾، أي قارة ساكنة مهيأة لكل مصالحكم، تتمكنون من حرثها وغرسها والبناء عليها، والسفر والإقامة فيها، أي أن الله تعالى هو الذي جعل لكم الأرض التي أنتم على ظهرها قرارا تستقرون عليها وتسكنون فوقها وقال ابن كثير

بعد ذكر الآية: "أي جعلها لكم مستقرا بساطا مهادا تعيشون عليها وتتصرفون فيها وتمشون في مناكبها وأرساها بالجبال لئلا تميد بكم".[1]

إذ يعرف القاموس "لاروس" الفرنسي صفة الاستقرار بأنها بقاء الحالة أو الوضعية على ما هي عليه، أو وجود حالة من التوازن المستمر (Equilibre durable)، والواقع أن التعريف القائم على حالة التوازن المستمر يمكن أن يكون إلى حد كبير نقطة انطلاق لتعريف الإستقرار.[2]

هذا فيما يخص تعريف الاستقرار، ويجدر بنا هنا الإشارة إلى ظاهرة عدم الإستقرار لأن عدم الإستقرار الداخلي للدول المشكلة للاقليم يؤثر على الاستقرار الإقليمي،فهناك التشابك بين عدم الاستقرار الداخلي والخارجي.

فمفهوم عدم الإستقرار داخل النظم السياسية هو التغيير المتتابع في عناصر السلطة من شكل معين إلى نقيضه، ويتسع ليشمل تصاعد العنف السياسي، والاضطرابات، وحروبا أهلية وحركات انفصالية، وأزمات اقتصادية حادة وغيرها، وباتت تلك المظاهر متشابكة بالبيئتين الإقليمية والدولية، فمثلا مأزق عدم الاستقرار الداخلي في المنطقة العربية انعكس في صياغة بيئة إقليمية مضطربة تتنازغها المحاور المتصارعة، ولعل امتداد عدم الاستقرار الداخلي إلى المحيطين الإقليمي والدولي يعيد الأهمية لطروحات "باري بوزان" عندما رأى أن تمزق الدول عبر الصراعات الداخلية يدفع إلى معضلة أمن واستقرار ممتدة، خاصة أن الأطراف المتصارعة تسعى لاجتذاب مؤيدين لها خارج الدول، وهو ما يؤدي إلى حالة عدم استقرار إقليمي.[3]

ثانيا: تعريف الاستقرار الإقليمي

يتعلق بمجموعة من الدول المرتبطة ببعضها البعض بروابط معينة أي رقعة جغرافية معينة بحيث يصبح أي تهديد لإحدى هذه الدول تهديدا لجميع الدول الأخرى، ويفترض لقيامه مجموعة من الشروط هي:

- الحيز الجغرافي.

- روابط معينة تدور حول الأسس التي تسمح بالترابط بين هذه الدول، فوجود تفاعلات سياسية ووجود هوية مشتركة والشعور بوجود مصالح مشتركة يدفع هذه الدول إلى تعزيز التعاون فيما بينها، كما يولد لديها

[1]- كريمة بقدي، **الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر**–، مذكرة ماجستير ، (جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012)، ص 49.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 50.

[3]- خالد حنفي علي، "إختبار عدم الاستقرار في مراحل ما بعد الثورات"، **مجلة العلوم السياسية**، م49، ع197، (يوليو 2014)، ص 03.

إحساس بأن أمن واحدة منها مرتبط بأمن واستقرار الدول الأخرى وبالتالي الوصول إلى نوع من الإجماع حول الاهداف العليا لا سيما فيما يتعلق منها بتحديد المصادر الرئيسية لتهديد الاستقرار الإقليمي.[1]

لذلك تنشأ فيما بينها تحالفات اقتصادية وعسكرية لضمان الاستقرار الإقليمي، وأحيانا تسعى الدول من أجل الحفاظ على استقرارها أو تحقيقه إلى الدخول في اتفاقيات ومعاهدات مع دول أخرى مجاورة أو غير مجاورة، وذلك لتعزيز أمنها الثنائي (الداخلي والخارجي)،و سعى الدول لتحقيق هذا المسعى تدخل في تحالفات إقليمية، التي مهنتها ضمان استقرار دول المنطقة والعمل على حل نزاعاتها الداخلية والحدودية وتعزيز التعاون فيما بينها والحد من التسلح التقليدي والإنتشار النووي والتعاون المشترك لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة وتجارة المخدرات، وكذلك محاصرة الدول التي تشكل خاضنا للمجموعات الإرهابية.[2]

[1]- قويدر شاكري، **التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011**، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015)، ص 20.

[2]- بلال قريب، **السياسة الامنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات–**، مذكرة ماجستير ، (جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011)، ص 30.

المبحث الثاني: الأسانيد النظرية للدراسة

لدراسة أي ظاهرة في العلاقات الدولية لا بد لنا من التطرق للإطار النظري الذي فسر هذه الظاهرة والذي يشمل نظريات ومقاربات مختلفة والتي كان لكل منها إسهام خاص فيما يتعلق بهذا الموضوع، لذلك سوف نتطرق في هذا المبحث لأبرز النظريات التي يمكن أن نفسر بها موضوع دراستنا هذه.

المطلب الأول: الأسانيد النظرية المقاربة لسياسات التحالف

أولا: النظرية الواقعية

ترجع الجذور التاريخية للواقعية الكلاسيكية إلى الفلسفة السياسية القديمة عند كل من المفكر الهندي القديم "كوتليا" (312-296 ق.م)، والمفكر الإيطالي "نيكولا ميكيافيلي" (1469-1527)، والفيلسوف الانجليزي "توماس هوبز" (1588-1679)، وهي فلسفة قائمة على اعتبار الصراع على القوة دافع غريزي كامن في الطبيعة الإنسانية، فكل هؤلاء المفكرين يجمعون على أهمية متغير القوة لإدارة العلاقات الدولية، وإن كانوا يختلفون في طريق تدمير خصومها ، أو عن طريق التحالف مع غيرها وتقوم الواقعية الكلاسكية على مجموعة من المسلمات و هي كتالي :

أ-الأخلاق ليست المحدد للسياسة، وفي هذه المسلمة إشارة واضحة إلى الفصل التام بين الأخلاق والسياسة وحجتهم في ذلك أن المبادئ الأخلاقية غير متطابقة مع العمل السياسي.

ب- إعتبار التاريخ مخبر لدراستهم ولذلك فإنهم يعتبرون النظرية السياسية نتاجا للتجارب التاريخية ودراسة التاريخ والممارسة السياسية.

ج- أن السلوكية الدولية تحكمها عوامل ثابتة غير قابلة للتغير رغم التغير المستمر للسلوكية.

د- أن المصالح غير منسجمة وإنما متناقضة، مما ينتج عن ذلك أن العلاقات الدولية تتميز دوما بالصراع.

ه- للفرد الحق الأخلاقي للتضحية بنفسه دفاعا عن مبدأ أخلاقي، لكن هذا الحق يسقط بالنسبة للدولة، إذ لا يمكن لها أن تقدم موقفا أخلاقيا على حساب عمل سياسي ناجح مثلا.

و- إن القوى في النظام الدولي ناتجة عن غياب سلطة مركزية تحتكر القوة وأن المبادئ والأخلاقيات والقوانين الدولية ليس لها أي تأثير على النظام الدولي، لأن القوة هي الحقيقة الأساسية في العلاقات الدولية[1]

ومن المفاهيم المركزية للواقعية الكلاسيكية ما يلي:

[1]- عبد الناصر جندلي ،**التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية** ،(الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007) ،ص ، 179، 180، 181.

مفهوم القوة: القوة تعني تحقيق الغايات من خلال توفر الإمكانيات على الرغم من أن هذه القوة قد تصبح غاية في حد ذاتها، وهو أمر ممكن على الصعيد الداخلي للدولة، أو على الصعيد الخارجي في العالم شريطة عدم اغفال الفارق الرئيسي بين المجتمعات القومية حيث يكون الاتجاه الطبيعي نحو مركز السلطة والقيم وبين المجتمع الدولي حيث لا مركزية السلطة أو القيم.[1]

كما تعتبر النظرية الواقعية القوة محدد رئيسي للسلوك الدولي، حيث أنه في ظل غياب المؤسسات والإجراءات لحل النزاعات في العلاقات الدولية، فالدول تبقى قوية لأنها إما قوية أو لأن دولا أخرى تضمن حمايتها ويجب أن تجعل هدفها الأول هو الحفاظ على قوتها أو زيادتها، لأن القوة تعني القدرة على خوض غمار الحرب، ولهذا فالدول تؤكد دائما على أهمية بناء مؤسسات عسكرية.[2]

ومن ثم يبقى السعي من اجل الحصول على القوة من قبل الدول هو سبب الصراعات الدولية، لذلك يرى "مورغانثو" أن السياسة في المجال الدولي ليست إلا صراعا من أجل القوة، وهي في هذا تستوي مع السياسة الداخلية ذلك أن الصراع من أجل القوة هو حقيقة ثابتة وخالدة في الزمان والمكان، فالعلاقات الدولية في حقيقتها ما هي إلا علاقات قوة.[3]

– مفهوم المصلحة الوطنية

يرى "موغنتو" أن الدافع الأساسي لكل دولة يتجسد لتحقيق مصلحتها القومية المتمثلة في حماية وجودها المادي كوحدة دولية في المجتمع الدولي وبكل مقوماته الفكرية والحضارية والثقافية والمجتمعية من أي إعتداء خارجي قد يترتب ضدها، لتصبح المصلحة الوطنية هي البقاء الذي يعني وحدة أراضي الدولة والحفاظ على سلامتها وحماية مؤسساتها، فالمصلحة هي جوهر الفعل السياسي الخارجي وغايته.

إلا أن تحقيق المصلحة القومية بهذا المعنى يتطلب أن تمتلك الدولة قدرا من القوة يعينها على انجاز هذه الغاية، وبهذا تصبح ثنائية القوة والمصلحة هدفا ووسيلة كل منها يقود إلى الآخر، فمصلحة الدولة تقتضي أن تكون قوية لحماية كيانها وتحقيق أهدافها، كما وأن إمتلاك عناصر القوة هو الذي يحقق أهداف الدولة ومصالحها العليا، هذه الجدلية تدفع إلى القول أن القوى تكون وسيلة لتحقيق المصالح، إذ لا مصالح بدون قوة قادرة عل تحقيقها أو حمايتها، وهي غاية تنشدها الدولة لحماية مصالحها والمصلحة تكون هي الأخرى غاية

[1]– جيمس دورتي، روبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، (المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1975)، ص 77.

[2]– مي حسين عبد المنصف، "النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية"، **الحوار المتمدن**، ع4068، 2013،د.ص.

[3]– **المرجع نفسه**.

ووسيلة في آن واحد، وهكذا كلما حققت الدولة مصالحها، كانت قوية، وكلما كانت دولة قوية تمكنت من تحقيق مصالحها، من أجل هذا المنطق يرى "مورغانتو" أن جوهر السياسة الدولية هو الصراع من أجل القوة، وأن القوة هي وحدها القادرة على تحقيق المصلحة.[1]

توازن القوى يعد الإطار المفهوماتي للواقعية السياسية ناقصا بدون التطرق لمفهوم توازن القوى، فهو ليس وليد القرن العشرين (20) وإنما ترجع جذوره التاريخية إلى القرن 17 وبالتحديد في الفترة ما بين 1648 (معاهدة واستفاليا) و 1789 (الثورة الفرنسية)، حيث كان توازن القوى من بين أهم القضايا التي تميزت بها العلاقات الدولية آنذاك، وتوازن القوى يعني وجود دولتين أو أكثر في حالة صراع، وليس في حالة صدام وصراع ناتج عن تكافؤ القوى لطرفي أو أطراف الصراع.

كما يعني في مضمونه العسكري، أن التوازن يعني السلام وعدم التوازن يعني الحرب، وفي رأي "مورغانثو" أن نظام توازن القوى هو أفضل وسيلة لإدارة استخدام القوة، وفي هذا السياق يعرف "مورغانثو" توازن القوى بأنه توزيع متساوي إلى حد ما للقوى او انه توزيع للقوى.[2]

أما توظيف الحلف في تحليل السياسة الدولية، فقد كان ضمن أجندة الواقعيين/ الواقعيين الجدد إذ ربط "مورغانثو" بين المصلحة الوطنية وظهور الأحلاف، على إعتبارات سعي الدولة في العلاقات الدولية يتركز على خدمة المصلحة الوطنية في سياستها الخارجية، وفي سبيل تطوير هذه الفرضية العامة، وضع عدة حالات تبين علاقة الأحلاف بالمصلحة الوطنية التي هي عبارة عن فرضيات فرعية مؤداها:

– درجة عمومية المصالح المشتركة المعبر عنها في تحالف ما مرتبطة بشكل عكسي بأمد الحلف، فالأحلاف العامة القائمة على مصالح عامة ذات أجل قصير، في حين أن الأحلاف المحددة في مصالح محددة مثل الحفاظ على توازن القوى في المنطقة، تدوم أكثر من غيرها بسبب فاعلية المصلحة الوطنية في تنشيط تفاعل العلاقات بين الأطراف الدولية، على اعتبار أنها الدافع الأساسي لسلوك الدولة في السياسة الخارجية.[3]

– إن الدرجة النسبية لأولوية المصلحة الوطنية المعبر عنها في حلف معين متناسبة عكسيا مع قوة الدولة فالدولة الضعيفة والدولة القوية تدخلان في حلف للدفاع عن مصالح ذات أولوية بالنسبة للأولى وثانوية بالنسبة للثانية

[1]– محمد فهمي عبد القادر، **النظريات الجزئية في العلاقات الدولية**، (عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010)، ص 90،91.

[2]–عبد الناصر جندلي، **مرجع سابق**، ص 184.

[3]– عامر مصباح، **نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، (الجزائر: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2011)، ص 191،192.

عادة وإنما ترتبط هذه الأخيرة بالأولى بسبب نفوذها عليها المرتبطة مباشرة بحاجتها لحليف يساعدها على حفظ أمنها واستمرار بقائها القومي.

– تعبر خاصية التماسك في الأحلاف العسكرية ليس عن درجة الاندماج الحاصلة بين الدولتين أو مجموعة من الدول، أو عن طبيعة الروابط القانونية بينهما، وإنما هي تعتبر في واقع الأمر عن وجود مجموعة من المصالح المشتركة.[1]

وفيما يخص توازن القوى يرى الواقعيون المعاصرون أن القدرات العسكرية والتحالفات العسكرية هما الركيزتان الأساسيتان للأمن، ويعترف "تيوسيديس" والواقعيون الكلاسيكيون بشكل عام، بأن القوة العسكرية والتحالفات العسكرية هي سيوف ذات حدين فهي قادرة على إثارة الصراع مثلما هي قادرة على منعه.[2]

إضافة إلى أن القدرات العسكرية والتحالفات هي ركائز أساسية للأمن وحفظ توازن القوى الذي يؤدي وظيفة الحفاظ على الوضع السلمي أو على وجود أعضاء النظام، لقد فهم "ثيوسيديس" و "مورغانثو" السياسة بأنها صراع على القوة والمصالح أحادية الجانب، وكانت القدرة العسكرية والتحالفات وسائل حماية ضرورية في عالم العلاقات الدولية المضطرب والمتقلب.[3]

ثانيا: النظرية الليبرالية

نشأت النظرية الليبرالية نتيجة للتغيرات الاجتماعية التي أصابت أوربا، فقد جاءت كرد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاعية، مما أدى إلى إنتفاضة الشعوب خاصة الطبقة المتوسطة لتنادي بالحرية والمساواة، وتجلت أكثر مع ظهور الثورة الفرنسية.[4]

ويؤرخ لظهور الليبرالية وتطورها تاريخيا بين القرنين 17 و19 في كل من فرنسا وبريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية، ولقد لعب مفكرون وفلاسفة بارزون دورا كبيرا في ذلك منهم فلاسفة فرنسيين نذكر منهم "فولتير" (1694-1778)، الذي حارب التعصب والخرافة، وفي الفلسفة الألمانية نجد "إيمانويل كانط"

[1]- عامر مصباح، **مرجع سابق**، ص 192.

[2]- تيم دان، ميليا كوركي، ستيف سميث، **نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع**، تر: ديما خضرا، (د.ب:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016)، ص 176.

[3]- أحمد قاسم، "نظريات العلاقات الدولية"، **مجلة سياسات عربية**، م124، ع 20، (2016)، ص 126.

[4]- أنور محمد فرج، **نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقاربة في ضوء النظريات المعاصرة**، (الاردن: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007)، ص 268.

(1724-1804) الذي دعا إلى العلم والعمل مفضلا المواطنة العالمية في حين الليبراليون الإنجليز منهم الفيلسوف "جون لوك" (1632-1704) الذي قال بأن الناس لديهم حقوق ثابتة.[1]

ومن الأسس الفكرية الخاصة بالليبرالية ما يلي:

1- الحرية: الحرية لا تمثل مبدأ من جملة مبادئ، بل هي مرتكز لتأسيس غيرها من المبادئ، إلا أن هذه الحرية مقيدة بقانون الذي يوصف بأنه ضرورة من ضرورات الإجتماع البشري شريطة أن تكون هذه القوانين لا تمثل إستبداد مفروضا.

2- الفردية: الليبرالية تدفع بالفرد إلى المقدمة إلى أن يصبح هو الحقيقة، وتقدم الحجة بان الأفراد هم الذين يصنعون المجتمع، وأن سعادة الفرد في رفاهية المجتمع.

3- العقلانية: تعني استقلال العقل البشري بإدراك المصالح والمنافع دون الحاجة إلى قوى خارجية، وقد تم استقلاله نتيجة تحرره من السلطة الدينية.[2]

أما المفاهيم الأساسية للبرالية تتمثل فيما يلي:

- **الأمن الجماعي:** يعني الترتيب الذي تقبل فيه كل دولة في النظام بأن أمن أحد الأعضاء هو شأن الكل، وتوافق على المشاركة في الرد الجماعي على الاعتداء من أي طرف داخلي أو خارجي.

- **الشرطية:** هي الحالة التي تقوم فيها الدول أو المؤسسات الدولية بفرض شروط على الدول الكبرى والدول النامية لتطوير توزيع المنافع الاقتصادية.

- **النموذج العالمي للديمقراطية:** وفقا "لدافيد هالد" وآخرين من المثالية الجديدة، فإن النموذج العالمي الديمقراطي يتطلب ما يلي: إنشاء برلمانات جهوية وتوسيع سلطات هذه الأجهزة الجهوية الذي هو موجود على أرض الواقع، كما يجب أن تحصن معاهدات حقوق الإنسان في البرلمانات الوطنية وترشد بواسطة المحكمة الدولية الجديدة لحقوق الإنسان، ويجب أن تعرض الأمم المتحدة ببرلمان عالمي ديمقراطي حقيقي.

- **السلام الديمقراطي:** البند الرئيسي للفكر الليبرالي الدولي، هو أطروحة السلم الديمقراطي الذي تعني استحالة التفكير في الحرب بين الدول الليبرالية.[3]

---

[1]- محمد الطاهر عديلة، **تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس**، رسالة دكتوراه ، (جامعة الحاج لخضر-باتنة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 147.

[2]- طلال حامد خليل، "المرتكزات الفكرية الليبرالية (دراسة نقدية)"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع15، (جوان 2016)، ص 159،160.

[3]- عامر مصباح، **نظريات العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى**، (القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008)، ص 88،89.

وحسب "أندرو مورافسيك" تتمثل الافتراضات الأساسية للنظرية الليبرالية للعلاقات الدولية في :

– أولوية وأسبقية الفواعل الاجتماعية على من عداها من فواعل، فالفواعل الأســـاسية في السياسة الدولية هي الأفراد والجماعات الخاصة، وهي كيانات عقلانية تعمل على تنظيم التبادل والعمل الجماعي لتحقيق المصالح المختلفة، تحت القيود التي تفرضها كل من قلة الموارد، القيم المتعارضة، مختلف التأثيرات الاجتماعية.[1]

– التمثيل وتفضيلات الدولة، فالدول (أو المؤسسات الأخرى)يمثلها في الحقيقة مسؤولون يتصرفون باسمها ويدافعون عن مصالحها، لذا فهم الذين يحددون تفضيلات الدولة ويعملون على تحقيقها في مجال السياسة الدولية.

– الاعتماد المتبادل والنظام الدولي، فيرى أن جوهر المدرسة الليبرالية يتمثل في دراسة العلاقة التي تقوم بين الدولة والمجتمع، وعلاقة الدولة بمحيطها الداخلي والخارجي، إذ لا يمكن الفصل بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية، بل إن محددات سلوكات الدول تجد مصدرها أساسا في المكونات الداخلية، وعلى رأسها الأفراد.[2]

كما يؤكد الليبراليون على ضرورة الدفاع على الديمقراطية الليبرالية والمطالبة بنشر الأنظمة السياسية الديمقراطية.[3]

أما فيما يخص العلاقات بين الدول يشدد الليبراليون على فرض التعاون وتصبح المسألة الكبرى هنا هي تهيئة الأجواء التي يمكن فيها تحقيق التفاعل على أفضل وجه.[4]

الاعتماد المتبادل: يمكن تعريفه على انه ظاهرة عبر قومية معقدة تتضمن أنماط معينة ومتعددة الأبعاد والقطاعات بين الدول.[5]

وتعد ظاهرة الاعتماد المتبادل بين الخصائص التي يتميز بها النظام السياسي الدولي المعاصر من خلال الدخول في تفاعلات التعاون وبالاتجاه الذي جعل من اعتماد بعضها على البعض الآخر يأخذ شكلا تصاعديا.[6]

---

[1] –محمد الطاهر عديلة، **مرجع سابق**، ص 154،155.

[2] – المرجع نفسه، ص 155.

[3] - Jhon Macmillan, **Libred Internationalism,** (Newyork : routledge, 2007) p 29.

[4] – عبد الرزاق بوزيدي، **التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط –دراسة حالة الأزمة السورية–**، رسالة ماجستير ، (جامعة محمد خيضر –بسكرة–، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 24.

[5] – نادية محمود مصطفى، **نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي الدعوة إلى منظور جديد**، مجلة السياسية الدولية، (1975)، ص 18.

[6] – عبد القادر محمد فهمي، **النظام السياسي الدولي دراسة في أصول النظرية والخصائص المعاصرة**، (بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995)، ص 122.

يعتقد الليبراليون أن الاعتماد بين الدول يخلق مصالح متبادلة، والتي قد تكون مكلفة جدا في حالة ما إذا تراجعنا عنها واخترنا اللجوء إلى استراتيجيات الحرب، فالاعتماد المتبادل هو مرادف للسلم، لأنه يؤسس بشروط التعاون بين الدول، ويؤكدون على وجود علاقة وثيقة بين الاعتماد المتبادل والتعاون من جهة، واحتمالات التقليل من الحروب والنزاعات المسلحة من جهة أخرى.[1]

فالاعتماد المتبادل أو ما يسمى نظرية الاعتماد المتبادل المركب حسب تعبير "روبرت كيوهن" يعود أساسا لتفاعل عدة عوامل أصبحت تميز الحياة الدولية منذ منتصف الألفية الثانية خاصة من زاوية التحول الاقتصادي.[2]

ثالثا: النظرية البنائية

لا تعتبر البنائية إتجاها نظريا وفكريا جديدا كل الجدة بل هي قديمة، وتعود أصولها التاريخية إلى القرن الثامن عشر، من خلال ما كشفت عنه كتابات الفيلسوف الإيطالي "جيامباتيستافيكو" الذي ميز بين العالم الطبيعي الذي هو من صنع الله والعالم التاريخي، الذي هو من صنع الإنسان في مجال علم الاجتماع استخدم المصطلح كل من "بيجر ولكسان" و "أنتوني جيرنز" وفي مجال التاريخ استخدمه "هايدن"، وفي علم النفس استخدمه "جين بياجت" وفي الأنثربولوجيا استخدمه "بينيدكت أندرسون"، وفي مجال السياسة الدولية يرجع "ونتد" اصول البنائية إلى كل من "شنايدر" و "بورك" و"سابين"، الذين بدؤا مشروعا بحثيا حول الدور الذي تلعبه نظم المعتقدات والقناعات والادراكات في عملية صنع قرارات السياسة الخارجية، وطور فيما بعد ليشمل إضافات تنظيرية متعددة، تنغلق بدور الهوية والإيديولوجيات والثقافة والأفكار في فهم وتحليل ظواهر السياسة الدولية بشكل عام.

برزت البنائية كمشروع تنظيري واعدا للعلاقات الدولية من بداية التسعينات القرن العشرين، واعتبرت المحاولة الأبرز والأكثر جدية من طرف "النقديين" لبناء نظرية "اختيارية" لتحليل وتفسير السياسة الدولية.[3]

---

[1]- محمد الطاهر عديلة،" الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، **مجلة دفاتر السياسة والقانون**، ع 15، (2016)، ص 252.

[2]- نجيم حذفاني، **العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون –فترة الحرب الباردة–**، مذكرة ماجستير ، (جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، ، 2011)، ص 32.

[3]- محمد الطاهرعديلة،تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والاسس، **مرجع سابق**، ص 349.

وكان من ابرز دعاتها "بيتركاتزنشتاين"، فريديريك كراتشويل، "نيكولاس أوناف" وألكسندر رواندت"، وفي نظم هذا الأخير هي منهج للعلاقات الدولية، يفترض ما يلي:

- أن الدول هي الوحدات الأساسية للتحليل .
- تذاتانية البنى الأساسية للنظام القائم على الدول .
- تشكل هويات ومصالح الدول في إطار نسق مترابط بفعل البنى الاجتماعية ضمن النظام.

وتركز البنائية على عنصر الهوية، إذ تعتبر الهوية مسالة جوهرية في عالم ما بعد الحرب الباردة، وتؤكد على كيفية تعامل الهويات مع الطريقة التي تستوعبها الوحدات السياسية وتستجيب لمطالبها ولمؤسساتها، تعتمد على تأثير الأفكار مما يعني أنها تولي أهمية كبيرة لمصادر التغبير، ولقد وجد الإطار النظري المفهوماتي للبنانية بيئته المناسبة في عالم ما بعد نهاية الحرب الباردة، إذ شهد العقد الأخير من القرن العشرين افبالا واسعا لمفهوم الثقافة وهو التطور الذي عاينته البنائية في تركيزها على أهمية الأفكار والقيم والمعايير، واستخدام متغيرات ثقافية لتفسير الصراع الحضاري بمفهومه المعاصر وكذا الصراعات الإثنية والعرقية التي برزت على الساحة الدولية عقب الانهيار السوفياتي وتفكك المنظومة الاشتراكية، أما المفاهيم التي تركز عليها البنائية هي البنية، الفاعل، الهوية، المصالح، والمعايير، وهو إطارا مفهوماتي اجتماعي قائم على الأفكار.[1]

وهو ما يمكن أن نفسر به العلاقات الدولية داخل منطقة الشرق الأوسط حيث يلاحظ على المنطقة أنها عبارة عن فسيفساء تحوي خليطا من الشعوب والثقافات والهويات، وتتسم بالتنوع والتعدد الثقافي واللغوي والديني، إذ نجد أن الإسلام هو الدين الأكثر إنتشارا داخل المنطقة إلا أنه يحتوي مذاهب مختلفة مثل الشيعة والسنة ونجد المسيحية والتي بدورها تنقسم إلى مذاهب أخرى كالكاثوليك والأرثودكس والبروتستانت، إضافة إلى الديانة اليهودية وتعدد الطوائف كالأكراد والتركمان والشركس، وهو ما يفسر العلاقات داخل المنطقة سواء كانت علاقات تعاون أو علاقات صراع.

[1] – عبد الناصر جندلي ، **مرجع سابق**، ص 445،447،448.

المطلب الثاني : الأسانيد النظرية المقاربة لحالة الإستقرار الإقليمي

أولا: النظرية المؤسسية

تعد النظرية المؤسسية "لصمويل هنتنجتون" من أول النظريات التي عنيت بقضية عدم الاستقرار السياسي، حيث تقوم هذه النظرية على افتراض رئيسي، مفاده أن اتساع الفجوة بين التنمية الاقتصادية، وتطلعات وتوقعات المواطنين في ظل التعبئة الاجتماعية يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية عبر القنوات الرسمية، في ظل ضعف التعبئة الاجتماعية يؤدي إلى تراجع المشاركة السياسية عبر القنوات الرسمية، في ظل ضعف وتردي المؤسسات الرسمية، ومن ثم تصاعد عدم الاستقرار السياسي، وهو ما تعبر عنه المعادلة التالية:[1]

$$\text{عدم الاستقرار السياسي} = \frac{\text{التبعية الإجتماعية}}{\text{فرص الحراك الاقتصادي} + \text{المؤسسة السياسية}}$$

وتطورت النظرية المؤسسية عبر مرحلتين:

1- المرحلة التقليدية: هي التي كان الاهتمام فيها منصبا على الدولة ومؤسساتها التشريعية والتنفيذية والقضائية وكانت الدراسة تطبع بالطابع الشكلي الذي يهتم بالمؤسسات الرسمية ويتعامل السلوك السياسي والسياق الاجتماعي والإيديولوجية التي تتحرك فيها المؤسسات.

2- المرحلة الحديثة: ظهرت هذه المرحلة على يد العالم السياسي الأمريكي "صمويل هنتنغتون" وذلك في كتابه الشهير "النظام السياسي في المجتمعات المتغيرة"، وتم التركيز على المؤسسات غير الرسمية، والسلوك الاجتماعي والسياق الاقتصادي والأيديولوجي الذي يتحرك فيه الأفراد.[2]

وتتسم المؤسسات الفعالة في تحقيق الاستقرار السياسي بعدة خصائص:

– **التكيف:** ويقصد به قدرة المؤسسة على الاستجابة على التأثيرات الداخلية والخارجية ومواجهتها من خلال ترتيبات معينة كإحداث تغييرات في الأشخاص أو الوظائف.

– **التعقيد:** بمعنى أن تظم المؤسسات مجموعة من الوحدات المتخصصة وتقوم بمجموعة من الوظائف التي تكفل لها الاستمرار.

[1]- محمد عبد الله يونس، "الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا"، **مجلة السياسة الدولية**، م49، ع197، (يوليو2014)، ص ص5-6.

[2]- الموسوعة السياسية،في: **https://www.politics-dz.com** ، (01-03-2018).

– **الاستقلالية:** وتشير إلى مدى حرية المؤسسة في العمل وممارسة صلاحياتها بحياد وإحترافية دون تدخل الأمور القبلية والعشائرية.

– **التماسك:** ويقصد به درجة الرضا والاتفاق بين الأعضاء داخل المؤسسة، في ظل تنامي الشعور بالانتماء، وعدم وجود أجنحة انقسامية بينها.

ثانيا: نظرية الإنقسام الاجتماعي

يمكن تعريف نظرية الإنقسام الاجتماعي على أنها مجموعة من المفاهيم في البناء النظري تشكل العلاقات بينها منظورا مفاهيميا للواقع الاجتماعي.[1]

والنظرية الاجتماعية لا تتكلم فقط عن العمليات والصراعات والمشكلات الاجتماعية، بل هي كذلك جزء من تلك العمليات والصراعات والمشكلات.[2]

كما يرى "سيمور مارتن ليبست" و"سيتن روكان" في نظريتهما عن الانقسام الاجتماعي، أن المجتمعات عقب الثورة الصناعية باتت تعاني ثلاث انقسامات رئيسية:

1– المركز / الهامش: وتشمل الانقسامات بين المناطق الحضرية ونظيرتها الريفية والحدودية، مما قد يؤجج الحركات الإنفصالية الجهوية، والتي يطلق عليها "ليست" Régionale Nationalisme نتيجة لعدم العدالة في توزيع عوائد التنمية.

2– الدولة / الدين: ويرتبط بالانقسامات المجتمعية على أساس الانتماءات الدينية، والصدام بين التطرف الديني والعلمانية المفترضة في الدولة القومية.

3– المالك / العامل: ويقصد بها الانقسامات الطبقية التي يتم تسييسها بتأسيس الأحزاب العمالية والاشتراكية، إلا أن هذه الانقسامات اكتسبت زخما متصاعدا عقب نهاية الحرب الباردة بانتشار الفقر على المستوى العالمي.[3]

إن تعدد الانقسامات الطبقية والطائفية في الشرق الأوسط، جعل منه عرضة للعديد من الأحداث التي جعلت المنطقة غير مستقرة، بالإضافة إلى تعدد الانتماءات الدينية والصدام بينها.

ثالثا: إقتراب الدولة والمجتمع

[1]– حميد العتزي، " النظرية – أهدافها- نشأتها"،في: **www.alimam-master.com** ، (01-03-2018).

[2]–إيان كريب، **النظرية الاجتماعية**، (الكويت: عالم المعرفة، 1999)، ص 73.

[3]–محمد عبد الله يونس، **مرجع سابق**، ص 6،7.

حيث انطلق "جويل مجدال" في كتاباته عن علاقة الدولة بالمجتمع من تساؤل حول عجز الدول النامية عن تحقيق تطلعات الشعوب بعد الاستقلال وتوصل إلى أن قدرة الدولة على الضبط الاجتماعي، وفرض السياسات على القيادات المجتمعية التقليدية يدعم قوتها في مواجهة المجتمع مقابل ما يفرضه واقع ضعف الدولة من تبني سياسات هدفها البقاء والحفاظ على الوضع الراهن.

وهنا وجب الحديث عن المخاطرة السياسية حيث ارتبطت أطروحات المخاطرة السياسية في بادئ الأمر بالمجال الاقتصادي مع محاولات تطوير المفهوم في عقد الستينيات من القرن الماضي، واستكشاف العلاقة بينه وبين الأوضاع الاقتصادية في الدولة وتداعيات المخاطرة السياسية على رؤوس الأموال المنتشرة داخل الدولة، ومن هذا المنطلق تناولت بعض الأدبيات المخاطرة السياسية من منظور السياسات الحكومية، إذ أن تلك السياسات يمكن أن تشكل تهديد للملكية ورؤوس الأموال، بيد أن ثمة اتجاها آخر يتعاطى مع المخاطرة السياسية من زاوية الأحداث ذات الطابع السياسي، وأبعاد عدم الاستقرار السياسي داخل الدولة، وفقا لهذا التوجه فإن المخاطرة السياسية تعد مرادفة لفكرة التغيرات السياسية الجذرية وعدم الإستقرار السياسي داخل الدولة، إذ أن تطوير مفهوم شامل للمخاطرة السياسية يتطلب ثلاثة مؤشرات جوهرية، أولها: مستوى الشرعية والاستقرار الذي تتمتع به السلطة الحاكمة، والمؤشر الثاني هو ماهية الصراعات الداخلية والخارجية، فيما يعبر المؤشر الثالث عن الانقسامات الدينية واللغوية والإثنية، وهناك من يقترح الإطار المفاهيمي التالي للمخاطرة السياسية:[1]

الشكل رقم (01): الإطار المفاهيمي للمخاطرة السياسية

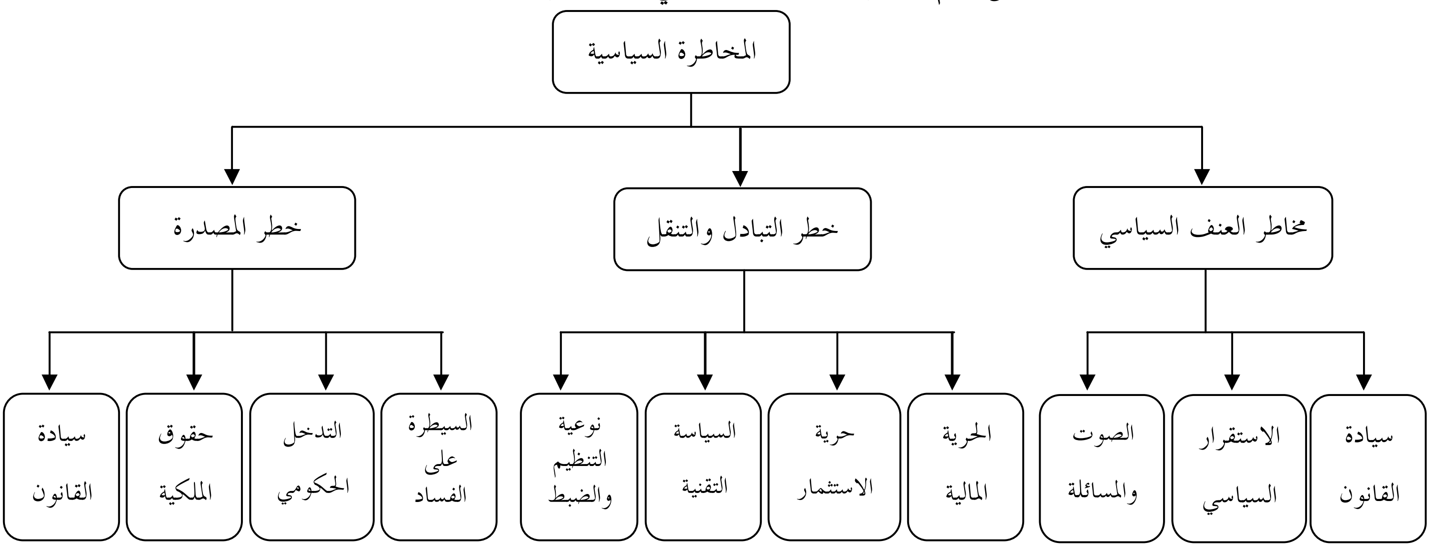

[1]– محمد عبد الله يونس، **مرجع سابق**، ص 09.

رابعا: نظرية مركب الأمن الإقليمي

تهدف هذه النظرية إلى التمييز بين تفاعل القوى على مستوى النظام العالمي، التي تملك القدرة على تجاوز المسافة، وبين تفاعل الفواعل الأقل قوة على مستوى النظام الفرعي والتي تمثل منطقتهم المحلية بيئة أمنهم الرئيسية، تقوم هذه النظرية على مجموعة من القواعد أهمها:

أ- إن أكثر التهديدات تنتقل بصورة أسهل في المسافات القصيرة منها في المسافات الطويلة، فحسب "وولت" الجوار أو القرب الجغرافي عامل فعال في الأمن، لأن العديد من التهديدات تنتقل بسهولة أكبر عبر المسافات القصيرة منها عبر المسافات البعيدة.

ب- تعتبر أن قدرات ونوايا الدول الأمنية تعلقت تاريخيا بجيرانها، لذا فدرجة الإعتماد الأمني المتبادل يكون أكثر حدة بين الفاعلين داخل المركب الأمني منه بين فواعل داخل المركب وآخرين خارجه.

ج- تعتبر أن مركب الأمن قد يكون مخترقا من قبل القوى العالمية، إذا كان النطاق واسع.

د- الأقاليم لها درجة كبيرة من الاستقلالية في وضع أنماط مرتبطة بديناميكيتها الإقليمية.

ه- أن مركبات الأمن الإقليمي هي مكون رئيس للأمن الدولي.

و- إن استعمال مفهوم مركب الأمن الإقليمي في دراسات الأمن يسهل عملية تكيف وإعادة هيكلة استراتيجيات السياسة الخارجية للدول بواسطة تقييم كفاءة السياق الإقليمي.

ويعد "باري بوزان" أول من استخدم مصطلح المجمع الأمني أو المركب الأمني من اجل تسهيل التحليل الأمني على مستوى النطاق الإقليمي، فهو بمثابة اعتبار المستوى الإقليمي كوحدة تحليل رئيسية تنطلق من خلالها القضايا الأمنية فأغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية، حتى وإن تعاملت مع القضايا العالمية فهي تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي، فالإقليم يسيطر على الأمن، دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة، ومختلف القوى في التأثير على المركب الأمني.[1]

ويقصد بالمركب الأمني: "مجموعة من الدول ترتبط إهتماماتها الامنية الأساسية مع بعضها بصورة وثيقة، حيث إن أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن النظر إليها بمنأى عن بعضها البعض".

تقوم نظرية مركب الأمن الإقليمي على مجموعة من الشروط، فمن خلالها لا نستطيع إستعمال تعبير مركب أمن إقليمي لوصف أي مجموعة من الدول، فلإطلاق هذا المفهوم على مجموعة دول، يجب أن تمتلك

[1]- قويدر شاكري، **مرجع سابق**، ص 10،11.

هذه الوحدات السياسية درجة من الاعتماد الأمني، تكفي لتأسيسهم مجموعة مترابطة ومتميزة عن الأقاليم الأمنية المحيطة بها، وتحلل العلاقات ضمن مركبات الأمن الإقليمي وفق نوعين من العلاقات:

– **علاقات القوة:** فالقوة عامل مؤثر في أي إقليم، فهي التي تحدد بشكل واضح توازن القوى ضمن الإقليم، فالمركبات الأمنية الإقليمية باعتبارها بنية فرعية من النظام الدولي، يمكن إذا الاعتماد على مفهوم القطبية الثنائية في تحليل العلاقات الإقليمية، فنميز بداخلها النمط الأحادي والثنائي والتعددي.

– **أنماط الصداقة والعداوة:** لم تتعرض هذه النظرية بشكل واضح لهذه الأنماط، إلا أنه يمكن أن يتوضح من خلال النظرية الاجتماعية للمفكر "ألكسندر وندت" ففكرة هذا الأخير عن البنيات الاجتماعية للفوضى تركز على نوع الأدوار التي يؤديها كل من العدو Enemy، المنافس Rival، الصديق Frend، والتي تساهم في السيطرة على النظام.[1]

فالشرق الأوسط كغيره من الأقاليم يمكن اعتباره مركب أمني إقليمي وهذا ما يفسر العلاقات التي تربط بعض دوله ببعضها في سبيل تحقيق أمهنا المشترك حيث لا يمكن النظر إلى أمن كل دولة فيه بمنأى عن أمن الدول الأخرى.

[1]– قويدر شاكري، **مرجع سابق،** ص 11.

خلاصة الفصل الأول

نستخلص من هذا الفصل أن سياسة التحالف هي عبارة عن إتفاق بين دولتين أو أكثر لمواجهة قوة أخرى تهدد أمن هذه الدول، وكذلك تعتبر التحالفات ظاهرة مركزية وثابتة في السياسة الدولية على مر التاريخ، وتلجأ الدول إلى سياسة التحالف من أجل تحقيق مصالح مشتركة عن طريق إقامة وتشكيل حلف عسكري أو سياسي يتكون من دولتين أو أكثر تتعاون كلها في إطار هذا الحلف من أجل الوصول إلى غايات وأهداف قد تكون سياسية أو عسكرية وأحيانا اقتصادية.

أما فيما يخص الشرق الأوسط فإننا ومن خلال ما تم التطرق إليه وذكره نستنتج أن الشرق الأوسط كمفهوم يتميز بالحركية والتعبير ويكتنفه الغموض، لذلك تعددت التعريفات المطروحة حول هذا المفهوم واختلفت، إضافة إلى أن المصطلح تطور مضمونه وتعريفه عبر فترات زمنية مختلفة.

أما الاستقرار الإقليمي، فهو من المفاهيم المختلف حولها وليس من السهل تعريفها فلا يوجد إتفاق حول تعريف للاستقرار الإقليمي، ذلك لا ينفي أهميته سواء على الساحة الدولية أو الإقليمية خاصة في الشرق الأوسط، إذ أن حالة اللااستقرار تؤثر وبشكل كبير على الدول.

الفصل الثاني :

الأهمية الجيوسياسية

للشرق الأوسط

تعتبر منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق في العالم نظرا للأهمية الجيوإستراتيجية لموقعها الجغرافي حيث تستحوذ على العديد من المنافذ البرية والبحرية إضافة إلى أنها من أكثر مناطق العالم وفرة بالنفط والمعادن والغاز الطبيعي كل هذه الخصائص جعلتها محط للعديد من الأنظار، وأصبح الاستيلاء عليه بمثابة امتلاك العالم ومنه كان للمنطقة أهمية جيوسياسية كبرى وهذا ما جعل قوى إقليمية وأخرى دولية تسعى لبسط سيطرتها على الشرق الأوسط، لهذا سعت القوى الإقليمية الأبرز في المنطقة وهي السعودية وإيران، تركيا، إسرائيل إلى وضع سياسات واستراتيجيات للقيام بالدور الأكبر على الساحة الإقليمية ومن جهة أخرى سعت القوى الكبرى في العالم والمتمثلة في الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا والإتحاد الأوربي إلى توجيه اهتمامها نحو منطقة الشرق الأوسط وسعت للسيطرة عليه ومنه تحقيق مصالحها الإستراتيجية فيها، وهذا من خلال تبني العديد من الاستراتيجيات للعب العديد من الأدوار والتأثير في القضايا والمواضيع الحساسة داخل المنطقة.

وفي هذا الفصل سوف نوضح الأهمية الجيوسياسية لمنطقة الشرق الأوسط من خلال التطرق للأبعاد الحيوية للمنطقة، وكذلك سوف نتعرض لأهم القوى الدولية والإقليمية المؤثرة داخل الشرق الاوسط.

المبحث الأول: الأبعاد الحيوية للشرق الأوسط

تحتل منطقة الشرق الأوسط مكانة بالغة الأهمية على المستويين الدولي والإقليمي فهي تشكل حلقة وصل بين القارات الثلاث (آسيا، إفريقيا، أوربا)، وأيضا لما تمتلكه من مقومات جغرافية واقتصادية وسياسية، وهذا ما جعلها محط للأنظار ومركز تنافس بين القوى العالمية والدولية.

المطلب الأول: البعد الجغرافي

الشرق الأوسط وفق حدوده الجغرافية يمتد في مساحة سبعة ملايين ومائتي ألف كلم^2 ويشتمل نحو 240 مليون نسمة،[1] وتحتل منطقة الشرق الأوسط همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا وبين أوربا والأمريكيتين،[2] كما أن موقعها الجغرافي المتميز والمتحكم في العديد من البحار (البحر الأحمر، شواطئ البحر المتوسط)، والمضائق (مضيق المندب، جبل طارق، البوسفور، الدردنيل، وقناة السويس)، بالإضافة إلى مضيق هرمز،[3] كما تحتوي المنطقة على عدة أنهار كبرى كالنيل، الفرات، العاص، الليطاني، دجلة والأردن، هذه الأنهار تشترك فيها عدد من الدول لكل منها إستراتيجيته وطموحاته السياسية ومشاريعه المائية، وتتخلل المنطقة صحاري باردة في الشمال والشمال الشرقي وتغطي مساحات واسعة، يتميز الصيف في أغلب مناطق الشرق الأوسط بحرارة مرتفعة تصل إلى (40-50) درجة مئوية، ويتميز الشتاء بمناخ جاف وطويل وصيف حار قاري، حيث تتوزع الصحاري في الجنوب الشرقي وهي جزء من الصحاري المدارية المعتمدة حول خطي عرض (20-25) درجة شمال خط الإستواء، حيث تصل درجة الحرارة فيها إلى (50) درجة مئوية ولا تتعدى الإمطار (250 ملم) سنويا، تتركز الأراضي الزراعية والمساحات الخصبة السهلة في الجزء المعروف بالهلال الخصيب، حيث ينقسم إلى جزأين غربي يمتد عبر البقاع ومجرى نهر العاصي نحو الشمال ويتميز بالأمطار، والجزء الشرقي منه سيطر عليه الجفاف، وتخترقه الأنهار الكبرى مشكلة الواحات، يمتاز الهلال الخصيب بتنوع بيئي غني وتضاريس ممتدة، ويتمتع بتعدد الأقاليم المناخية بين المتوسطية البحرية والجبلية والجافة الباردة والجافة الحارة.[4]

---

[1]- حامد عبد العزيز محمد النوري، **أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة لمنطقة الشرق الأوسط 1945-1990**، رسالة ماجستير ، (جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2006)، ص 50.

[2]- صخر علي سلامة السليحات، **مرجع سابق**، ص 35.

[3]- محمود حسن علي العفيفي، **مرجع سابق**، ص 46.

[4]-حامد عبد العزيز النوري، **مرجع سابق**، ص 51.

وتعتبر منطقة الشرق الأوسط من المناطق المؤثرة في التوازن العالمي بموقعها الجغرافي الذي جعلها في حيز قانون التداخل والتعارض، وذلك جعلها ذات أهمية شديدة في المصالح الدولية.[1]

في داخل الشرق الأوسط (الكبير) مثلث صغير، لكنه يحتل قلب الشرق الأوسط بصفاته المكانية، وسماته الطبيعية والحضارية، وقاعدة المثلث القلب هذا تمتد في شمال البحر العربي إلى جزيرة سقطرة، بحذا الساحل الجنوبي للجزيرة العربية، مشتملا على خليجي عمان وعدن، والخليج العربي والبحر الأحمر، ويمتد ضلعه الأيمن مع جبال زاجروس موازيا للساحل الإيراني على خليجي عمان والعربي، ومكملا سيره مع جبال كردستان وبموازاة الحدود العراقية الإيرانية، ثم يخترق هضبة الأناضول في اتجاه الشمال الغربي إلى أن نجد رأس المثلث في منطقة المضايق التركية –البسفور والدردنيل أما الضلع الأيسر للمثلث فيمتد من خليج عدن مشتملا على شمال الصومال وكل البحر الأحمر ووادي النيل ودلتاه في مصر، ويعبر البحر المتوسط وبحر إيجه ليلتقي برأس المثلث في تركيا الأوربية.[2]

ضلت منطقة الشرق الأوسط في صراع بين الطرفين القطبيين، وظلت محصورة بين شقي الرحى، لتنازعها هذه مرة وتلك مرة أخرى، ومن هنا اتضحت حساسية موقعها الأوسط، ولا مفر لها من التبعية لقوى البر أو البحر.[3]

[1]– محمود حسن علي العفيفي، **مرجع سابق**، ص 12.

[2]– محمد رياض، **مرجع سابق**، ص 229.

[3]– جمال حمدان، **إستراتيجية الاستعمار والتحرير**، (بيروت: دار الشروق، 1983)، ص 23.

الشكل رقم (02): خريطة تبين الموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط

المصدر: مأخوذة من الموقع:

http://www.alhadathnews.net/ بتاريخ:2018/04/10 على الساعة18:38

المطلب الثاني: البعد الاقتصادي

يعتبر الشرق الأوسط من أكثر بقاع العالم أهمية نظرا لما تمثله من إلتقاء للمصالح الحيوية للدول الكبرى في مقدمتها الولايات المتحدة الأمريكية، وقد إزدادت حيويته في بداية القرن العشرين بعد إكتشاف النفط في إيران، إذ يمثل النفط عماد الاقتصاد الدولي وعصب الحياة والتقدم التكنولوجي للدول الكبرى، لذا أصبح الشرق الأوسط أغنى بقاع العالم وفرة بالنفط والمعادن والغاز الطبيعي، كما تمثل سوقا اقتصادية هائلة بالنسبة للدول الصناعية.[1]

[1] – حامد عبد العزيز النوري، **مرجع سابق**، ص 54.

إن غاز ونفط الشرق الأوسط بشكل حجمه ثلثي احتياطات النفط العالمية، ويتميز بانخفاض تكاليف إنتاجه نظرا لارتفاع معدلات الإنتاج وقلة عمق الآبار، وارتفاع نسبة النجاح في اكتشافه كما يمتاز أيضا بإنتاج خامات خفيفة ومتوسطة وثقيلة.[1]

من أبرز العوامل الاقتصادية في الشرق الأوسط نجد:[2]

أولا: العامل النفطي

الذي له دور أساسي في احتلال الشرق الأوسط دورا اقتصاديا مكملا للاقتصاد العالمي، بمعنى أن المنطقة أصبحت مرتبطة ارتباط عضويا بالاقتصاديات الغربية لا يمكن الاستغناء عنها بأي شكل من الأشكال، حتى لو أدى إلى استخدام القوة وإشعال الحرب.

لذلك أصبح الشرق الأوسط محط أنظار الدول قائدة النظام العالمي .[3]

ثانيا: التجارة

إن خصم التبادل التجاري في الشرق الأوسط متدني جدا، إذ لا يشكل سوى 6% من كل التجارة العالمية ومعظم بلدان الشرق الأوسط تتعامل تجاريا مع بلدان خارج المنطقة وتوصلت إلى اتفاقيات تفضيلية مع أطراف بعيدة جدا بدلا من جيرانها.

ونتيجة لذلك أصبحت الحواجز الجمركية والغير جمركية هي الشيء المعتاد، فيما تزال التجارة عبر الحدود شيئا نادرا، ويمكن لمجموعة الثمانية أن تنشئ مبادرة جديدة مصممة.

لتشجيع التجارة في الشرق الأوسط تتألف من:

1- الإنضمام: التنفيذ على صعيد منطقة التجارة الدولية وتسهيل التجارة يمكن لمجموعة الثمانية أن تزيد تركيزها على إنضمام البلدان في المنطقة إلى منطقة التجارة الدولية ستتضمن برامج محددة للمساعدة التقنية.

2- المناطق التجارية: التركيز على تحسين التبادل في المنطقة والممارسات المتعلقة بالرسوم الجمركية وتنتج هذه المنطقة مجموعة متنوعة من الخدمات لدعم النشاط التجاري للقطاع الخاص والصلات بين المشاريع الخاصة بما في ذلك التسوق.

---

[1]- كوثر زيارة، **التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2002-2015**، مذكرة ماستر ، (جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 17.

[2]- رانيا حسناوي، منى رزق الله، **السياسة الأمنية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015**، مذكرة ماستر غير منشورة، (جامعة العربي التبسي –تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016)، ص 42.

[3]-محمد السيد سليم، **تحليل السياسة الخارجية**، (القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998)، ص 500.

3- الأرصدة النقدية: مما لا شك فيه أن الحظر البترولي إبان حرب أكتوبر 1973، وما تبعه من إرتفاع هائل في أسعار البترول خلال السبعينات، قد أدى إلى تضخم ثروات الدول البترولية والتي تقع معظمها في منطقة الشرق الأوسط.[1]

يمتاز الشرق الأوسط بصفة عامة بوفرة الموارد الطبيعية والثروات المعدنية ومصادر الطاقة وهو ما يعني بالضرورة وفرة عوامل الإنتاج الأساسية للصناعة.[2]

المطلب الثالث: البعد السياسي والأمني

تبدو الأهمية السياسية للشرق الأوسط من خلال الرجوع إلى نظرية الجيوبوليتيك والتي تفسر أن الشرق الأوسط يقع في أقرب مكان إلى قلب الأرض، ويشكل جزء من المحيط الأرضي الذي يحيط بقلب الأرض،[3] كما يرتبط النفط بعلاقة وطيدة مع الأزمات والصراعات السياسية، حيث أضحت سلعة النفط محركا أساسيا ومهما في وقائع الأزمات والصراعات الدولية.[4]

وقد شهد الشرق الأوسط، وتحديدا المنطقة العربية من عام 2003 إلى غاية يومنا هذا تحولات سياسية بالغة الأهمية، كان لها الأثر الكبير في واقع النظام الإقليمي العربي أو النظام الشرق أوسطي، بحيث جاء جزء من هذه التغيرات نتيجة التدخلات الخارجية في دول المنطقة كحرب الخليج الثالثة عام 2003، وجزء آخر يتعلق بانهيار بعض الأنظمة السياسية العربية من جراء ما يعرف بالثورات العربية وأخرى تتعلق بظهور الحركة الحوثية في اليمن.[5]

ومن العوامل التي تشكل الأبعاد الإستراتيجية للشرق الأوسط ما يلي:

- تنوع طبيعة التربة في الشرق الأوسط خلق أجواء وظروف متعددة ومناسبة لأغراض التدريب على القتال، ويلعب الاتساع الجغرافي دور في نشر القواعد العسكرية وتوفير التأمين لها ضد خطر الأعداء.
- يتمتع الشرق الأوسط بكثافة سكانية هائلة تساعد في تجنيد أعداد كبيرة للعمليات العسكرية.
- توفر عناصر الإنتاج الأساسية لقيام الصناعات الحربية بالتعاون بين الدول ذات الخبرة.

---

[1]-رانيا حسناوي، منى رزق الله، **مرجع سابق**، ص 62.

[2]- حامد عبد العزيز النوري، **مرجع سابق**، ص 55.

[3]- **المرجع نفسه**، ص ص 55-56.

[4]- نبيل سرور، "الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة الدفاع الوطني اللبناني**، ع 96، (أفريل 2016)،د.ص.

[5]- كوثر زيارة، **مرجع سابق**، ص 18.

- تمتد السواحل الممتلئة بالبحار والمحيطات مع وجود موانئ صالحة للملاحة لتكون بمثابة قواعد عسكرية بحرية، فضلا عن وجود عدد من المطارات والقواعد الجوية لما لها من أهمية لا سيما بالنسبة للولايات المتحدة إذا ما استدعت التدخل العسكري المباشر في المنطقة.[1]

[1]-حامد عبد العزيز النوري، **مرجع سابق**، ص 57.

المبحث الثاني: أثر القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

يعتبر إقليم الشرق الأوسط من أهم الأقاليم في العالم، وهو ما جعل مجموعة من الدول ذات الوزن الإقليمي الملحوظ داخل المنطقة والتي تشكل قوى إقليمية لها مركزها وثقلها، توجه اهتمامها للقيام بدور فعال وبارز داخل المنطقة والسعي وراء الحصول على مركز الريادة، وهو ما تجلى في الواقع عن شكل استراتيجيات وسياسات تبنتها هذه القوى لتحقيق مصالحها، ومن أبرز هذه القوى إيران، تركيا، السعودية وإسرائيل والتي كان لها أثر بارز داخل الشرق الأوسط وهو ما سوف نتطرق إليه في هذا المبحث.

المطلب الأول: الدور الإقليمي لإيران في الشرق الأوسط

يستحوذ الدور الإيراني في منطقة الشرق الأوسط على اهتمام كبير من قبل الكثيرين، إذ يقر الجميع بدور إيراني إقليمي فاعل في هذه المنطقة، ولا ينحصر هذا الدور فقط في التأثير السياسي، وإنما يشمل أبعادا جيوبوليتيكية وإستراتيجية بالإضافة إلى الأبعاد الثقافية والدينية، ولقد لعبت إيران خلال فترة حكم الشاه الدور الإقليمي الأقوى في منطقة الشرق الأوسط، وكانت حليفا رئيسيا للولايات المتحدة، الأمر الذي سهل عليها تحقيق نفوذ ملموس خصوصا بعد جلاء القوات البريطانية في شبه الجزيرة العربية، وتوجه الاهتمام المركزي لسياسة إيران الخارجية منذ الستينيات نحو غرب آسيا في الخليج جنوبا والبلدان العربية غربا، وأفغانستان وباكستان.

وكانت إيران تبرر سياستها الخارجية آنذاك بحماية مصالح الأمن القومي الخاصة بها، وحماية مصالح تلك البلدان متحججة بضمان أمن خطوط نقل عبر الخليج، وبعد قيام الثورة الإسلامية طرأ تحول على علاقات إيران الدولية والإقليمية في المنطقة خاصة بعد تبدل سياسة الولايات المتحدة تجاه إيران واعتبارها عدوا بعد أن كانت حليفا، إلا أن إستراتيجية إيران في تحقيق سياستها الخارجية هي التي بقيت، فإيران لم تخفي رغبتها في السعي لتصبح القوة الإقليمية العظمى.[1]

أولا: مشروع إيران في الشرق الأوسط

ظهرت بوادر المشروع الإيراني في الشرق الأوسط، وتحديدا في المنطقة العربية بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، عبر إطلاق شعار تصدير الثورة الذي كان مجرد بداية لعلاقة صعبة مع العرب تجاوزت مرحلة الإملاءات التي كان يمارسها نظام الشاه، كما أنها لم تقتصر عل تحريك النوازع القومية الفارسية ضد العرب، فأصبحت تعبر عن مزيج من السلطة الدينية والميراث القومي، وإدارة السيطرة والاستحواذ، والرغبة

[1] – سنية الحسيني، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط"، في:www.araa.ae ،(24-02-2018).

بالسيادة الإقليمية، والسعي للحصول على مكانة دولية بالقوة وإرادة الإرغام، لقد سعت إيران في مشروعها إلى إنتزاع دور إقليمي تراه إيران حقا لها، من يد الولايات المتحدة الأمريكية إذ تقدم إيران مثالا جديدا في نظام العلاقات الدولية بعد انهيار الاتحاد السوفياتي والمعسكر الاشتراكي عن كيفية إنتزاع دور القوة الإقليمية دون أن تستأصل طموحاتها بقوة عظمى، واللافت للنظر أن المشروع الإيراني قد حقق حتى الآن نجاحات واضحة في تثبيت حضوره على طول الخليج العربي وعرض شرق المتوسط، إذ انطلقت سياسة إيران في الخليج من كونها قوة مركزية تطل على سواحله الشرقية، وتتحكم في ثرواته المائية وصادراته النفطية، وإيران تتفادى المجابهة مع الولايات المتحدة الأمريكية، وتسعى لتطوير علاقاتها مع دول الخليج العربي، وقد ركزت إيران من ناحيتها على مقاومة السياسة الأمريكية في المنطقة من خلال محاولة عسكرة المجتمعات العربية "العراق، فلسطين، لبنان" وفرض الميليشيات التي تمولها داخل هذه الدول، وربط استقرار هذه المجتمعات بقبولها دور إيران الإقليمي، بالإضافة لمواصلة التقدم في برنامجها النووي.[1]

لذلك ينظر قادة إيران إلى مشروعهم بجدية تامة من أجل دولتهم الإسلامية سواء كان هذا المشروع مرتبطا بالعقيدة أو بدواعي الأمن القومي أو برغبة التوسع وطموحات السيطرة الإقليمية، لقد تعرض المشروع الإيراني الرامي لتصدير الثورة إلى التقليص نتيجة الظروف الدولية والإقليمية، بغض النظر عن طبيعة المشروع، وذلك بدءا من الحرب العراقية الإيرانية التي دامت ثماني سنوات 1980-1988، وانتهاء بالحرب الباردة وانهيار القوة العالمية الثانية المجاورة لإيران 1991، مرورا بحرب الخليج الثانية 1991، ثم أحداث الحادي عشر من أيلول 2002، واحتلال العراق عام 2003، وقد كان لهذه التغيرات في النظام الدولي والإقليمي أثر على إيران وذلك بفعل ما تعرض له موقعها الجيوإستراتيجية من أخطار عديدة فرض عليها أعباء تعزيز الأمن الداخلي والخارجي من خلال إجراء تحالفات إقليمية ودولية للالتفاف حول محاولات الولايات المتحدة لعزل إيران وإسقاط نظام حكمها، فضلا عن ما وفرته الأوضاع الإقليمية الجديدة من فرصة لإيران كي تطرح بدائل للمشروع الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط ، كما باتت إيران تسعى لانتزاع اعتراف دولي بدورها الإقليمي المنفرد ، وما يجدر ذكره أن المشروع الإيراني في الشرق الأوسط يهدف إلى إعادة طرح إيران كقوة إقليمية وأن هذا المشروع لا يمكن له تحقيق النجاح إلا بالهيمنة، هذه الهيمنة التي لا يكتفي بها الجانب العقدي، وإنما يهدف إلى تغيير الهوية عبر الاستحواذ، وكل هذه يتطلب التهديد وإتباع سياسة الحزم المبني على الردع

[1] – طايل يوسف عبد الله العدوان، **الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط**، مذكرة ماجستير ، (جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013)، ص 123،124.

القائم على بناء قدرات عسكرية تقليدية وصاروخية، وأخرى غير تقليدية ونووية، بمعاونة من بعض الأدوات المحلية في دول الشرق الأوسط.[1]

ثانيا: الأسس التي تقوم عليها السياسة الخارجية الإيرانية في الشرق الأوسط:[2]

1- المصلحة القومية الإيرانية: تستثمر إيران الموقع الإستراتيجي والاقتصادي كأدوات في الحفاظ على مصالحها، لأن الأدوات هي في الوقت ذاته أهداف، لأن الأدوات هي نفسها مصالح يشكل ناتجها الجمعي المصلحة القومية الصرفة.

2- تعزيز قوة إيران وتأثيرها الإقليمي، وتستثمر فيها أيضا الأدوات.

3- السيطرة والتأثير في المعابر المائية في الخليج.

4- تقوم على الشيعية السياسية كإيدلوجيا وكأداة والتي تعود إلى أنواع من العلاقات مع الطوائف الشيعية المحيطة بإيران، وهي تستثمر أيضا في الروابط الطائفية والإثنية في الجوار، أو حيثما وجدت ما يتلاءم مع مصالحها.

5- العداء للسياسة الأمريكية النابع من العناصر السابقة، والذي كان يستند إلى موقف مجاهد ضد سياسات الولايات المتحدة (كقوة استكبار عالمية)، وصار يستند مؤخرا إلى رغبة إيرانية في أن تحترم سيادتها ونظامها، وفي أن يحترم قرارها السياسي وموقعها الإقليمي.

ثالثا: موقف إيران من الثورات العربية

في سياق يخص الثورات الشعبية في تونس ومصر واليمن يمكن قراءة المعالم التالية في المواقف الرسمية الإيرانية:

1- التأكيد على أن الثورات العربية هي بوادر نهضة إسلامية، مستوحاة من الثورة الإسلامية الإيرانية.

2- التبشير بالأسلوب الإيراني للثورة من خلال الدعوة إلى النظام "شعبي على أساس الدين"، على الطريقة الإيرانية، ومناشدة "رجال الدين" في مصر للقيام بدور نموذجي من خلال استخدام المساجد لترديد الشعارات التي يرددها الشعب في الشارع، حسب قول القائد الأعلى للثورة (علي خامينئي).

---

[1]- طايل يوسف عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص 125.

[2]- عزمي بشارة، "ايران والعرب"، في محجوب الزويري، **العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة**، (بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2012)، ص 10.

3- إضفاء طابع إيديولوجي على الثورات واعتبارها ثورة على تبعية الحكام للغرب، وذلك من خلال التركيز على مواقف الأنظمة في الدول التي اجتاحتها الثورات تجاه الغرب وإسرائيل، وتخليها عن دعم القضية الفلسطينية، ويبدو ذلك واضحا في وصف القائد الأعلى (خامنئي) الرئيس المخلوع حسين مبارك بأنه كان خادما مطيعا للأمريكيين وإسرائيل خلال ثلاثين عاما.

أما فيما يخص الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية فلقد اتخذت إيران وتيارها المحافظ موقفا مؤيدا للنظام السوري في مواجهة الانتفاضة الشعبية في سورية، منذ انطلاقها في 18 آذار 2011 وظهر التأييد من خلال التبني الكامل للرواية الرسمية السورية للأحداث، ووصف الانتفاضة السورية بالمؤامرة الأجنبية من قبل الصهاينة والغرب.[1]

إن الموقف الإيراني من الانتفاضة السورية لم يكن مفاجئا، بسبب طبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سورية وإيران منذ قيام الثورة الإسلامية في العام 1979، ولأن سقوط أو إضعاف النظام السوري سيشكل تداعيات سلبية على النفوذ الإيراني في لبنان والمنطقة باعتبار سورية البوابة الجيوسياسية لهذا النفوذ.[2]

المطلب الثاني: الدور الإقليمي لتركيا في الشرق الأوسط

لقد قامت السياسة الخارجية التركية بعد تأسيس الجمهورية على أساس المحافظة على سلامة الكيان التركي الجديد المولود من رحم الدولة العثمانية وتجنب دوائر الصراع، ثم تطورت في الحرب الباردة خاصة بعد أن أصبحت عضوا في حلف الناتو لتجعل من تركيا دولة مواجهة ضد الخطر السوفياتي و مد نفوذه جنوبا، إلى أن تصبح بعد زوال هذا الخطر جسرا بين الغرب المسيحي والشرق الإسلامي أي جسرا بين أوربا الموحدة نحو آسيا والشرق الأوسط، وبعد انهيار الاتحاد السوفياتي في مطلع تسعينيات القرن الماضي، بدأت تركيا عملية تقييم لدورها في ضوء موازين القوى الجديدة ومنذ ذلك الوقت أخذت تحدد دورها، وترسم سياستها الخارجية، إنطلاقا من قناعتها بأن لها دور مهما في الإستقرار في منطقة القوقاز ووسط آسيا، ومنطقة الشرق الأوسط.[3]

---

[1]-فراس أبو هلال،" إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، في: **www.dohainstitute.org**، (24 -02-2018).

[2]- **المرجع نفسه**.

[3]- فتيحة ليتيم، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، **مجلة المفكر**، ع5، (بدون سنة)، ص ص 210-224.

أولا: المصالح الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط

يحيط التشابك والتعقيد منظر العلاقات الاقتصادية التركية مع دول الشرق الأوسط بشكل عام، والدول العربية بشكل خاص، وذلك نتيجة عوامل عديدة تتداخل فيما بينها وتبرز فيها بعض العوامل غير معنية بالجانب الاقتصادي، وفي مجال المصالح الاقتصادية التركية في الشرق الأوسط برزت عوامل تتعلق بالجانب التاريخي، وأخرى ضمن الجانب السياسي الاستراتيجي وثالثة تتعلق بالمحور الاجتماعي، وتؤكد الرؤية التركية لسياستها الإقليمية على أربعة مبادئ هي: تعزيز الاعتماد المتبادل بين اقتصاديات المنطقة، وضرورة تحقيق الأمن المشترك للمجتمع، وتغليب الحوار والآليات الدبلوماسية والسلمية في معالجة أزمات المنطقة والحفاظ على وحدة الكيانات القائمة وطابعها المتعدد في إطار تأكيد التعايش الثقافي والتعددية.

وبموجب تلك المبادئ اتبعت تركيا سياسة شبه رأسمالية في علاقاتها الاقتصادية الخارجية مستفيدة من علاقاتها السياسية الايجابية لتعظيم استثماراتها وصادراتها في الشرق الأوسط، ونجحت تركيا في الانتقال من علاقاتها الاقتصادية التي كانت تربطها مع الأنظمة العربية الفردية، إلى التعامل مع أنظمة توازن الشعوب، معتمدة كذلك على علاقاتها وتحالفاتها السياسية الجديدة، ولازالت تركيا هي الأقدر على تطوير سياسات اقتصادية معقولة ومتماسكة في ظل التقلبات الشديدة التي شهدتها المنطقة.

إن ما أحدثته الإستراتيجية الإقليمية التركية التي صاغها حزب العدالة والتنمية من نشاطات متصاعدة في علاقات تركيا الخارجية فاتجهت نحو الجنوب والشرق لتقيم علاقات جديدة وتنسج لها الدور الذي طالما طمحت إليه، وقد قامت التطورات الاقتصادية لحزب العدالة والتنمية التركي على أسس وخطوات الخصخصة تلك الخطوات التي أدت إلى خلق طبقة متدينة من رجال الأعمال الذين أطلق عليهم "البرجوازية المسلمة"، وقد أثرت هذه الطبقة في توجهات السياسة الخارجية التركية من خلال نظرتها إلى الشرق الأوسط كونه سوقا اقتصادية كبيرة يمكن أن تستوعب منتجات تركية ضخمة، ومن خلال هذه النظرة السائدة تجاه منطقة الشرق الأوسط والمنطقة العربية تحديدا عقدت تركيا مجموعة من الاتفاقيات الموقعة في تركيا وكل من السلطة الفلسطينية وتونس عام 2005 والمغرب عام 2006 وسوريا ومصر عام 2007، ونظرت تركيا إلى أن أفضل طريق لتحقيق مصالحها الاقتصادية يتمثل في خيار التعاون العربي – التركي من خلال الربط بين الاشتراك في المشاريع الزراعية التركية ومشاريع الطاقة العربية.[1]

ثانيا: المشروع التركي تجاه الشرق الأوسط

[1]–طايل عبد الله يوسف العدوان، **مرجع سابق**، ص 115-116-117.

إن المشروع التركي في الشرق الأوسط قد تم بناؤه من قبل ما أطلق عليهم العثمانيون الجدد بسبب رؤيتهم للتاريخ العثماني بنظرة إيجابية على عكس العلمانية الكمالية، وعلى البعد الحضاري الإسلامي القائم على رؤية إستراتيجية جديدة لسياسة خارجية تركية تسعى إلى استغلال الموقع الجيوبوليتيكي التركي بين آسيا وأوربا، والعلاقات التاريخية التركية مع دول الجوار من اجل تحقيق المصالح التركية السياسية والاقتصادية والعسكرية في الشرق الأوسط من خلال تصغير المشكلات في علاقاتها مع دول الجوار، وبناء علاقات ايجابية مع جميع دول المنطقة من آسيا إلى أوربا وإلى إفريقيا، والانتقال من سياسة التبعية للغرب إلى سياسة خارجية نشطة ولعب دور فاعل في القضايا الإقليمية والدولية، وكان لهؤلاء العثمانيون الجدد رؤية في تحقيق مصالحهم في الشرق الأوسط عامة وفي العالم العربي خاصة، ومن خلال القوة الناعمة والانفتاح على دول المنطقة لتحقيق المصالح الاقتصادية والسياسية والإستراتيجية بالاعتماد على الموقع الجيوبوليتيكي والعمق التاريخي.

والدور التركي في الشرق الأوسط يهدف إلى ترشيد التفاعلات الإقليمية، لأسباب ثلاثة أولهما أن تركيا تحتفظ بعلاقات قوية مع إسرائيل وفلسطين وثانيهما أن تركيا ترتبط بعلاقات طيبة مع سوريا وإيران إلى جانب مصر والسعودية وثالثهما أن السياسة التركية تتسم بوجه عام بالعقلانية.

ومنذ عام 2006 أدركت تركيا أن تحركها اتجاه لبنان يمنحها فرصة التدخل المباشر على خط إقليمي ساخن، يحمل لها فرصة العودة إلى الساحة الإقليمية، التي أهملتها لسنوات طويلة، ويمكنها من حل العديد من القضايا العالقة مع العديد من اللاعبين المحليين والاقلميين، كما يبدوا أن التحرك التركي تجاه غزة قد منحها فرصة الدخول على خط إقليمي ساخن آخر، لكن كل تلك التحركات التركية التي قامت بها تجاه العالمين العربي والإسلامي، لم تكن تجري بمعزل عن موافقة الولايات المتحدة أو التنسيق معها.

فيما أصبحت تركيا من الفاعلين المؤثرين في الأزمة السورية وما يمكن أن تؤول إليه هذه الأزمة في المستقبل من نتائج حسب طريقة تعامل هؤلاء الفاعلين مع تطورات الأزمة، كما أن لها دورا أيضا من خلال تدخلاتها المستمرة في الشأن العراقي التي ظهرت واضحة بعد سماحها لنائب الرئيس العراقي طارق الهاشمي بالتواجد في أراضيها بعد مغادرته العراق بسبب مشكلات عديدة مع رئيس الحكومة العراقي نوري المالكي.[1]

ثالثا: موقف تركيا من الثورات العربية

تبنت تركيا مداخل بدت مختلفة نسبيا في التعامل مع الثورات العربية فابتداء التزمت مدخل المتابعة الحذرة للأوضاع في تونس ثم كان الموقف أكثر وضوحا في الحالة المصرية في دعوة النظام إلى إدخال إصلاحات

[1]-طايل عبد الله يوسف العدوان، **مرجع سابق**، ص ص 73-83.

والاستجابة لمطالب الشعب، ثم التحول بعد ذلك إلى نقد النظام علنا ومطالبته بالرحيل، فيما عاد تحولا نوعيا في السياسة التركية نحو التدخل المباشر في الشؤون الداخلية لدول أخرى غير مرتبطة بشكل مباشر بالأمن الوطني التركي وسابقة في العلاقات بين القوى الرئيسية في المنطقة.

ولكن السياسة التركية جاءت أكثر تحفظا بشكل عام إزاء التدخلات الخارجية في ليبيا، حيث عارض فرض العقوبات والتدخل العسكري بقيادة حلف الناتو وبدت أقرب إلى تبني مدخل الإسهام في جهود الإغاثة الإنسانية مع الإبقاء على قنوات مفتوحة مع طرفي الصراع لأداء دور الوسيط، وجاء الدور التركي أكثر حذرا في حالة البحرين، فرغم الجهود الدبلوماسية والاتصالات بقيادات البحرين والسعودية وإيران فإن الموقف التركي اكتفى بدعوة الأطراف كافة إلى ضبط النفس والدعوة إلى الإصلاح بشكل عام دون انتقاد مباشر للنظام البحريني، وبالمثل تراجع الدور التركي في الحالة اليمنية، حيث تجنب التدخل المباشر وعبرت عن دعمها للمبادرة الخليجية لانتقال السلطة ومعالجة الأزمة اليمنية وأخيرا أثبتت مدخلا مزدوجا في التعامل مع التطورات الأوضاع في سوريا يجمع بين حماية النظام الصديق لتركيا ودعمه من جهة والتعاطف مع مطالب المحتجين من جهة أخرى مع تنشيط دور المجتمع المدني في استضافة أنشطتهم على الأراضي التركية.[1]

المطلب الثالث: الدور الإقليمي لإسرائيل في الشرق الأوسط

شغلت قضية إعادة رسم المحاور الإقليمية في الشرق الأوسط صانع القرار الإسرائيلي، وبالتحديد منذ الغزو الأمريكي للعراق عام 2003، وصعود حزب العدالة والتنمية للحكم في تركيا في نوفمبر 2002، حيث أدى الحدث الأول إلى زيادة النفوذ الإيراني في العراق وأدى الحدث الثاني تدريجيا إلى تراجع العلاقات الإسرائيلية –التركية ودخولها في أزمات عنيفة، بعد آن كانت توصف في إسرائيل في بعض الفترات بأنها علاقات إستراتيجية.

ثم جاء عجز إسرائيل عن إقناع الولايات المتحدة بضرورة توجيه ضربة عسكرية للمشروع النووي الإيراني، ثم اندلاع الثورات العربية أخير، ليطرح أسئلة كبرى على إسرائيل فيما يتعلق بأنماط التحول في التحالفات الإقليمية وتأثيرها في أمن ومكانة إسرائيل في الشرق الأوسط.[2]

---

[1]- نظير محمود أمين، "موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية"، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، ع 2، (2013)، ص ص 01-32.

[2]- يوسف علي فايز الدلابيج، **توازن القوى و اثره في منطقة الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003-2011**، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الاوسط ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011) ، ص 106،105.

أولا: المشروع الصهيوني في الشرق الأوسط

عمل الكيان الصهيوني وحليفه الولايات المتحدة على استثمار حالة الضعف الشديد الانقسام الحاد في السياسات العربية والخلل في موازين القوى الدولية والإقليمية، التي أحدثتها التحولات الدولية في أواخر عقد الثمانينات وبداية التسعينات، وتحديدا بعد أزمة وحرب الخليج الثانية، وذلك عبر طرح مشاريع إقليمية جديدة تهدف إلى القضاء على النظام الإقليمي العربي ذي الهوية القومية، ومن ابرز الأمثلة على ذلك التصور الذي طرحة رئيس وزراء الكيان الصهيوني "شمعون بيريس" عام 1994 في كتابه الشرق الأوسط الجديد، والذي يقوم على أساس تقسيم المنطقة إلى ثلاث مستويات للتعاون الإقليمي على النحو التالي:[1]

- المستوى الأول: إقامة تجمع ثلاثي يضم الأردن ومناطق الحكم الذاتي والكيان الصهيوني.
- المستوى الثاني: يضم مصر وسوريا ولبنان والكيان الصهيوني والأردن ومناطق الحكم الذاتي.
- المستوى الثالث: يضم إلى جانب دول المستوى الأول دول مجلس التعاون الخليجي بغرض الاستفادة من رؤوس الأموال والفوائض المادية التي تملكها البلدان.

وتجدر الإشارة إلى أن وجود الكيان الصهيوني في المستويات الثلاثة المختلفة لهذه التجمعات المقترحة فهو يمثل محور التفاعلات في هذه التكتلات ذات الطابع الاقتصادي ولكن الاقتصاد الصهيوني المتطور.

ومن البديهي أن يكون التوجيه والقيادة للطرف الأقوى تقنيا وعسكريا، والأكثر تقدما تكنولوجيا وقد بدأ طرح مثل هذه الرؤى من خلال عدد من الدراسات والأبحاث التي صدرت عن مراكز أبحاث داخل الكيان الصهيوني وبعض الدول العربية التي تتناول الدور الاقتصادي المستقبلي للكيان الصهيوني واتفقت معظمها أن تقوم وفقا للمعادلة الآتية.[2]

(الخبرة الصهيونية+المياه التركية+العمالة المصرية+المال الخليجي).

ثانيا: الملف النووي الإسرائيلي

بدأ إعداد البرنامج النووي الإسرائيلي في السنوات الاولى لدولة إسرائيل، حيث تم في عام 1949 إنشاء ما يسمى "هيميد جيميل"، وهي وحدة خاصة ملحقة بالقطاع العلمي في وزارة الدفاع الإسرائيلية، والتي قامت بمسح جيولوجي على مدى عامين في صحراء النقب بهدف اكتشاف اليورانيوم، وبالرغم من أن

[1] - **المرجع نفسه**، ص 107.

[2] - **المرجع نفسه**، ص 107.

المسح لم يؤد إلى اكتشاف اليورانيوم بكميات كافية فقد أمكن الحصول على كميات منه عن طريق استخراجه من مناجم الفوسفات.

اتخذ البرنامج خطوة أخرى مع إنشاء لجنة الطاقة الذرية الإسرائيلية عام 1952، وتولى رئاستها العالم "إرنيست دافيد بوجمان"، الذي كان ينادي علنا بالسعي إلى صنع قنبلة نووية كأفضل وسيلة لضمان عدم الانسياق مرة أخرى إلى الذبح كالنعاج.

في عام 1958 قامت بريطانيا ببيع عشرين طنا من الماء الثقيل لإسرائيل، وتعزز ذلك بكميات أكبر عام 1961، وفي عام 1960 كانت محطة المخابرات المركزية الأمريكية CIA في تل أبيب فقد أوضحت أن البرنامج النووي الإسرائيلي لإنتاج أسلحة ذرية، قد أصبح حقيقة واقعة، وعلى أيه حال ستظل إسرائيل محافظة على دورها باعتبارها قوة إقليمية ذات مستويات تسليحية عالية، مرتبطة بعلاقات إستراتيجية مع الولايات المتحدة، في ظل بيئة تحيط بها تتسم بالعداء والشك.[1]

المطلب الرابع: الدور الإقليمي للسعودية في الشرق الأوسط

تعتمد المملكة العربية السعودية في سياستها الخارجية على دعم الاستقرار السياسي والأمن الاقتصادي للمنطقة، وكانت المملكة ولا تزال حريصة، على وجود علاقات متينة مع جيرانها مع الاحتفاظ بعلاقاتها الوثيقة مع حلفائها على الصعيد الدولي، إلا أن الأحداث التي صاحبت الثورات العربية تضع الجميع أمام تحديات جديدة سواء على مستوى الشرق الأوسط أو على مستوى العالم بأسره.

اتخذت المملكة السعودية على مدى العقود القليلة الماضية مكانة عالمية بارزة، وأهمية كبرى، لذا قادت المملكة جهود تحسين أمن الخليج والمضي قدما في مبادرة الاتحاد الخليجي. كما طرحت مبادرة السلام العربية كأساس للتسوية النهائية بين فلسطين والإسرائيليين التي من شانها أن تفرض سلاما دائما بين إسرائيل والعالمين العربي والإسلامي، ويقود السعوديين تحالفا مع الدول التي لديها ميول و توجهات مشتركة في محاولة منها لإزاحة نظام الأسد في دمشق ووضع حد للكارثة الإنسانية التي يعاني منها الشعب السوري وترمي المملكة بثقلها بقوة من خلال مشاركتها في الأحداث في مصر واليمن ولبنان والأردن والبحرين لدعم القوى المعتدلة.[2]

كذلك قامت بإعادة موضعة علاقات القوة في العالم العربي لاستعادة دور السعودية كزعيم إقليمي، بالنسبة إلى اليمن كانت السعودية إزاءه متفاوتة في الحقبة التي أدت إلى التمرد الحوثي الذي بدأ في أيلول

[1] - يوسف علي فايز الدلابيج، **مرجع سابق**، ص 105،107،110.

[2] - سعود فيصل، "السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، استمرار أم تغير"، **مجلة مسارات**، د.ع، (نوفمبر 2013)، ص 03.

2014، فأقنية التواصل بين السعودية والحوثيين كانت مفتوحة، ولو بصورة غير مباشرة، بيد أن الموقف السعودي المعلن كان يشدد على أن الحوثيين مطية خطرة بين أيدي إيران، فقد بدأت إيران تقيم علاقات وثيقة بين الحوثيين بعد إن انصتت إلى ردود فعلهم على الاتهمات السعودية لهم، وذلك في سياق محاولاتها لزيادت دورها في العالم العربي، وكان تطوير هذه العلاقات على الرغم من أن الحوثيين لا ينتمون إلى المذهب الإثني عشر الشيعي ولا يقيمون علاقات عميقة وإيديولوجية مع إيران، كما هو الحال مع حزب الله اللبناني، وبالتالي كانت العلاقات الإيرانية الحوثية تحالفا مفيدا لكلا هذين الطرفين الذين إغتنما فرصة تراجع الدور الإقليمي السعودي خلال السنوات القليلة الماضية.

لقد أثار تمرد الحوثيين وتمددهم السريع باتجاه الجنوب قلق السعودية، لأنها اعتبرت أن هذا كان مؤشرا على تصاعد الطموحات الإيرانية والحوثية في آن واحد وهكذا وبدلا من ان تنظر السعودية إلى الحوثيين على أنهم قوة يمكن تحملها في الشمال، اعتبرتهم يشكلون تهديدا كبيرا لمصالحها، فاندفعت إلى العمل من خلال تشكيل تحالف عربي –دولي يسعى إلى استعادة اليمن، وجاء دعم الدول المتحالفة معها وفي مقدمتها مصر وباكستان، بالإضافة إلى مساندة دول غربية كالولايات المتحدة وفرنسا، للحملة العسكرية التي تقودها السعودية.[1]

[1]– لينا الخطيب، "الدور السعودي في الخليج والشرق الأوسط"،في:**www.alhayat.com** ، (28-02- 2018).

المبحث الثالث: أثر القوى الدولية في الشرق الأوسط

نتناول في هذا المبحث تأثير أهم القوى الكبرى في العالم، والتي تشمل كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا بالإضافة لكل من بريطانيا وفرنسا على الشرق الأوسط من خلال إستراتجيتها وتدخلاتها بغية تحقيق مصالحها، فالمنطقة تعد مركز ثقل الأحداث في العالم في وقتنا الحالي.

المطلب الأول: الدور الأمريكي في الشرق الأوسط

أولا: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية

تكمن الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في توافر المزايا العديدة والفريدة التي تتمتع بها، وأهمها الناحيتان الجيوإستراتيجية، والجيواقتصادية، وإلى جانب ذلك فهي من المناطق التي كانت محور الصراع بين قوى العالم الرئيسية بسبب الموقع الجغرافي الهام والموارد المادية المتنوعة، وبخاصة النفط.[1]

منطقة الشرق الأوسط لم تشهد استقرار منذ أمد بعيد إلا أن حلم الولايات المتحدة الأمريكية في السيطرة عليه برز بوضوح على لسان الخارجية الأمريكي الأسبق "هنري كسنجر" في كتابه الذي حمل عنوان الدبلوماسية، عندما قال: "ففي الشرق المعقد كما رآه الجنرال ديغول يتقدم الأمريكيون أكثر من أي مكان آخر من العالم بفكرة واضحة، مفادها السيطرة على الوضع، فهناك مصالحهم الاقتصادية والإستراتيجية التي تتعدى أهميتها الهائلة التصورات كلها".[2]

وترى الولايات المتحدة الأمريكية أن ترك المنطقة على ما هي عليه سيتسبب بانتشار الإرهاب في العالم وإلحاق الضرر بالولايات المتحدة الأمريكية والغرب، من أجل كل ذلك يتوجب على الولايات المتحدة الأمريكية إحكام السيطرة والهيمنة الأمريكية عليها، ولا يكفي ضرب قواعد الإرهابيين المحتملة بل إن الشرق الأوسط هو ساحة الحرب الأمريكية القادمة.[3]

ثانيا: التصورات الأمريكية الشرق أوسطية

تنبع التصورات الأمريكية للمنطقة من خلفية وحقيقة المصالح التي تحكمها أهداف وإستراتيجيات وضغوط بموجب دراسات وخطط دقيقة منذ إنتهاء الحرب العالمية الثانية وإبان إدارة الرئيس "هاري ترومان" بهدف إبعاد الاتحاد السوفياتي ومنع اقترابه من منابع النفط في دول الخليج العربي، والحلول ولو تدريجيا محل

---

[1]- أحمد علي خرسة، **تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى 2011 العراق أنموذجا**، مذكرة ماجستير، (جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية)، ص 63.

[2]- محمد علي حوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، (القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002)، ص 84،85.

[3]- صفاء عبد الوهاب، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة شؤون عربية**، ع 172، (2017)،د.ص.

القوتين الاستعماريتين الأوربيين في منطقة الشرق الأوسط (فرنسا، بريطانيا)، في محاولة لإحكام السيطرة الكاملة على كل المنطقة من خلال وضع وتطوير الوسائل والآليات المناسبة لاستخدامها في التعامل مع المعطيات السائدة في المنطقة، مع التركيز على عدم إحداث أي تغيير في المواقف والوسائل التي قد تؤدي إلى المساس بالثوابت الأساسية في السياسة الإستراتيجية للولايات المتحدة الأمريكية مهما تغيرت الإدارات وتعاقب الرؤساء، والتي يمكن تلخيصها كالآتي:

1- منع أي اقتراب لأي قوى من داخل المنطقة أو من خارجها من منابع النفط في دول الخليج العربي باعتبارها منطقة القلب للمصالح الأمريكية.

2- ضمان استمرار تدفق النفط بأسعار رخيصة والتحكم فيه واستخدمه كوسيلة ضغط على الدول الصاعدة اقتصاديا مثل ألمانيا واليابان والتي أصبحت أخيرا تدخل في منافسة شديدة مع الولايات المتحدة الأمريكية في المجالات التجارية والاقتصادية والتكنولوجية.

3- السيطرة على الممرات البحرية والموقع الإستراتيجي من خلال الأساطيل المتواجدة في الخليج العربي والبحر المتوسط والقواعد العسكرية في المنطقة وفي المحيط الهندي.

4- ضمان أمن إسرائيل والمحافظة على تفوقها النوعي في الأسلحة التقليدية ودعم وتطوير ترسانتها النووية باعتبارها القاعدة العسكرية المتقدمة في قلب الوطن العربي.

5- حماية بعض الأنظمة العربية وضمان استمرارها لخدمة المصالح الأمريكية من خلال أدوار توكل إليها في حالة الضرورة.[1]

نرى أن تعامل الولايات المتحدة الأمريكية مع منطقة الشرق الأوسط يسير وفق حاجات مصالحها التي تقتضي فرض واقع الاستقرار في المنطقة، فمثلما كان التوتر الدائم في هذه المنطقة أحد متطلبات الحرب الباردة مع الاتحاد السوفياتي، فإن الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط في هذه المرحلة أحد المتطلبات الأساسية لمصلحة أمريكا من أجل تكريس قدرتها في الهيمنة والانتصار على العالم وفرض شروطها على حلفائها الأساسيين في أوربا واليابان.[2]

وعلى أي حال، فمنذ منتصف الأربعنيات بدأت أهمية الشرق الأوسط تتصاعد في تصريحات الرئاسة الأمريكية أو وزراء الخارجية الأمريكية، وهذا ما أوضحته "جون فوستر دلاس" وزير الخارجية الأمريكية في

[1]- احمد يحي الكعكي، **مرجع سابق**، ص 162،161.

[2]- يوسف علي الدلابيج، **مرجع سابق**، ص 28،27،26.

سنة 1953 حينما أذاع مشروعه في ضرورة حماية أمن المنطقة، وهذا ما أكده مبدأ "إزنهاور" 1957 وأفكار "جون كينيدي" عن الأهمية القصوى للشرق الأوسط للولايات المتحدة 1960، واهتمام الرئيس "نيكسون" 1983 وكذلك اهتمام الرئيس "جيمي كارتر" بقضايا الشرق الأوسط، وهذا الاهتمام الذي تولدت عنه اتفاقية كامب ديفيد 1987 والتي أصبحت واشنطن بموجبها شريكا كاملا في المنطقة حسب زعمها، وقد أكد "سايروس فاس" وزير الخارجية الأمريكي هذا الاهتمام بعد الوجود السوفياتي في أفغانستان في 1980 وكذا مبدأ الرئيس رونالد ريغان الإجماع الاستراتيجي مع دول المنطقة ضد الخطر الشيوعي.[1]

ثالثا: أهم المصالح الأمريكية في منطقة الشرق الأوسط

لدراسة هذا العنصر بطريقة صحيحة ممنهجة يمكن أن نقسمه إلى مرحلتين خلال الحرب الباردة وبعد الحرب الباردة.

خلال مرحلة الحرب الباردة

لقد نجحت الولايات المتحدة الأمريكية في الدعوة إلى عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط في سنة 1990 في مدريد، حضرته أطراف الصراع العربي- الإسرائيلي، واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية أخذ زمام المبادرة لطرح رؤيتها لتكريس نظام يعزز من هيمنتها ومصالحها الإستراتيجية مع حليفها الاستراتيجي في المنطقة (إسرائيل)، لذا جاء المشروع الشرق أوسطي قائما على تحقيق مصالح إستراتيجية بالنسبة لإسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية إذ جاء هذا المشروع من بناء أفكار "شمعون بيريز" رئيس الوزراء الإسرائيلي آنذاك ودعمته وباركته الولايات المتحدة الأمريكية، ومن أهم إستراتيجيتها آنذاك كما يلي:

1- الإحتفاظ بتوازن إقليمي مناسب للمصالح الأمريكية، وذلك عبر بناء توازن القوى في مصلحة حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية الإقليميين.

2- السيطرة على إنتشار أسلحة الدمار الشامل.

3- حماية المصالح الاقتصادية التجارية التي تتعلق بتدفق النفط، وضمان السيطرة الأمريكية على عمليات استخراجه ونقله وتسعيره.

4- حماية إسرائيل وضمان تفوقها العسكري الإقليمي في مواجهة الدول العربية مجتمعة من منطلق أنها الحليف الوحيد الذي يمكن الإعتماد عليه.

[1]- أحمد علي خرسة، **مرجع سابق**، ص 87.

بعد نهاية الحرب الباردة

بانتهاء الحرب الباردة ظهر هناك تصور بأن مكانة إسرائيل في الإستراتيجية الأمريكية قد تتراجع بسبب إنتهاء الحاجة للدور الذي كانت إسرائيل تمارسه في المنطقة زمن الحرب الباردة. لكن ما حدث هو العكس، فقد بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تعد تحالفا مع إسرائيل كضمانة لمساعدتها في حماية أمن الخليج، ومواجهة التهديد الإيراني، ومواجهة الحركات الإسلامية المتطرفة في نظرها، وفي إطار المفاوضات الثنائية والمتعددة الأطراف تبنت الولايات المتحدة الأمريكية الخط الإستراتيجي الإسرائيلي الذي يسعى إلى دفع عملية التعاون الاقتصادي الإقليمي والإسراع فيها مقابل إبطاء عملية التسوية السياسية الإقليمية، لذلك ظهرت استراتيجيات جديدة في المنطقة تشمل :

1- تحقيق تسوية سليمة في الشرق الأوسط بين الجانب العربي والإسرائيلي تمهيدا للتعايش ونشر الديمقراطية والتنمية وحقوق الإنسان بالمنطقة، مع استمرار مكافحة الإرهاب والتطرف وتقليص فرص اندلاع الصراعات والتراعات الإقليمية على الموارد.

2- دعم الاستقرار في أجنحة الشرق الأوسط، لا سيما في منطقة القوقاز، وذلك لمنع إنتشار عدم الاستقرار في هذه المناطق إلى دول حليفة منها تركيا.[1]

3- تفضيل الترتيبات الأمنية الثنائية، فيما بين دول مجلس التعاون الخليجي كل على حدة والولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا وروسيا الاتحادية، بما ينطوي عليه ذلك من الابتعاد عن صيغ الأمن الجماعي العربي.

4- الحفاظ على وجود بحري أمريكي دائم في منطقة الخليج العربي، ليس هدفه فقط حماية المصالح المباشرة للولايات المتحدة وإنما للأعراب أيضا عن دعمها وحمايتها للنظم الصديقة في المنطقة.

5- تعطيل الوحدة العربية والوقوف ضد وحدة النظام العربي، وبصفة عامة العمل على تهميش مصالح العرب وأهدافهم وتطلعاتهم، إلا عندما تصب هذه الجوانب في وعاء السياسة الأمريكية العليا.[2]

تبين لنا من خلال ما ذكر أن التواجد الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط تحكمه العديد من المصالح أبرزها مصالحها الاقتصادية متمثلة في تأمين احتياجاتها من الموارد الطاقوية والنفطية من المنطقة، على غرار السياسة الأمنية للإحتواء المزدوج للانتشار الإيراني والجماعات الإرهابية في المنطقة.

[1]-علي يوسف فايز الدلابيح، **مرجع سابق**، ص 30.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 31.

المطلب الثاني: دور روسيا في الشرق الأوسط

يبدوا أن التطورات المتسارعة في العالم تعيد رسم خرائط العلاقات بين روسيا ومنطقة الشرق الأوسط، فلم يكن التاريخ أبدا مجرد مراحل انتهت وطويت صفحاتها، لكنه يعود بقوة ليعيد نفسه ليقدر لدولة كبيرة مثل روسيا أن تعود لممارسة دورها المعتاد كإحدى القوى الدولية ذات الثقل في النظام الدولي، حيث باتت أحد العناصر الأساسية المشكلة لهذا النظام، وبالرغم من الخسائر التي أوقعت بها فإنها كسبت استعادة قوية لمعظم الدور المفقود والمعتقد في ذلك النظام الدولي الذي لم يعد يطيق قوة واحدة تهيمن على مجرياته وقد وقعت منطقة الشرق الأوسط بما فيها من تطورات في القلب من هذا الدور.[1]

أولا: الأهمية الأمنية لمنطقة الشرق الأوسط بالنسبة لروسيا

إن دخول روسيا للمنطقة من جديد هو سياسة وقائية لمنع اندفاع إسلامي ووضع امتدادات للصراعات الإقليمية من هذه المنطقة إلى المناطق الجنوبية "لكومنوالث" الدول المستقلة، إذ تعتبر روسيا هذه المنطقة من المناطق المتاخمة لدول الاتحاد السوفياتي السابق التي تعتبرها روسيا مجالها الحيوي الاستراتيجي، وتخشى من اندلاع صراعات إقليمية قد تتطور لتصل إلى حدود روسيا نفسها، وترى أيضا بأن وجود نظام إقليمي مستقر قرب حدودها هو ضرورة ملحة لتحقيق أمن لحدودها الجنوبية في وجه التهديدات وهو تأكيد لمصلحتها الوطنية لذلك فقد سعت روسيا لتوثيق علاقاتها مع دول هذه المنطقة من خلال التعاون والتنسيق الأمني الذي سيساعد روسيا على مواجهة هذه التهديدات ومعالجة الأزمات التي تتعرض لها المنطقة وتؤثر بشكل مباشر على أمنها القومي.[2]

ووفقا للعقيدة العسكرية الروسية الجديدة الصادرة في 26 ديسمبر 2014 والتي ركزت على أهم الأخطار الخارجية التي تهدد الأمني القومي الروسي، نذكر منها أبرز التهديدات التي ترتبط بمنطقة الشرق الأوسط، وهي تزايد التطرف والعمليات الإرهابية التي تهدد استقرار روسيا وانتشار أسلحة الدمار الشامل.

أما فيما يخص التعاون العسكري الروسي مع دول الشرق الاوسط فلقد تبنت الحكومة الروسية منذ الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد، سياسة تقوم على بيع الاسلحة والمعدات الى كل من يستطيع دفع ثمنها،

---

[1]- باسم راشد،**المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013)، ص 8.

[2]- نجاة مدوخ، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة حالة سوريا 2010-2014)**، مذكرة ماجستير، (جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 129.

وأصبحت روسيا سوقا مفتوحا يبيع الأسلحة الفائضة عن الحاجة، ومن اجل زيادة القدرة على مواجهة المنافسين الغربيين فقد اتجهت إلى تأكيد وجودها في معارض السلاح في الشرق الأوسط.[1]

ثانيا: موقف روسيا من الثورات العربية

في بداية الثورة في تونس كان الارتباك واضحا في أوساط الخارجية الروسية اتجاه ما يجري، وقد أعربت عن قلقها الشديد من التطورات الخارجية في تونس، وتجنبت تأييد التحركات الشعبية وتتماشى مع موقف العديد من الدول الكبرى، ولكن تطور الأحداث الغير متوقعة أحرجت الجميع مما أدى بالدول الكبرى إلى إعلان موقف مؤيد للثورة ولعل التوافق الروسي مع الغرب حول تأييد الثورة التونسية، وما نتج عنها جاء في سياق مرحلة من الاستقرار من روسيا من جهة ومن الغرب من جهة ثانية لا سيما بعد الاتفاق الذي حصل في نهاية عام 2011 ونتج عنه سماح روسيا لحلف الأطلسي المتواجد في أفغانستان بعبور الأجواء الروسية ونقل المعدات العسكرية عبر الأراضي الروسية وبعد فوز الإسلاميين في تونس بدى موقف روسيا واضحا.

وموقف روسيا من الثورة المصرية كان محيرا، فحينا كانت الخارجية الروسية تصدر بيانات التأييد للديمقراطية، وحينا آخر كانت تعتبر ان الأزمة لا تحل إلا بالتفاوض بين الشعب والسلطة الحاكمة على أساس القانون، فروسيا كانت تخاف من التطرف الإسلامي، وهي تعتبر أن النتائج من الثورة العربية ستكون الاتهام بحكام الإسلاميين المتطرفين في هذه الدول ووصل الأمر ببعض الكتاب الروس المقربين من "بوتين" إلى اعتبار أن الربيع العربي هو تحالف إسلامي أمريكي ضد روسيا، ورأت أن التحركات الشعبية ارتبطت بالأجندة الأمريكية بهدف تحطيم الشرق الأوسط واحداث تحولات تستهدف المصالح الروسية.[2]

ثالثا: موقف روسيا من القضية السورية

تفجرت الاعتراضات الشعبية على نظام بشار الأسد في مدينة درعا الجنوبية في 15 مارس 2011 متأخرة عن سابقتها العربية، فطالبت روسيا الرئيس بشار الأسد بتنفيذ الاصلاحات في النظام السياسي، وقد دعت اكثر من مرة وفود المعارضة لزيارة موسكو، وصرح الرئيس "فلاديمير بوتن" أن روسيا لا تربطها علاقة شخصية مع الأسد وهي تعتبر أن مسألة النظام موضوع داخلي يقرره الشعب السوري بالمقابل على أرض

[1]- نجاة مدوخ، **مرجع سابق**، ص 117.

[2]- خليد حاكم، **صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط 2001-2015**، مذكرة ماستر، (جامعة مولاي طاهر- سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص 59،60.

الواقع كانت السياسة الروسية تعمل على تدعيم ركائز النظام في سوريا ومده بالأسلحة و كانت تعرقل أيه محاولة لإسقاطه بالقوة العسكرية، وقد أعلنت عن موقفها المعارض للتدخل العسكري في سوريا.

كما وقعت روسيا باستعمالها لحق النقد في 14-10-2011 و 04-02-2012 ضد أي تدخل دولي في سوريا.

أما عن التدخل الروسي العسكري في سوريا فقد استغلت روسيا وجود 2400 مقاتل سوري في صفوف داعش، وأعلنت دخولها الحرب ضد الإرهاب في سوريا لحماية نفسها من هذه التنظيمات المسلحة وبالتالي تتالت الأنباء عن إمدادات روسية مكثفة في سوريا وإرسال خبراء عسكريين، كما كثفت المصادر الروسية عن اتفاق تم توقيعه بين دمشق وموسكو على تشييد قاعدة جوية في مدينة جبلية وتعزيز قدرات مطار اللاذقية وعلاقة بتجهيز مهابط استقبال طائرات الروسية التي تنقل الدبابات والمشاة وذلك لاستعداد أو لدخول الى جانب الحكومة السورية للقضاء على داعش وكان "سيرغي لافروف" قد اتهم واشنطن بأن لديها معلومات عن داعش لكنها لا تقصف مواقعها، لذا ترى روسيا في نفسها القوة الوحيدة الكفيلة بالقضاء على داعش، لذلك فإن التواجد العسكري الروسي في سوريا سيكون دعما لنظام الأسد وقد ينقذه من أي ضربات خارجية لكنه يضمن في نفس الوقت مصالح موسكو ونفوذها في المنطقة وسيجعل منها محورا أساسيا في صياغة النظام الجديد في الشرق الأوسط.[1]

المطلب الثالث: الدور الأوربي في منطقة الشرق الأوسط

أولا: أهمية الشرق الأوسط بالنسبة لأوربا

لقد اكتسبت منطقة الشرق الأوسط أهمية خاصة في السياسات الأوربية للأسباب التالية:

– المصالح الاقتصادية

1– ضمان الإمدادات النفطية لأوربا من دول المنطقة تعد هي المزود الرئيسي بالنفط للدول الأوربية.

2– ضمان الحفاظ على الأسواق الضخمة للصادرات الأوربية في منطقة الشرق الأوسط سواء الصناعية منها أو الرأسمالية أو الاستهلاكية، وتعبر أوربا المنطقة امتداد طبيعيا واستراتيجيا لها.

3– عدم سيطرة أي دولة كبرى على منطقة الشرق الأوسط لأنه قد يعرض المصالح الأوربية للخطر، فقد أظهرت حرب أكتوبر أنه عندما كانت تتعارض المصالح الأمريكية مع المصالح الأوربية، فإن المصالح الأمريكية تأخذ المرتبة الأولى.

[1]– خليد حاكم، **مرجع سابق**، ص 60،61.

وتأتي أهمية الشرق الأوسط بالنسبة للإتحاد الأوربي أيضا من خلال الشراكة الأوربية المتوسطية والذي طرحه الاتحاد الأوربي من أجل إعادة الحيوية لدوره في المنطقة، بعد أن شهد الدور الأوربي تراجعا لصالح الولايات المتحدة الأمريكية التي تمكنت من فرض سيطرتها على المنطقة.

- المصالح الأمنية

1- ضمان الاستقرار السياسي والاقتصادي في منطقة الشرق الأوسط حتى تتمكن من حماية مصالحها الإستراتيجية والاقتصادية، لذا يزداد اهتمام دول أوربا بتحقيق الاستقرار في المنطقة على ضوء التحرك الأوربي نحو تحقيق وحدة دولية لها وزن في النظام الدولي.

2- التعاون في مكافحة الإرهاب والتطرف الذين أصبحا يثيران قلقا شديدا في بعض الدول الأوربية والعربية إضافة إلى منع انتشار الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية من خلال احترام القواعد التي تنص عليها الاتفاقيات الدولية والإقليمية والامتثال لمعاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح، وكذلك بذل الجهود لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من كافة أسلحة الدمار الشامل، واتخاذ إجراءات للحد من انتشارها.

3- إيجاد حلول مناسبة للصراع العربي والتواصل إلى تسوية عادلة وشاملة له.

4- حلم العودة الأوربية للسيطرة الاقتصادية على البلدان العربية وثرواتها بعد سقوط الاستعمار الأوربي[1].

ثانيا: الاستراتيجيات البريطانية في منطقة الشرق الأوسط

لقد كانت بريطانيا أقوى دولة في العالم خلال القرنيين الثامن عشر والتاسع عشر، وكذلك في بداية القرن العشرين، إذ مارست دورا عالميا (خلال القرنين) من خلال قوتها المالية والصناعية والبحرية، والامتداد الواسع لهذه الإمبراطورية ساعد كثيرا في تدعيم قوتها.

إلا أن الاقتصاد المتعثر وتكلفة حربين عالميتين، وفقدان الإمبراطورية بعد عام 1945 للكثير من مقاطعاتها ساهم في تضاؤل قوتها، وبعد ذلك خفضت بريطانيا من التزاماتها بشكل منظم في الخارج بعد أن أصبحت أغلب المستعمرات مستقلة، كما وقلصت من تدخلاتها في الشرق الأوسط مع أزمة قناة السويس في عام 1956 التي أنهت دور بريطانيا كقوة عظمى، ومع ذلك فإن هذا لم يمنع بريطانيا من كونها دولة عظمى لها سياسة خارجية مميزة ومؤسسات معروفة لها آليات متكاملة في كيفية صياغة استراتيجياتها وصنع القرار السياسي الخارجي.[2]

[1]-علي يوسف فايز الدلابيج، **مرجع سابق**، ص ص 30-31.
[2]- **المكان نفسه**.

وعلى مدار السنوات الأخيرة كان دور بريطانيا في الشرق الأوسط مقتصرا في العادة على الدعم السياسي والعسكري للمبادرات المنطلقة من واشنطن، وقد جرت العادة على اعتبار المملكة المتحدة شريكا أصغر للولايات المتحدة، فيما جاءت الحرب في أفغانستان والعراق لتؤكد وجهة النظر هذه، إلا أن بعض المتخصصين في السياسة الخارجية البريطانية أخذوا يتحدثون من بداية الربيع العربي عن سعي لندن لتطبيق سياسة أكثر استقلالية في المنطقة.[1]

تكتسي العلاقات البريطانية مع الشرق الأوسط أهمية كبرى بالنسبة للندن التي تقيم علاقات اقتصادية وثقافية وعسكرية وأمنية قوية مع هذه الدول، وترغب في حماية مصالحها الإستراتيجية وفق مقاربة دبلوماسية حذرة في التعامل مع القضايا الحساسة التي تشهدها المنطقة، غير أن هذه المصالح المتبادلة باتت مهددة بالتأثر بتحولات سريعة وسياسات دولية متباينة ومصالح إقليمية متناقضة تحددها جملة من التفاعلات الداخلية للأزمات التي تعيشها المنطقة في كل من سوريا والعراق واليمن.[2]

كما يحتل الشرق الأوسط أهمية متقدمة في استراتيجية الأمن البريطاني، ووصفت وثيقة الأمن القومي الصادرة عن الحكومية البريطانية في 2015، الشرق الأوسط بأنه مصدرا كبيرا للتهديدات وكذلك الفرص، واعتبرته شديد الحيوية بالنسبة للأمن القومي البريطاني، بالشكل الذي يلزم بريطانيا بضرورة الإستمرار في إستثمار هذه الفرص ومواجهة التهديدات، وسند كل فعالية الدور البريطاني بعد أحداث الربيع العربي.

– الانخراط العسكري

شاركت بريطانيا في أعمال التحالف الدولي لمواجهة داعش في سوريا، والعراق ونفذت القوات البريطانية 804 ضربة جوية، منذ تأسيس الحلف حتى ماي 2016 لتحتل بذلك المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية.

– التدريبات العسكرية

نفذت القوات البريطانية عدة برامج تدريبية لقوات البشمركة وللجيش العراقي، كما مولت المملكة المتحدة برنامجا تدريبيا لقوات الجيش اللبناني يستهدف تأمين الحدود، إضافة إلى تدريب بعض فرق التدخل السريع الأردنية.

[1]– حسن مصدق، "بريطانيا تعيد ترتيب سياساتها تجاه الشرق الأوسط"، **مجلة العرب**، ع 174، (اكتوبر2015)، ص 6.

[2]– ستار جبار الجابري،" الإستراتيجية البريطانية إزاء العراق"، **مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية**، ع 21، (حزيران 2015)، ص 28.

- المساعدات العسكرية

حرصت بريطانيا على تقديم الدعم العسكري لكل من العراق، الأردن، لبنان في الفترة من 2014-2015.

- المصالح التجارية

إضافة إلى تصدير الأسلحة للإقليم، ترتبط بريطانيا بمصالح تجارية في الشرق الأوسط.

- تطبيق مبدأ التداخل الإنساني

تحرص بريطانيا على المزج بين التدخل العسكري وتقديم المساعدات الإنسانية والسياسية.[1]

ثالثا: الاستراتيجيات الفرنسية في الشرق الأوسط

تخضع السياسة الخارجية لفرنسا في كل القضايا بالشرق الأوسط للنفوذ الصهيوني والمنظور الإسرائيلي، سواء كان هذا النفوذ متأتيا من داخل الحكومة الفرنسية، وما يحدد أيضا السياسة الشرق أوسطية لفرنسا اتجاه الإرهاب حرصها تحت ضغط متغيرات المرحلة على إعادة رسم موازين القوى الإقليمية والمحلية في الشرق الأوسط بطريقة تحفظ لفرنسا المصالح والنفوذ في هذه المناطق، كما تحتل المصلحة الاقتصادية الفرنسية على حساب المبادئ والقيم مرتبة مهمة كعامل مؤثر ومن ثم محدد لتوجهات السياسة الفرنسية، بما فيها سياسة مكافحة الإرهاب.[2]

كما جاء التدخل في العراق وسوريا في إطار عملية عسكرية واحدة هي عملية "شامل" ضمن الحلف الدولي ضد "داعش" المشكل من أكثر من 20 دولة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية ويمكن تحديد دوافع تكثيف ضربات القوات الفرنسية ضد "داعش" في سوريا والعراق في العوامل الآتية:

1- السماح لفرنسا بأن تظل داخل اللعبة في منطقة الشرق الأوسط، والحفاظ على ما يمكن من مصالح لها هناك، خاصة عقب تدخل روسيا عسكريا في سوريا،وبداية تغيير موازين القوي علي أرض الواقع.

2- في ظل تغير موازين القوي في الساحة السورية لغير تنظيم "داعش"، فإن التهاون عن ضربه،كما كان الأمر قبل أحداث باريس، لم يعد يجدي. بل إن الوضع أصبح يهدد بهروب عناصر التنظيم الإرهابي بسبب القصف الروسي نحو مناطق النفوذ الفرنسي في الساحل.

---

[1]- سمير رمزي،" التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط"، في: **www.elbadil-pass.org**، (27 -02-2018).

[2]- سلوى بن جديد ،"السياسة الفرنسية تجاه الارهاب بين افريقيا والشرق الاوسط" ،**www.siyassa.org.eg**،(27-02-2018)

ويمكن القول عن أبعاد المشاركة الفرنسية في الحرب علي "داعش" إنها ستكون مشاركة جادة نسبيا، لكن الجدية هنا لا تعني من منظور الحكومة الفرنسية وحدة الأهداف مع روسيا في الحرب علي "داعش"، ولا هدف القضاء التام علي هذا التنظيم، ولا حتى هدف التمكين للديمقراطية ودولة القانون في سوريا والعراق . وان تفتيت المنطقة سيكون هدفا فرنسيا.[1]

[1] – أحمد ناجي قمحة، "السياسة الخارجية الفرنسية"،في: **www.siyassa.org.eg**، (**27**-02-2018).

خلاصة الفصل الثاني

تم التطرق في هذا الفصل إلى الأهمية الجيوسياسية للشرق الأوسط حيث تناولنا الأبعاد الحيوية للمنطقة والمتمثلة في البعد الجغرافي و البعد الاقتصادي و البعد السياسي الأمني، وتوصلنا إلى أن الشرق الأوسط ذو أهمية إستراتيجية واقتصادية كبرى نظرا لموقعه الجغرافي الذي يتربع على العديد من الأنهار والمضائق والبحار، إضافة إلى الثروة النفطية والمعادن والغاز الطبيعي، وهذا فضلا عن كونه همزة وصل بين جنوب وشرق آسيا و بين الأمريكيتين وأوربا، لذلك يحتل الشرق الأوسط دورا اقتصاديا مكملا للاقتصاد العالمي. كل هذه الخصائص وغيرها جعلت من المنطقة محل استقطاب لسياسات و استراتيجيات القوى الإقليمية داخل المنطقة وكذا القوى الدولية من خارج المنطقة، التي سعت جميعها من أجل تحقيق مصالح إستراتيجية في المنطقة والحصول على مركز الريادة فيها، وهو ما تجلى بطرح العديد من المشاريع في الشرق الأوسط إضافة إلى محاولة هذه القوى للتأثير والتدخل في القضايا الحساسة داخل المنطقة والتي من أبرزها قضية الثورات العربية والأزمة السورية.

الفصل الثالث :

بنى التحالفات الشرق أوسطية

شهدت منطقة الشرق الأوسط تشكل العديد من الأحلاف منذ منتصف القرن الماضي إلى يومنا هذا، فتتابعت التحالفات العسكرية والسياسية التي جاءت كنتيجة لعدة اختلافات أيديولوجية وسياسية واقتصادية .

لذا سيتم في هذا الفصل التركيز على أهم الأحلاف العسكرية وكذلك المحاور السياسية التي عرفها الشرق الأوسط، ثم نحاول في الأخير وضع السيناريوهات المناسبة لمستقبل ظاهرة التحالف في المنطقة.

المبحث الأول: الأحلاف العسكرية في الشرق الأوسط

لقد تشكلت عدة أحلاف عسكرية كان لها تأثير على استقرار وأمن منطقة الشرق الأوسط، ومعظم هذه الاحلاف جاء كنتيجة للأحداث التي شهدتها المنطقة منذ خمسينيات القرن الماضي الى يومنا هذا،وفي هذا المبحث سنتطرق لأهم تلك الأحلاف.

المطلب الأول: الأحلاف التقليدية

أولا: حلف بغداد

هو حلف عسكري وبالطبع مخابراتي أيضا، أنشىء في ذروة الحرب الباردة وصراع المعسكرين في منتصف خمسينات القرن الماضي (1955 -1956)، تم تشكيل هذا الحلف بين كل من بريطانيا وباكستان وإيران وتركيا، وانضم العراق له فيما بعد للوقوف في وجه المد الشيوعي في الشرق الأوسط وكانت الولايات المتحدة هي صاحبة هذه الفكرة، لكنها اكتفت بتقديم الدعم والعون الاقتصادي والعسكري للدول المشاركة، دون أن تشارك هي في هذا الحلف مباشرة، وقد نص هذا الميثاق على: [1]

- التعاون من أجل الأمن والدفاع.
- الإمتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية للأطراف وتسوية النزاعات بين الأطراف بالطرق السلمية ووفق ميثاق الأمم المتحدة.
- عدم تعارض نصوص الميثاق مع أي التزامات دولية عقدها أي طرف مع أي دولة أخرى.
- الباب مفتوح للانضمام أي دولة سواء كانت عضو في جامعة الدول العربية أو كانت معنية بالأمن والسلم في هذه المنطقة.
- إقامة مجلس دائم على مستوى الوزارة.
- مدة الميثاق 5 سنوات قابلة للتجديد لفترات مماثلة.
- يجوز لأي طرف الانسحاب بإخطار كتابي قبل إنتهاء أي من الفترات المشار إليها ب 6 أشهر.

والغرض من إقامة حلف بغداد هو الدفاع عن أمن وسلامة الأطراف المتعاقدة وذلك بإقامة قواعد عسكرية تمولها الولايات المتحدة الأمريكية ضد الاتحاد السوفياتي وتعهدت هذه الأطراف بالامتناع عن التدخل في الشؤون الداخلية لبعضها، وكذلك تسوية منازعاتها بالطرق السلمية تماشيا مع الأمم المتحدة، إن دوافع

[1]– صالح القلاب،" حلف بغداد الجديد: سياسي وعسكري وأيضًا استخباراتي"،في:
www .alarabya .net /ar/pottices,(2018-03-05)

الدول الغربية في تبني هذا المشروع هو القيمة الإستراتيجية الهائلة لمنطقة الشرق الأوسط، اقتصاديا باعتباره مركز أكبر احتياطات معروفة من البترول في العالم.[1]

مع قيام الثورة العراقية سنة 1958، أعلن العراق عن انسحابه من الحلف وتغير اسمه إلى حلف المعاهدة المركزية ونقل إلى أنقرة.[2]

1- المواقف الدولية من الحلف:

جسدت مواقف السياسيين المناصرين والمعارضين للحلف حقيقة أهدافه، فرآه حكام الكتلة الغربية سدا منيعا، يحول دون تدفق الجيوش السوفياتية البرية إلى الشرق الأوسط، فيمحي مراكز نفوذهم فيه، ويمنع تقدمها نحو أوربا الغربية، وفي المقابل رأى الاتحاد السوفياتي في الحلف خطرا على مراكزه الصناعية في منطقة البحر الأسود، وحائلا دون تغلغل نفوذه في منطقة الشرق الأوسط.

أ- موقف الدول المؤيدة للحلف:

- العراق:

مثلت العراق تيار مؤيد للحلف بصفتها ذات الانضمام الموالي للغرب فقد كان نور السعيد آنذاك مساندا وفيا للحكومات الغربية، وفي خطاب له في 30 مارس 1955 برز موقف العراق من الحلف إذ قال: "إن في العراق من الشمال إلى أقصى الجنوب حقول نفطية مهمة، إذا وقعت غارات جوية على هذه المنطقة ليس في الإمكان أن نتصور أن العراق بمفرده يستطيع أن يدفع الغارات الجوية عنه، وحتى الحكومة البريطانية غير قادرة على ذلك.[3]

- تركيا

لم يكن موقف تركيا بأقل تأييد للحلف من موقف العراق وذلك من خلال برقية تلقاها الملك "فيصل" من رئيس الجمهورية التركية، وعلى أثر توقيع ميثاق بغداد.

الميثاق التركي العراقي في 24 فيفري 1955، وهو اتفاق عسكري ويرمي إلى تحقيق التعامل وكفالة الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط.

---

[1]- أحمد عبد الرحيم مصطفى، **الولايات المتحدة والمشرق العربي**، (الكويت: عالم المعرفة، 1978)، ص 66.

[2]- محمود صالح منسي، **الشرق العربي المعاصر**، (مصر: مكتبة الإسكندرية، 1990)، ص 94.

[3]- خالد بن سلطان عبد الحميد، "حلف بغداد"، في:
http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/HalfBagdad/sec07.doc_cvt.htm، (2018-03-05)

– بريطانيا

بعد انضمام بريطانيا إلى الحلف، رأى "أنتوني إيدن" أن من واجبها تأييد هذه المبادرة وذلك في إطار نمو لميثاق باكستان له، وكذلك إيران والأردن، وهناك سبب آخر يدفعها إلى تأييد هذا الميثاق هو مصلحتها في هذا الحلف، فقد كانت السياسة البريطانية في الشرق الأوسط تهدف منذ أمد طويل إلى تأسيس وسائل دفاعية فعالة لتلك المنطقة والمحافظة عليها بسبب انتشار منابع النفط في المنطقة.

– الولايات المتحدة الأمريكية

رغم أن الولايات المتحدة الأمريكية كانت القوة المحركة لهذا الحلف، وهي التي بدأ بطرح فكرته، ووضعت تصميمه وحددت إطاره العام، إلا أنها لم تنظم إليه بصفة كاملة، فقد أثرت للاكتفاء بدور المراقبة في اجتماعات الحلف، وهي تجد في انضمامها للحلف سيكون من شأنه أن يزيد الضغوط عليها من جانب دول الشرق الأوسط وربما من قبل بريطانيا.

– إسرائيل

استغلت إسرائيل بغداد للحصول على المزيد من السلاح الغربي وكسبت تأييد الدول الغربية ودفع الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا إلى الضغط على الدول العربية، وحملها على عقد صلح معها، لأن هذا يجعل منطقة الشرق الأوسط أكثر استقرار.[1]

ب– موقف الدول المعارضة

– مصر

عارضت مصر حلف بغداد منذ البداية فقد اعتبرته على انه مؤامرة نفذتها بريطانيا وحليفتها إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية مستهدفة بذلك ثغرات في الموقف العربي، وبالتالي التهديد لضرب القومية العربية، فقد سارعت مصر حرصا على وحدة العرب إلى تقديم مجموعة من القواعد لصالح البلاد العربية منها:

– رفض الأحلاف العسكرية.

– تحقيق تضمان عربي وجماعي.

– توحيد السياسة العربية الخارجية.

– تدعيم الجامعة العربية.

[1] – خالد بن سلطان عبد الحميد، **مرجع سابق**.

- الإتحاد السوفياتي:

رأى الإتحاد السوفياتي أن حلف بغداد لم يكن سوى حلقة جديدة في سلسلة المخططات والمؤامرات الإمبريالية التي ينفذها الغرب في مواجهة شعوب منطقة الشرق الأوسط لضمان استمرار سلطته على ثرواتها الطبيعية والإبقاء عليها ضمن نطاق نفوذه، فضلا أن الحلف قام على تهديد المصالح الحيوية للإتحاد السوفياتي.

- المملكة العربية السعودية

طالم توجست المملكة العربية السعودية من مشروعات العراق السياسية، أن تصبح أداة لانتزاع الأراضي الحجازية من سلطتها، وهو ما عبر عنه الأمير فيصل في 01 فيفري 1955 في قوله: "إن التضمان الجماعي العربي، يكفي لمواجهة إسرائيل، فإذا كان هناك خطر أكبر، فلا يصح أن تنفرد دولة عربية بالرأي في وسائل دفعه، إن الحكومة السعودية لن تختلف مع الحكومة المصرية والحكومتان لن تختلفا مع الدول الشقيقة، ما دمنا نعمل كلنا لهدف واحد، وهو توحيد كلمة العرب".[1]

ثانيا: العدوان الثلاثي على مصر 1956

أعلن الرئيس "جمال عبد الناصر" في 26 من يوليو 1956 تأميم الشركة العالمية لقناة السويس وتحويلها لشركة مساهمة مصرية للاستفادة من عائداتها في تمويل بناء السد العالي، أحدث هذا القرار ردود فعل عنيفة لدى الدول الغربية إذ كانت القناة تمثل شريان الحياة خاصة لبريطانيا وفرنسا، ورأت كل بريطانيا وفرنسا في تأميم قناة السويس تهديدا لمصالحها الإستراتيجية، بما في ذلك إمدادات النفط فبدأت الدولتان تخططان لاستعادة القناة وبشكل غير مباشر.

وفي أكتوبر 1956 تم التوقيع على بروتوكول سرى في باريس بين إسرائيل وفرنسا وبريطانيا وينص على العدوان الثلاثي على مصر الذي تبدأه إسرائيل وبعد ذلك تتدخل القوتان بسلاحهما الجوي لتأمين الهجوم الإسرائيلي.[2]

1- أسباب العدوان

كان لكل دولة من الدول التي أقدمت على العدوان أسبابها الخاصة للمشاركة فيه من بين هذه الأسباب:

[1]- خالد لن سلطان عبد الحميد، **مرجع سابق.**

[2]-حامد بن عبد العزيز محمد النوري، **مرجع سابق،** ص 117.

- توقيع مصر اتفاقية مع الاتحاد السوفياتي تقضي بتزويد مصر بالأسلحة المتقدمة والمتطورة بهدف تقوية القوات المسلحة لردع إسرائيل.

- دعم مصر للثورة الجزائرية ضد الاحتلال الفرنسي وإمدادها لها بالمساعدات العسكرية مما أغضب فرنسا وحرضها على المشاركة في العدوان.

- تأميم قناة السويس الذي أعلنه الرئيس "جمال عبد الناصر" في يوم 26 يوليو 1956، وهذا التأميم منع إنجلترا من التربح من القناة التي كانت تديرها قبل التأميم، وبذلك دخلت إنجلترا في العدوان الثلاثي للغزو.[1]

2- أسباب فشل العدوان

من أهم أسباب فشل العدوان الثلاثي على مصر هو شدة المقاومة المصرية والتحام الجيش والشعب ضد العدوان ولكن هناك أسباب أخرى أجبرت الدول الثلاث على الانسحاب بسرعة أهمها:

- معارضة الولايات المتحدة الأمريكية للعدوان الثلاثي.
- تأييد الاتحاد السوفييتي لمصر وتهديده بالتدخل العسكري لوقف العدوان.
- تنديد الأمم المتحدة بالعدوان الثلاثي ومطالبتها بانسحاب القوات المعتدية.
- وقوف الشعوب العربية إلى جانب مصر.[2]

3- نتائج العدوان

- خرج النظام المصري أقوى مما كان، وأصبح جمال عبـــد الناصر زعيماً للجماهير العربية في جميع أقطارها، وبدأت الدعوة للوحدة العربية تنتشر بقوة، كما بدأ خصوم عبد الناصر في الوطن العربي بالانهيار (لبنان – العراق)، وقويت شوكة حركات التحرر خصوصاً في الجزائر وعدن والخليج العربي.

- استردت مصر سيطرتها على قنـــاة السويس وأضحت مصرية مئة بالمئة دون أي نزاع دولي، وهو ما أسهم في توفير تمويل السد العالي أحد أكبر إنجازات الثورة المصرية، كما صادرت أموال رعايا فرنسا وبريطانيا وممتلكاتها.

- اضطر رئيس الوزراء البريطاني "أنطوني ايدن" إلى الاستقالة تحت ضغـــط المعارضة النيابية والشعبية لدوره في التحضير للعدوان وإخفاقه الذريع في الحرب.

[1]- صلاح حمودة، " العدوان الثلاثي على مصر"، في:
https://vb.elmstba.com ,(2018-03-04)

[2]- **المرجع نفسه.**

– أسقط مجلس النواب الفرنسي رئيس الوزراء "اجي موليه" بعد أقل من ستة أشهر من العدوان.

– زوال نفوذ الإمبراطوريتين الفرنسية والبريطانية بعد أن تحررت مستعمراتهما كافة، بفضل مساندة الثورة المصرية لحركات التحرر الوطنية في تلك المستعمرات.[1]

ثالثا: حرب يونيو 1967

في تمام الساعة التاسعة من صبيحة يوم الإثنين 5 شهر يونيو 1967، شن الطيران الإسرائيلي هجوما سريعا على المطارات المصرية، فدمر كل ما فيها، وفي ستة أيام استطاعت إسرائيل إنزال الهزيمة بالجيوش العربية على ثلاث جبهات، فتم لها احتلال قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس العربية، وتكون إسرائيل بذلك قد احتلت كل فلسطين و شبه جزيرة سيناء حتى قناة السويس، والقسم الأكبر من مرتفعات الجولان السورية.[2]

أما في الجانب العربي نجد الهزيمة والخسائر الفادحة في الأرواح والمعدات والأراضي، وهذه الحرب مثلت قاسمة ظهر لقوة العرب وقلبت التوازن تماما لصالح إسرائيل.

وبالنسبة لموقف القوتين الأعظم خلال حرب 1967 نلاحظ اختلاف الموقف، فالولايات المتحدة الامريكية يمكننا تحديد موقفها من خلال أمرين هما:

أولا: ضمان عدم تدخل الاتحاد السوفياتي في الحرب.

ثانيا: محاولة تأمين أكبر قدر من المكاسب التي حققتها إسرائيل خلال العمليات الحربية عن طريق التواطؤ الأمريكي في العمل على استصدار قرار بوقف اطلاق النار.

وموقف الاتحاد السوفياتي يمكن وصفه بالتحرك السريع وذلك من خلال إدراك السوفيات منذ البداية لخطورة موقف حلفائهم ويظهر ذلك من خلال تحركات السوفيات خلال الأزمة في البداية أصدرت الحكومة السوفياتية بيانا أعلنت فيه تأيدها للدول التي وقعت ضحية العدوان ودعت كافة القوى الكبرى والأمم المتحدة للقيام بواجبها في وقف العدوان وإزالته.[3]

– قرار مجلس الأمن الدولي رقم (242)

بناءا على طلب مصر في 7 نوفمبر 1967، عقد اجتماع لمجلس الأمن الدولي للنظر في الوضع الخطير في الشرق الأوسط، إثر عدوان 5 يونيو 1967 وشاركت سوريا والأردن واسرائيل في مناقشات المجلس حول

---

[1]– رجاء الناصر،" العدوان الثلاثي على مصر"، في: **www.arab-ency.com** ، (04-03-2018).

[2]– طايل يوسف عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص 110.

[3]– حامد بن عبد العزيز النوري، **مرجع سابق**، ص 118.

الوضع في المنطقة، لكن دون أن تملك حق التصويت، وتقدمت عدة دول بمشاريع كان أهمها مشروع الولايات المتحدة الأمريكية ومشروع بريطانيا وقد تضمن القرار رقم (242)، والذي صاغه "اللورد كارادون" في 22 نوفمبر 1967، المبادئ التي طرحها الرئيس "جونسون" في 19 يونيو، وتم إقرار هذا المشروع بالإجماع، وأصبح معروفا بالقرار (242) بتاريخ 22 نوفمبر 1967.[1]

من جهتهم قبل الأردن ومصر ولبنان بالقرار ولكن مع معارضة أي تفاوض مع إسرائيل طالما لم تسحب جيشها من الأراضي المحتلة، لكن الفلسطينيون رفضوه وظلوا يرفضونه لفترة طويلة لأنه إختزال القضية الفلسطينية إلى قضية لاجئين.[2]

رابعا: حرب 1973

في 6 أكتوبر 1973 شنت القوات المسلحة المصرية والسورية تساندها قوات فلسطينية وعربية، حربا ضد إسرائيل على الجبهتين المصرية والسورية، وكان من أهم أهدافها إزالة آثار عدوان إسرائيل عام 1967 وتحرير الأراضي العربية المحتلة، ورد الاعتبار للعسكرية العربية التي أوقعت الهزائم بالقوات الإسرائيلية في كافة ميادين القتال البرية والجوية والبحرية.[3] وقد استمرت الحرب أياما استطاعت فيها القوات العربية استعادة شبه جزيرة سيناء وأجزاء واسعة من هضبة الجولان واستطاعت تحرير مدينة القنيطرة، وقد ساهم سلاح النفط مساهمة فاعلة في هذه الحرب، حيث اجتمعت دول النفط العربي لتقرر تقليص إنتاج النفط ورفع أسعاره حتى ذاقت الولايات المتحدة الأمريكية ذرعا بهذا الإجراء، فأرسلت مبعوثها وزير الخارجية "هنري كسنجر" ليقوم بمساعي سلام بين الدول المتصارعة انتهت بالتوصل إلى اتفاق وقف النار بشكل نهائي، وذلك في يوم 22 أكتوبر 1973، حيث صدر القرار رقم 338 من مجلس الأمن الخاص بوقف إطلاق النار مقابل انسحاب القوات الإسرائيلية من الأراضي التي احتلتها.[4]

[1]- طايل يوسف عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص 115.

[2]- خالد صالح، "حرب 1967"، في:

www.youm7.com ,(2018-04-03)

[3]- العدوان، **مرجع سابق**، ص 141.

4- طلال مشعل، "حرب أكتوبر"، في:

www.mawdo3.com,(2018-03-10)

وتأكيد للقرار 338 أصدر مجلس الأمن قرار رقم 339 في 23 أكتوبر 1973 أكد فيه على ضرورة وقف التوقف الفوري عن كافة الأعمال العسكرية، وقف إطلاق النار وإرسال فوري لمراقبين الأمم المتحدة للإشراف على وقف إطلاق النار بين مصر وإسرائيل.

ولعدم التزام إسرائيل بوقف القتال وسبب حصارها للجيش المصري الثالث، أصدر مجلس الأمن القرار رقم 340 بتاريخ 25 أكتوبر 1973 وإقامة قوة طارئة دولية تابعة للأمم المتحدة وتكليف الأمين العام بتشكيلها ونص على مهامها في تنفيذ القرارات: 1967/242، 1973/338، 1973/339، والقرار 1973/340.[1]

خامسا: عاصفة الصحراء

في اليوم 2 من شهر أوت 1990 قامت القوات العراقية باجتياح دولة الكويت بعملية عسكرية خاطفة، وقد جاءت هذه الخطوة مفاجأة للعالم كله، وأمام الإدانات العربية والإسلامية والدولية أعلن العراق أنه سوف يسحب قواته من الكويت على مراحل ابتداءا من يوم 05 أوت 1990، لكن العراق أعلن في اليوم الثاني اتحاد الكويت مع العراق.

أصرت الدول العربية المعنية خاصة مجلس التعاون الخليجي ومصر وسوريا على ضرورة انسحاب العراق من الكويت فورا بدون قيد أو شرط، أكدت الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا على أن انسحاب العراق من الكويت لا يكفي، بل لا بد من تدمير آلة العراق العسكرية وتجريده من أسلحة الدمار الشامل وتطويعه حتى تنسيق في منظومة دول العالم الثالث فيما يسمى بالتوازنات الدولية والإقليمية وفي الشرق الأوسط بصورة خاصة.[2]

في يوم 14 يناير عام 1991 اندلعت حرب تحرير الكويت تحت اسم عاصفة الصحراء وذلك بقيام القوات المشتركة بغارات جوية كثيفة على الأهداف العسكرية والاقتصادية والصناعية والسياسية في مختلف أنحاء العراق.

أكدت النتائج أن "عاصفة الصحراء" أن قوات التحالف، استطاعت أن تحقق تفوقا ساحقا في مجالات القوة والسيطرة الجوية والإلكترونية والبحرية والحرب النفسية، وأعمال الاستخبارات والاستطلاع.[3]

[1]- طايل يوسف عبد الله العدوان، **مرجع سابق**، ص 142.

[2]- سعد بن خلف العفنان، **عاصفة الصحراء ومقدماتها**، (د.ب: مطابع النهضة الوطنية حائل، 1991)، ص ص12-13.

[3]-خالد بن سلطان عبد الحميد، **مرجع سابق**.

لقد رفضت القيادة العراقية جميع العروض الدولية والعربية للانسحاب من الكويت بدون شروط تصاعد الموقف الدولي ممثلا بقرارات مجلس الأمن ابتداءا من القرار رقم 110 إلى أن بلغت القرارات الصادرة من مجلس الأمن الدولي رقم 12 قرارا كلها تصنف عقوبات وإجراءات متصاعدة ضد العراق، وكان آخر هذه القرارات قرار حق استخدام القوة ضد العراق إذا لم ينسحب من الكويت.

وعندما بدأت عملية عاصفة الصحراء البرية، وأعلن العراق قبوله لقرارات مجلس الأمن الدولي جميعا وأمر قواته بالانسحاب من الكويت فإن ذلك جاء متأخرا جدا، أي بعد أن ألحقت الهزيمة العسكرية بالعراق ووقعت مناطق شاسعة من جنوب العراق تحت احتلال القوات الأمريكية والبريطانية والفرنسية.

رفضت القوات المشتركة وقف إطلاق النار إلا بشروط جديدة، وقد استجاب العراق لجميع هذه المطالب وتوقفت الحرب في الأول من مارس 1991.[1]

المطلب الثاني: التحالف ضد الإرهاب في الشرق الأوسط

أولا: التحالف الدولي ضد الإرهاب

بعد أن أصبح تنظيم داعش في العراق وسوريا يشكل تهديدا إقليميا ودوليا متناميا منذ منتصف عام 2014، وتدفق أعداد من المقاتلين من أقاليم متفرقة في العالم وعلى نحو متزايد للالتحاق بتنظيم الارهابي،الذي يعلن ان أفاقه ليس لها حدود، وبعد أن استقر في إدراك قادة العالم انه لا يمكن التصدي لخطر هذا التنظيم "داعش" إلا من خلال عمل منسق بين عدد من الدول من داخل المنطقة وخارجها،[2]وهو التحالف الذي جرى تكوينه في مؤتمر عقد في مدينة جدة السعودية بمشاركة أطراف إقليمية ودولية، وتم استبعاد إيران منه.[3] وكان هذا في سبتمبر 2014، ويضم التحالف نحو 20 دولة، تنوعت أشكال تدخلها في العراق وسوريا، بين الغارات الجوية، وهي النمط الرئيسي في عمليات التحالف والتدريب العسكري، والدعم اللوجيستي والاستخباري.[4]

والجدير بالذكر أنه تختلف ادوار الدول المشاركة في التحالف، فمنهم من شارك بالدعم المالي وآخرون في العلميات العسكرية الميدانية والعمليات اللوجيستية، فأمريكا وكندا وبريطانيا وفرنسا وأستراليا وألمانيا

---

[1]- سعد بن خلف العفنان، **مرجع سابق**، ص 143.

[2]- أيمن الدسوقي، "الأحلاف والمحاور والمعسكرات في الشرق الأوسط"، **مجلة درع الوطن الإماراتية**، ع 532، (ماي 2016).

[3]- أحمد سيف عبد المعز، "تقييم ضربات التحالف الدولي ضد داعش"،في:

www. Siyassa.org.eg,(2018-03-07)

[4]- محمد احمد عطا الله، **مرجع سابق**.

وإيطاليا وألبانيا وبولندا والدنمارك وأستونيا كان دعمها عسكري، فيما السعودية استعدت لمنح 500 مليون دولار للمفوضية العليا للاجئين والكويت عشر ملايين دولار من المساعدات الإنسانية، بينما استقبلت أستراليا 4400 لاجئ عراقي وسوري وإلقاء الكثير من المساعدات الإنسانية من الطائرات، وبما أن السبب المعلن لهذا التحالف هو القضاء على "داعش" فإن ثمة أسباب تقف وراء قيادة أمريكا له وهي تأمين موارد النفط التي تؤثر في الاقتصاد العالمي.[1]

من بين أبرز نجاحات التحالف الدولي ما يلي:

– أعلنت واشنطن بعد ثلاث سنوات من القتال أن التحالف شن أكثر من 23 ألف غارة على العراق وسوريا بتكلفة تجاوزت 13 مليار دولار، حيث شملت 13 ألف غارة جوية منها في العراق، و10 ألاف غارة في سوريا، وكان من نتائج ذلك الإسهام في نجاح القوات العراقية في استعادة 75% من مناطق سيطرة "داعش" في العراق، أبرزها مدينة الموصل، وكذلك 58% من المناطق في سوريا مع استمرار القتال في الرقة.

– بالنسبة للحرب السيبرانية مع التنظيم فقد أعن المتحدث الرسمي باسم التحالف الدولي عن تحجيم نشاط تنظيم الدولة الإسلامية على مواقع التواصل الاجتماعي، خاصة "تويتر" بنسبة 92%، الذي يعد من أبرز المنصات التي استغلها "داعش" لبث دعايته المرئية والمكتوبة لتجذب المقاتلين من مختلف أنحاء العالم.[2]

ثانيا: التحالف الرباعي ضد الإرهاب

التحالف الرباعي، أو غرفة عمليات بغداد، هو عبارة عن مركز استخباراتي معلوماتي مقره في بغداد نشأ نتيجة تحالف استخباراتي دولي بين كل من (إيران، العراق، سوريا، روسيا)، في نهاية سبتمبر 2015[3] وقد حظي هذا التحالف بترحيب واسع من قبل الحكومة العراقية وأطراف سياسية عدة، كما تحفظت بعض القوى السنية على التحالف.[4]

حيث قررت كل من روسيا وإيران وسوريا والعراق إنشاء مركز معلوماتي يضم ممثلي هيئات أركان جيوش الدول الأربع، يهدف المركز إلى جمع ومعالجة وتحليل المعلومات عن الوضع في منطقة الشرق الأوسط وتوزيعها على هيئات أركان القوات المسلحة للدول المشاركة في المركز وذلك لتنسيق العلميات العسكرية

1– أيمن الدسوقي، **مرجع سابق**.

2– أحمد سيف عبد المعز، **مرجع سابق**.

3– محمد أحمد عطا الله، **مرجع سابق**.

4– " التحالف الرباعي في بغداد...من الأقوى الحشد الشعبي أم الجيش العراقي "، في:

www.rudaw.net.(**2018/03/07**) ،

لمحاربة "تنظيم داعش" وأشار الرئيس السوري إلى أن إنشاء المركز المعلوماتي هو لهدف توحيد جهود دول المنطقة في مواجهة الإرهاب و"تنظيم داعش".[1]

ثالثا: التحالف الإسلامي ضد الإرهاب

جاء إعلان السعودية في أواخر عام 2015، عن تأسيس تحالف إسلامي واسع لمحاربة الإرهاب والقضاء على داعش وكافة الحركات الإرهابية الأخرى[2]، ويضم التحالف العسكري الإسلامي 41 دولة مسلمة، ويملك التحالف غرفة عمليات مشتركة مقرها العاصمة السعودية الرياض[3]، ليصنف هذا التحالف محورا جديدا في خريطة التحالفات في المنطقة، ولا يختلف التحالف الإسلامي عن التحالف الدولي لمحاربة "داعش" في كونه مرنا وواسعا، لكنه يفتقد إلى أهم معيارين في تحديد التحالف المعاهدة الدولية والهيكل التنظيمي.[4]

وبالنظر إلى الدول الأعضاء في هذا التحالف وطريقة تكوينه سيتضح أنه قائم على أساس مذهبي، ولا يحتوي على أية دولة شيعية مثل إيران والعراق، لذا فيعتبر هذا التحالف بمثابة مناورة جديدة في الصراع بين المملكة السعودية من جهة وإيران وشركائها من الحوثيين، وحدات الحشد الشعبي، وحزب الله من جهة أخرى.[5]

ومن بين أهم أهدافه:

- قطع تمويل الإرهاب وتجفيف منابعه.
- التخطيط والعمل على توفير الموارد الكافية لمحاربة الإرهاب.
- التواصل والتنسيق مع الجهات الدولية ممولي الإرهاب.
- العمل على التنسيق العسكري العملياتي لمواجهة الإرهاب لأي دولة عضو وفق إمكانياتها.
- تدريب وتأهيل الوحدات الخاصة لدول الأعضاء المنخرطة في محاربة الإرهاب.

---

[1]- محمد احمد عطا الله، **مرجع سابق**.

[2]-أيمن الدسوقي، **مرجع سابق**.

[3]- "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب"، في:

www.Wikipedia.org,(2018/03/07)

[4]- أيمن الحماد،" التحالفات والعقيدة السياسية"، في:

www.alrydh.com,(2018/03/03)

[5]- أيمن الدسوقي، **مرجع سابق**.

- ردع التنظيمات الإرهابية من خلال التنسيق العسكري لدول التحالف كقوة واحدة ضد الإرهاب.[1]

المطلب الثالث: تحالف عاصفة الحزم

عاصفة الحزم هي عملية شنتها القوات العسكرية السعودية ضد جماعة الحوثيين، وجماعة "علي عبد الله صالح" والقوات الموالية له، وشاركت عشر دول في هذا التحالف هي الإمارات العربية المتحدة، البحرين، قطر، الكويت، بالإضافة لمشاركة كل من المملكة الأردنية الهاشمية، ومصر والمغرب، والسودان وباكستان، حيث شاركت جميع هذه الدول بالقوات الجوية ما عدا السعودية التي شاركت بالقوات الجوية والبحرية والبرية والحرس الوطني السعودي، وشاركت مصر بالقوات الجوية والبحرية، في يوم الخميس 26 مارس 2015 قامت القوات الجوية الملكية السعودية بقصف جوي مكثف على مواقع أنصار الله وجماعة علي عبد الله صالح في اليمن.[2]

تعتبر عاصفة الحزم خطوة أولية نحو وضع حد للتوسع الإيراني في المشرق العربي، وليس حماية الشرعية اليمنية فقط، وليس هناك شك في أن تأييد باكستان وتركيا مهما كان حجم مشاركتهما للقرار السعودي والعملية في اليمن يوفر توازنا غير مسبوق مع إيران بعد أن خرجت الولايات المتحدة الأمريكية بصورة ملموسة من توازنات قوى المشرق العربي الإسلامي.[3]

أسباب عملية عاصفة الحزم:

1- الانتهاكات الإيرانية لمبادئ القانون الدولي وقواعد حسن الجوار.

2- تغلغل الإيرانيين في الأجهزة الأمنية العراقية حتى أصبحت تدار من طهران مباشرة.

3- دخول آلاف الإيرانيين والميليشيات الطائفية من أفغانستان إلى سوريا.

4- إرسال طائرات إيرانية محملة بأحدث الأسلحة إلى سوريا.

5- إرسال طائرات وسفن إلى صنعاء تحمل مستشارين ومدربين والمزيد من الميعصبين الشيعة بالإضافة إلى الأسلحة بكل أنواعها.

[1]- "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب"، **مرجع سابق**.

[2]- سارة زقيبة، "عاصفة الحزم"، **في**:

www.mawdoo3.com,(2018/03/16)

[3]- "عاصفة الحزم إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية"، في:

www.studies-aljazeera.net,(2018/03/06)

6- إعراب الولايات المتحدة الأمريكية عن عدم نيتها في التدخل عسكريا في المنطقة لإعادة التوازن فيها.[1]

لذا تحركت السعودية وحلفائها لتحقيق الأهداف التالية:

- الاستخدام الكثيف لسلاح الجو لتدمير مواقع الدفاع الجوي اليمنية، ومراكز القيادة ومعسكرات التجمع، وخطوط الإمداد والتموين، ومخازن السلاح الخاصة بالقوات الموالية لصالح والحوثيين وتقديم العون اللازم للقوات الموالية للرئيس عبد ربه عبد الهادي وقوات القبائل المناهضة للحوثيين، سيما في مناطق الاشتباك حول مدينة عدن وفي مأرب والبيضاء وشبوة وذمار ولحج والضالع، وقد حققت الضربات الجوية المبكرة ما يمكن وصفه بالسيطرة الكاملة على الأجواء اليمنية.

- استخدام سلاح الجو والقوات البحرية لفرض حصار كامل على الموانئ اليمنية، ومنع وصول أية إمدادات عسكرية محتملة مع إيران أو مصادر أخرى، للحوثيين والقوات الموالية "لصالح".

- حشد قوة برية كافية للدفاع عن الحدود السعودية ضد أية محاولات لاختراقها.[2]

نجحت عاصفة الحزم في منع اكتمال مشروع الهلال الإيراني ووصوله إلى صنعاء وقدمت من أجل ذلك أرواح شبابها للحفاظ على عروبة اليمن، وحماية حدودها من المد الصفوي، وقطعت الطريق أمام سقوط اليمن في مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي كان من المفروض أن يقسم الدول العربية إلى دويلات يهيمن النفوذ الإيراني على كثير منها في منطقة الشرق الأوسط.[3]

يرى الباحث أن عملية عاصفة الحزم التي قادتها السعودية لم تكن لإعادة الشرعية للنظام اليمني ومواجهة الحوثيين فقط، بل جاءت أيضا لمواجهة النفوذ الإيراني في اليمن بغية حماية حدودها وأمنها القومي.

وفي 21 أفريل 2015 تم إعلان عملية إعادة الأمل، حيث دمرت القوات السعودية الصواريخ والأسلحة التي كانت بحوزة الحوثيين والقوات المؤيدة "لعلي عبد الله صالح" وهي عملية توقف عملية عاصفة الحزم وانتهاء التهديد الذي تعرض له أمن السعودية والدول المجاورة لها.[4]

---

[1]- إبراهيم الجبين، "عاصفة الحزم"، **مجلة رؤية سورية**، ع 18، (أفريل 2015)، ص 12.

[2]- "عاصفة الحزم إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية"، **مرجع سابق**.

[3]- سوسن شاغر، "العالم إلى الأمام قطر إلى الخلف"، **مجلة السياسة الدولية**، ع 211، (يناير 2018)، ص 14.

[4]- سارة زقيبة، **المرجع السابق**

المبحث الثاني: المحاور السياسية

سنتطرق في هذا المبحث إلى أهم المحاور السياسية في الشرق الأوسط،وهي محور الممانعة أو ما يطلق عليه كذلك محور المقاومة والذي تتزعمه إيران، إضافة إلى محور الاعتدال بقيادة السعودية وأخيرا المحور التركي القطري.

المطلب الأول: محور الممانعة

عمليا بدأ مفهوم الممانعة بعد توقيع اتفاقية "كامب ديفيد" حيث تم نقل مقر جامعة الدول العربية من القاهرة إلى تونس[1]، وهو اسم أطلقته على نفسها الدول التي تعارض السياسة الأمريكية في العالم وتؤيد حركات التحرر الوطني العربية، وهذا المحور مؤلف من دول هي سوريا وإيران وحركات هي حزب الله[*] في لبنان وكذلك تعد حركة حماس[**] الفلسطينية جزءا من المحور بسبب معارضتها لإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية . إن المحور أعاد تشكيل التوازن الإستراتيجي في الشرق الأوسط، ووفقا "لماريساسوليفان" الباحثة الأمريكية إن المحور يركز على ركيزتين هما الأهداف الإقليمية المشتركة والدعم المشترك، ووفقا "لجوبين غودارزي" أستاذ مساعد وباحث في قسم العلاقات الدولية في جامعة ويبستر في جنيف إن التحالف الإيراني السوري الذي تأسس عام 1979 له دور كبير في ظهور واستمرارية محور المقاومة، كما يعتبر التحالف أحد التحالفات السياسية الأكثر ديمومة على الرغم من التحديات العديدة والتوترات المتكررة التي واجهها التحالف وما يجدر ذكره هو أنه ومنذ الثمانينات، اعتبرت كل من إيران وسوريا نفسيهما ممثلين للمقاومة في الشرق الأوسط، وكان من أولوياتهما دعم صمود أبناء الشعب الفلسطيني ضد الكيان الإسرائيلي، وخلال الحرب الأهلية السورية هدد نصر الله بالرد على اعتداءات إسرائيل على أهداف في سوريا باعتبار أنها "تستهدف كل محور المقاومة وليس سوريا وحدها".[2]

---

[1]- محمد أحمد عطا الله، **المرجع السابق**

*- حزب الله: هو عبارة عن مقاومة إسلامية مسلحة هدفها مواجهة الاحتلال الصهيوني والنفوذ الغربي، تأسس عام 1982 كحركة سرية وظل سريا حتى عام 1984.

- **حركة حماس: هي حركة إسلامية أسسها الشيخ أحمد ياسين وبعض عناصر حركة الأخوان المسلمين وكان الإعلان عنها في 1987 تناضل في اطار القضية الفلسطينية.

[2]- "محور المقاومة"، في:

ar.m.Wikipedia.org,(2018/03/11)

ورد حزب الله على الضربة الإسرائيلية في الجولان من خلال تنفيذ عملية في شبعا في لبنان، وقد أكد أن أراضي محور المقاومة باتت اليوم تشكل جبهة واحدة[1]، ومن المبررات التي أدت إلى إقامة هذه العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران:[2]

1- تلاقي المصالح بين الدولتين في مواجهة القوى المعادية.

2- تأتي في سياق تعويض الهشاشة العربية والترهل في الجسد العربي.

3- أنها استجابة لحاجة كلا البلدين لتعديل موازين القوى في إطار المواجهة مع القوى الخارجية.

4- العداء المشترك للعراق بقيادة الرئيس صدام حسين، بالإضافة إلى رفض معاهدة "كامب ديفيد" بين إسرائيل ومصر، حيث تم بموجبها تحييد لدور المصر المركزي في المواجهة بين العرب وإسرائيل، وكذلك النفوذ المشترك لسوريا وإيران ولبنان.

أما بالنسبة لعلاقة حزب الله بهذا المحور فلقد جاء منذ تأسيس هذا الحزب في لبنان أعقاب انقسام حركة أمل الشيعية في 1985، حيث تبنى خيار المقاومة واستعادة ثقافة الاستشهاد في مواجهة إسرائيل عقب اجتياحها الأراضي اللبنانية عام 1982، إن التحالف الإيراني مع حزب الله في لبنان يتجاوز النواحي السياسية ليصل إلى التحالف المرجعي ويسمح لإيران بإطلالة جغرافية وسياسية وعسكرية على شمال إسرائيل، على الرغم من تقلص قدرات حزب الله بموجب القرار 1701، الداعي لتجريده من الأسلحة، إلا أن إمكانية استهداف العمق الإسرائيلي تأكدت بالفعل أثناء حرب يوليو 2006.

لقد كان المثلث المكون من إيران-سوريا-لبنان يستند على قاعدة هي حزب الله حيث تحيط به طهران ودمشق وبيروت، وفي نفس الوقت فإن الطرفين السوري والإيراني يعتمدان على حزب الله في إدارة الكثير من المسائل والقضايا مع أطراف أخرى.

أما بالنسبة لحماس فمنذ منتصف عقد الثمانينات بدأت في الاستعداد لأداء دور أكبر في تأثيرات الجغرافية السياسية بعد انسحاب القوات الإسرائيلية من سيناء والتي لم تصل إلى ما كانت عليه في 4 يونيو 1967 لأن قطاع غزة ظل تحت الاحتلال وجاءت الأحداث التي أشعلت الانتفاضة الكبرى في أواخر عام 1987 والتي كان لحركة حماس الدور البارز فيها، حيث أعلنت عن نفسها كحركة مقاومة إسلامية في

[1]- **المرجع نفسه.**

[2]- عطاء عبد الغني خميس الجزار، **السياسة الإيرانية اتجاه الثورات العربية 2011-2013**، مذكرة ماجستير، (أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدراسات العليا المشترك بين الأكاديمية وجامعة الأقصى، 2015)، ص 108.

الأرض المحتلة بعد الانتفاضة بأيام، ثم قامت الحركة بالعديد من العمليات العسكرية، وكذلك كان لها دور أساسي في الانتفاضة الثانية سنة 2000 الأمر الذي دفع الولايات المتحدة الأمريكية من وضع حركة حماس على قائمة الإرهاب، إلا أن ذلك لم يمنع الحركة من أداء دورها فراحت قياداتها السياسية تتوزع ما بين فلسطين والخارج وبدأت تحظى بدعم عدد من الدول تأتي إيران في مقدمتها ومع تقديم إيران لمساعدات اقتصادية ومادية للحركة أصبحت حماس محسوبة على المحور[1]

أولا: الأسس التي يقوم عليها المحور

– التمسك بالمبادئ الوطنية للأطراف والتمسك بخيار المقاومة.

– إن قوة العلاقات الإيرانية السورية لا يعني بأي حال تخلي سورية عن عمقها العربي الذي كان ولا يزال يحظى باهمية خاصة في برنامجها ودبلوماسيتها وأدبيات الحزب الحاكم فيها.

– التعاون والتشاور والاحترام المتبادل لخصوصية كل طرف اتجاه الطرف الآخر ومراعاة المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة التي تحفظ وتصون الكرامة الإنسانية.

– لقد شكلت ثوابت السياسة السورية ومشروعها الوطني والقومي كدولة محورية في الوطن العربي، إلى جانب التوجهات والإجراءات التي قامت فيها الثورة الإيرانية بدعمها وتأييدها للحق العربي الأساس المرجعي في التأسيس للعلاقات داخل المحور.[2]

ثانيا: محور الممانعة بعد الثورات العربية

إثر اندلاع ثورات الربيع العربي التي شهدتها بعض الدول العربية، تونس ومصر وسوريا والبحرين واليمن وليبيا، أعلنت إيران عن دعمها لحق الشعوب العربية في التحرر من الاستبداد والتطلع إلى الحرية والديمقراطية الإسلامية، لكن بعد أن وصل قطار الربيع العربي إلى دول حليفة لها، وتحديدا سوريا، تغيرت الإستراتيجية الإيرانية وبات الربيع من وجهة نظرها خريف أوروبي – أمريكي- إسرائيلي مبني على نظرية التآمر على محور المقاومة والممانعة، لذلك تراوح الموقف الإيراني بين التأييد تارة والمعارضة تارة أخرى، حيث أيدت إيران بعض الثورات مثل: ثورة مصر وتونس، لكنها رفضت ذلك في سوريا وأيدت النظام السوري في مواجهة الاحتجاجات الشعبية التي تجتاح المدن السورية لدرجة أنها وصفت تلك الاحتجاجات بالمؤامرة الخارجية،

---

[1]- محمد شاكر شبلي، **التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة**، مذكرة ماجستير، (جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم، 2008)، ص 136،137.

[2]- موسى الغرير، "العلاقات العربية–الإيرانية (السورية – الإيرانية أنموذجا)"، في:

www.dohainstitute.org,(2018/03/11)

وحاول الإعلام الإيراني تسليط الضوء على الروايات الرسمية السورية، وتجاهلت المعارضة، وهذا الموقف لم يمكن مفاجئا نتيجة لطبيعة العلاقات الإستراتيجية بين سوريا وإيران، لأنه في حالة سقوط نظام الرئيس السوري فيعني ذلك فقدانها لأهم حليف إستراتيجي في المنطقة ومن ثم فقدانها للتواصل مع حلفاء آخرين مثل "حزب الله" اللبناني وحركة حماس الفلسطينية الأمر الذي يؤدي إلى تغيير قواعد اللعبة بأكملها ولاشك في أن انهيار نظام الأسد قد يهدد تماسك المحور الإقليمي وقد ينهار فجأة.[1]

المطلب الثاني: محور الاعتدال

محور الاعتدال تشكل من دول عربية مهمة يقف على رأسها مصر والأردن والسعودية وباقي دول الخليج العربي وهذا المحور قريب من الولايات المتحدة الأمريكية ويؤمن بالتسوية السلمية للقضية الفلسطينية وتسمية الاعتدال منتج أمريكي فلقد تردد استخدامها كثيرا في واشنطن وازداد الكلام عن أهمية استخدام دول الاعتدال وهي التسمية التي باتت معتمدة ورسمية لهذا المحور، إن اختيار الدول المنظوية تحت راية هذا المحور تم من قبل الولايات المتحدة الأمريكية و لم تختر دول هذا المحور نفسها بنفسها أو مع من تتحالف، كما اختارت واشنطن أركان هذا المحور وهي الدول التي يشهد لها بالتطابق والتساوق التام مع سياسة الولايات المتحدة في المنطقة، حيث تضم كل من مصر والأردن علاقة سلام مع الكيان الصهيوني ولديها سفارات وتمثيل دبلوماسي متبادل، بينما تعتبر السعودية صاحبة المبادرة العربية المعتدلة القاضية بالاعتراف بشرعية وجود الكيان الصهيوني والتطبيع الكامل معه مقابل دولة فلسطينية على أراضي 67.[2]

وتحاول السعودية في المقابل طرح نفسها ممثلا سياسيا وتاريخيا لما بات يعرف "بالسنية السياسية" كما يحلو مؤخرا للبعض تسميتها أي ما عرف بمحور الاعتدال، وتجلى هذا الاعتدال في قمة بيروت 2002 عندما تبنت الجامعة والمؤتمر الإسلامي فيما بعد مبادرة السلام السعودية التي طرحت بينما كانت الدبابات الإسرائيلية في مقر عرفات في مدينة رام الله وتحاصر كنيسة المهد في بيت لحم، تطرح السعودية نفسها وكأنها ممثلة للعالم السني في مواجهة ما بات يعرف بالمد الشيعي الإيراني.[3]

محور الاعتدال بعد الثورات العربية:

[1]- ياسر قطيشات، "إيران وثورات الربيع العربي"، في:

www.m.alhewar.org(2018/03/11) ,

[2]- محمد احمد عطا الله، **مرجع سابق**

[3]- علاء ريان، "صراع المحاور في الشرق الأوسط"، في:

www.sasapost.com,(2018/03/10)

جاءت الثورات العربية لتحدث ارتباكا في المواقف اتجاه القضية، فالثورة المصرية في 25 يناير ألقت بتبعاتها على محور الاعتدال لكن رغم رفض دول الخليج وخاصة السعودية ثورات ما يسمى بالربيع العربي كان موقفها دائم للثورة السورية، حيث تبنت خيار الإطاحة بالرئيس السوري بشار الأسد، وبذلك بدأ محور الاعتدال رافضا للثورات من منطلق أنها تحمل شرورا للشعوب وتهدد أمن واستقرار المنطقة فيما عدا دعمها للإطاحة بنظام بشار الأسد.[1]

أدى الخلاف حول الموقف مما عاشته مصر في 23 يوليو 2013 إلى تصدع العلاقات الخليجية وأسس لخصومة جدية بين السعودية والإمارات من ناحية وقطر من ناحية أخرى، وإن كانت قطر قد تعودت منذ سنوات على التغريد بمفردها خارج السرب الخليجي عبر الاعتماد على حلفائها الإقليميين الآخرين في المنطقة إيران وتركيا وأحيانا عمان فإن الخاسر الأكبر هو المملكة العربية السعودية، التي حاصرت نفسها بخصوم إقليميين مثل إيران، تركيا وقطر.[2]

وما زاد الطين بلة هو حصار الدول الأربعة العربية لقطر والذي لم يأتي فجأة لمجرد قرصنة موقع إخباري، ولكن كان مخططا له منذ عدة أعوام وتحديدا 2014 وبعد الانقلاب العسكري في مصر مباشرة بسبب وقوفها ضد الانقلاب و لم تغير موقفها منه هي وتركيا كسائر الدول العربية والإفريقية، كما أن هناك دولا كثيرة عربية تريد تحجيم الجزيرة، ومن أهداف الحصار أيضا هو إخراج قطر من اليمن لإطلاق يد الإمارات في تقسيم اليمن لأن قطر كانت ضد التقسيم، بدأ الآن الحديث عن خطة سرية لتقسم اليمن وإعطاء الجنوب للائتلاف التابع للإمارات والشمال لأحمد عبد الله صالح سفير اليمن في الإمارات، وكان من أهداف الحصار فك الارتباط بين قطر والإخوان المسلمين في مصر، كذا قطع دعمها لحماس.

لكن ما إن انتشر خبر الحصار وإعلان دعم الحكومة الأمريكية له حتى سمعنا بدول غربية ترفض هذا الحصار وتستنكره، و لم تتوقف على الرفض بل أعلنوا دعمهم لقطر وكانت ألمانيا وفرنسا وإنجلترا وإيطاليا من الدول التي رفضت الحصار وأعلنت دعمها لقطر، ثم جاءت دول عربية أخرى رفضت أن تدخل نفسها والتزمت الحياد.[3]

---

[1]- محمد احمد عطا الله، **مرجع سابق**.

[2]- هيثم الكحيلي، "تحالفات جديدة في الشرق الأوسط انتهى زمن الاعتدال والممانعة"، في:
www .noonpost.org(2018/03/11) ,

[3]- أحمد مشعل، "حصار قطر وانتهاء الدور السعودي في الشرق الأوسط"، في: **www.journalistsat**، (2018/03/11).

المطلب الثالث: المحور التركي القطري

عقب صعود أردوغان وحزبه لسدة الحكم في تركيا بدؤوا بانتهاج السياسة التي عرفت "بالصفر مشاكل" عملت بشكل أساسي على تنمية العلاقات السياسية عبر الاقتصاد، بعد إغلاق أوروبا الباب في وجه تركيا للانضمام للاتحاد الأوروبي اتجهت تركيا لدول المشرق وبدأت بنسج علاقات مع العالم العربي، بعد الغزو الأمريكي للعراق وتعاظم دور إيران فيها بدأت الدول العربية تنظر بارتياح إلى تعاظم الدور التركي السياسي والاقتصادي والثقافي، فتركيا لا تطلق شعارات ثورية ولا تدعم ميليشيات مسلحة إنما تسعى لتعظيم نفوذها الاقتصادي وقوتها الصناعية ورفاهية شعبها، فنمت تركيا علاقاتها مع كلا المحورين ووصلت العلاقات أوجها مع النظام السوري حتى بدايات الثورة السورية، تصاعدت الصداقة مع تركيا عقب حادثة مرمرة وخرج نصر الله من لبنان في خطاب شكر فيه تركيا وأردوغان لمساندته القضية الفلسطينية، واعتبره صديقا قويا لمحور الممانعة، سبق هذا الحادث موقف أردوغان عقب حرب غزة في المؤتمر الاقتصادي في "دافوس" عندما وبخ الرئيس الإسرائيلي "بيريس" واختلفت العلاقات العربية مع تركيا عقب ثورات الربيع العربي عندما وقفت تركيا مع خيارات الشعوب، فأصبحت تركيا عدوا لكلا المحورين محور الممانعة بسبب سوريا ومحور الاعتدال بسبب رفض أردوغان الانقلاب العسكري في مصر، فلم يبقى لتركيا صديق غير قطر.[1]

أولا: الجذور التاريخية للتحالف التركي القطري

وقعت تركيا وقطر أول اتفاق للتعاون التقني والاقتصادي في عام 1985 تلاه التوقيع على خمس اتفاقيات في عام 2001 قبل وقت قصير من وصول حزب العدالة والتنمية للحكم عام 2002، وتبع ذلك التركيز على تحويل هذه الاتفاقيات إلى فرص كبيرة سواء على المستوى الثنائي أو مع دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى، وكانت أهم خطوة في هذا الصدد التوقيع في 19 ديسمبر 2014 على اتفاق التعاون العسكري بين تركيا وقطر لمدة عشر سنوات الذي يسمح لتركيا بفتح قاعدة عسكرية لها في قطر إلى جانب التعاون في صناعات التسليح، وتبعا لذلك جاء حديث من الجانبين عن التعاون والاستثمار، وفي 2015 عقد مسؤولون في الدوحة وأنقرة أول اجتماع للجنة الإستراتيجية العليا المشتركة التي مهدت 11 طريق للتوقيع على 15 اتفاقية تشمل العديد من المجالات من البيئة إلى الطاقة والتعليم.[2]

[1]- علاء ريان، **المرجع السابق**.

[2]- برتراند فيالا، جالف ستيت، "لماذا تتميز العلاقات التركية القطرية"، في:

www.taimtrKey.com,(2018/03/11)

ثم جاء خبر إنشاء أول قاعدة عسكرية تركية خارج البلاد والمقررة في قطر إعلانا عن تطور هام في العلاقات بين البلدين، فقد سبقه تطور هام بعقد اتفاقيات حول الغاز الطبيعي، إلا أنه الأهم لارتباطه بالجانب العسكري، ووفق ما أعن عنه السفير التركي في قطر أحمد ديميروك ثم ما نشر في الصحيفة الرسمية التركية، فإن ثلاثة آلاف جندي من القوات البرية سيتمركزون في القاعدة المقرر إنشائها في قطر وستكون متعددة الأعراض حسبما أكده السفر التركي.[1]

وبعد أن قطعت السعودية ودول عربية أخرى علاقتها مع الدوحة، وافق البرلمان التركي على نشر القوات التركية في قطر، رغم أن الخطوة تطبيق لاتفاق دفاعي يجيز ذلك إلا أن توقيته يحمل رسالة دعم سياسي للدوحة في وقت تحاول فيه السعودية وحلفائها عزل قطر سياسيا واقتصاديا، والدعم العسكري التركي لقطر بعد عزل الأخيرة من قبل جيرانها، منطقي بالنظر لطبيعة العلاقات بين البلدين اللذان يدعمان حركات الإسلام السياسي مثل حركة الإخوان المسلمين وحماس، وتربطهما علاقات ودية، وبهذا الصدد أوضح نمر أن "التحالف التركي القطري أعمق من التحالف السعودي التركي، فالتحالف التركي القطري أمني، سياسي واقتصادي، فهذا الموقف السياسي للدوحة هو الذي جلب لقطر غضب مصر والسعودية والإمارات والبحرين، دول تتهم قطر بالتغريد خارج السرب سواء من حيث علاقتها مع إيران أو من حيث دعم الإخوان المسلمين".[2]

[1]- سامية السيد، "قاعدة عسكرية تركية في قطر: تحالفات جديدة واتفاقيات متعددة"، في:

www.turkey-post.net,(2018/03/11)

[2]- حسين زنيند، "بعد عزلها خليجيا، قطر بين الحضن التركي والفخ الإيراني"، في:

www.dw.com,(2018/03/11)

المبحث الثالث: الرؤى المستقبلية للتحالفات في الشرق الأوسط

يتناول هذا المبحث دراسة استشرافية ومستقبلية للأحلاف في الشرق الأوسط، وبروز فواعل على حساب فواعل أخرى، وهذا ما سنحاول إبرازه من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين هما تحالفات القوى الدولية،وتحالفات القوى الإقليمية في المنطقة.

المطلب الأول: سيناريو تحالفات القوى الدولية في الشرق الأوسط

في هذا المطلب سوف نحاول تقديم نظرة مستقبلية لما يمكن أن تشكله القوى الكبرى والدولية من تحالفات في الشرق الأوسط.

من أكثر احتمالات الاصطفاف والتحالفات التي ستشكلها القوى الدولية في الشرق الأوسط هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا اللتان ستضطران إلى إقامة تحالفات مع القوى القارية والإقليمية في المنطقة بهدف تأكيد نفوذها خلال المرحلة القادمة خصوصا أن فكرة القوى الأحادية أو المركزية لم تعد قائمة في ظل المشهد الدولي الراهن والنظام العالمي القائم على التشكل من نظام حكم الكثرة وبالتالي يمكن القول أن القوتين الوحيدتين اللتان ستسمران كقوى عظمى خلال العقد الثالث على أقل تقدير في القرن الواحد والعشرين هي الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا إلا أنهما لن يشكلا ثنائية قطبية يمكنهما استقطاب بقية أعضاء المنظومة الدولية من خلالها كما كان على عهد الاتحاد السوفياتي.[1]

كما يمكن توقع مسارات التحول في التحالفات الحالية والواضح وجودها وهي المحاور الثلاثة الرئيسية والتي يجمع بينها التنافس وهي محور إيران وحلفائها ويعد التقارب السكوني المصري الإسرائيلي الإماراتي أساسا لمحور ثاني وقطر وتركيا كأبرز أطراف المحور الإقليمي الثالث بالاشتراك مع القوى الإسلام السياسي وهذه المحاور تتباين علاقتها بالقوى الكبرى، حيث يتمتع المحور الثاني بعلاقات متوازنة مع الأطراف الدولية والتي ستحظى بدعم الولايات المتحدة الأمريكية وستقف الأخيرة على عداء كامل مع المحور الأول الذي يتمتع بدعم روسي وصيني.[2]

---

[1]- محمد بن سعيد الفطيسي، "تدابير الارتقاء في خارطة الشرق الأوسط، التحالفات المستقبلية"، **صحيفة الرأي**، صدرت يوم 24 ديسمبر 2017، د.ص

[2]- سمير رمزي، "**التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط**"، في:

www.elbadi-pss.org.(2018/03/12)

وهناك احتمال لانفتاح أمريكي محدود على روسيا يتم فيه تنسيق الموقف مع الإدارة الأمريكية تتبادل فيه الدولتان تقديم تنازلات محددة لتخفيف حدة التوتر والوصول إلى صيغة التعاون المثمر بينهما، بما يعظم من نفوذ روسيا عالميا لكنه لا يرقى لطموحاتها لاستعادة مكانتها كقوة عظمى في نظام دولي متعدد الأقطاب.[1]

وليس مستبعدا كذلك أن تدخل روسيا داعمة لإيران التي تتبعها سوريا ولبنان اللتان تحظيان بحماية وفيتو روسي دائم.[2]

ولا يوجد شك أن المرحلة المقبلة سوف تشهد تقارب مصري أمريكي من خلال الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي والرئيس الأمريكي "دونالد ترامب" وسوف يتجاوز هذا التقارب حدود العلاقة المباشرة، ليصل إلى نوع من التنسيق في الرؤى الإقليمية لمناطق الصراع في الشرق الأوسط.

ومن المتوقع أن يكون ملف الحرب على التنظيمات الراديكالية بمثابة بوابة لإعادة بناء التحالفات للولايات المتحدة في الشرق الأوسط خلال السنوات الأربع القادمة، وهو ما يعني ان العديد من القضايا الثنائية بين الولايات المتحدة ودول المنطقة سوف تتحدد بشكل كبير على حجم التأييد والدعم المقدم من قبل هذه الدول في سياق الحرب الأمريكية على تنظيم داعش، وبالطبع يشير التقارب الروسي-الأمريكي في وجهات نظر بين "بوتين" و"ترامب" إلى احتمالية إعادة تشكيل تحالف عسكري دولي بقيادة الولايات المتحدة وروسيا لمحاربة تنظيم داعش.[3]

المطلب الثاني: سيناريو تحالفات القوى الإقليمية في الشرق الأوسط

لقد أثبتت فترة ما بعد الثورات العربية أن منظومة التفاعلات في المنطقة أصبحت أكثر مرونة، وأكثر ارتباطا بالمصالح المرتبطة بقضايا محددة، وهو ما يستدعي إعادة النظر في كل أنماط التفاعلات التي سادت المنطقة.[4]

لقد برزت بعض من القوى الإقليمية التي استغلت تراجع النفوذ الأمريكي في منطقة الشرق الأوسط وانشغال الروس بحماية ما تبقى لهم من نفوذ وسلطة ومصالح إستراتيجية في الشرق الأوسط خصوصا في

[1]- شفيق علام، "التحليلات- التغيرات السياسية"، في: **www.futureuae.com**، (2018/03/12).

[2]- الصادق الزين، "مستقبل التحالفات الإقليمية بالمنطقة 2"، في:

www.alrakoba.net,(2018/03/12)

[3]- زياد عقل، "رؤية دونالد ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط"، في:

acpss.ahram.org.eg ,(2018/03/12)

[4]- السعيد العبادي، "الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل"، في:

www.noonpost.org.(2018/03/11) ،

سوريا، وكان على رأسها كل من إيران وتركيا[1] وهي دول قائمة بالفعل على تشكيل تحالفاتها المستقبلية في حدود القارة الآسيوية ومنطقة الشرق الأوسط.

والملاحظ أن تركيا وإيران خصوصا تتحركان في منطقة الشرق الأوسط بقوة، خصوصا من خلال الاصطفاف مع بعض القوى الأخرى ذات القوة والنفوذ، صحيح أن تلك التحالفات القائمة على التشكل ستكون أقرب إلى التحالفات المقنعة أو غير المعترف بها على الصعيد الرسمي حتى وقت قادم، إلا أنها ستكون بالفعل تحالفات يمكن مشاهدة آثارها وانعكاساتها السياسية والاقتصادية خصوصا على خارطة الشرق الأوسط خلال العقد القادم خاصة.[2]

وتعتبر تركيا وإيران محاور مهمة في منطقة الشرق الأوسط، حيث تملك تركيا القوة العسكرية والبشرية والتقدم التكنولوجي والقوة الاقتصادية والرغبة الواضحة في النفاذ إلى مساحات النفوذ والسلطة، في المقابل تملك إيران القوة العسكرية والبشرية والمساحة الجغرافية رغم الضعف الاقتصادي، وهي بالفعل حاضرة وبقوة في كل من العراق وسوريا.[3]

فالمحور الإيراني يضم كلا من الجمهورية الإسلامية في إيران والعراق وسوريا ولبنان واليمن، وهذا المحور يضم دولا محافظة ومتحولة نحو نظام ديمقراطي ودولا متغيرة من حيث الاستقرار، أو النظام السياسي وترتكز دول المحور على رؤية متباينة من حيث التعامل مع الأمن الإقليمي وخصوصا العراق الذي يحاول أن ينأى بنفسه نظريا عن المشكلات والتحديات الإقليمية وفقا لما كتب في الدستور العراقي 2005، إلا أن التأثير الإقليمي لا يحقق هذا الطموح مما أدخل العراق في بعض القضايا الخاصة بالأمن الإقليمي، وتعاني كذلك الجمهورية الإسلامية في إيران من تحد خارجي مرير قد يصل إلى النهاية العسكرية واستخدام الضربة المبعثرة والتي قد تنهي آمال المشروع النووي وتحدث تحولا واضطرابا داخل إيران، وبالمقابل نلاحظ أن النظام في سوريا مازال مستمرا في إدارة الأزمة لكن نهايتها غير واضحة حتى الآن، فمازالت القرارات الدولية غير ثابتة تجاه الموقف النهائي من الوضع في سوريا على الرغم من التحرك العربي في مبادرة عربية لإدارة الموقف الإنساني بالإضافة إلى مشروع العراق للوساطة، كما أن لبنان مازالت تجربة النظام السياسي ما بعد رئيس الوزراء

[1]- محمد بن سعيد الفطيسي، "مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الإيراني والهيمنة التركية"، في: **www.raialyoum.com**.(2018/03/11)

2-محمد بن سعيد الفطيسي، "تدابير الارتقاء في خارطة الشرق الأوسط، التحالفات المستقبلية"، مرجع سابق

[3]- محمد بن سعيد الفطيسي، "مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الإيراني والهيمنة التركية"، مرجع سابق.

الراحل رفيق الحريري فيه تعاني من التحول والتغير وعدم القدرة على إدارة التحديات الداخلية أو مواكبة التحولات الخارجية والانطلاق نحو نقطة جديدة من إدارة السلطة السياسية.

إضافة إلى أن اليمن ما بعد مرحلة الاضطرابات السياسية والمبادرة الخليجية لتحول السلطة لم تتضح صورة وشكل النظام السياسي فيه من أجل تحديد البقاء في إطار هذا المحور أو محاولة للانتقال والالتحاق في محور جديد.

أما المحور التركي والذي يضم مصر، ويتمثل هذا المحور في الدولة التركية المعاصرة ما بعد إدارة حزب التنمية والعدالة والتحول نحو بناء دور العهدة الجديدة والعمل من خلال تصفير المشكلات لانطلاق دور جديد لتركيا في الشرق الأوسط وعلى مدى السنوات الثماني الماضية حاولت تركيا الإشعار عن دورها الإقليمي والتحول في الأداء من الاندماج المرن إلى الاندماج الهادف في إدارة وتقاسم أعباء التحديات الإقليمية بالإضافة إلى وظيفتها كعضو فعال في حلف الناتو وجزء ثانوي في التحالف الدولي في أفغانستان وإدارة الأمن والسلم والتنمية في أفغانستان.[1]

كما أن لها دورا مؤثرا في إدارة الأزمة في سوريا من خلال التأكيد على البعد الإنساني في إدارة الأزمة أما جمهورية مصر العربية ما بعد الثورة على النظام المصري السابق، فإنها مازالت متحولة ومتغيرة في تجربتها السياسية كبناء أنموذج جديد للسلطة لم تتسم ملامحه بعد، لكنه لا يخرج عن سلطة الإسلام السياسي – سلطة المؤسسة العسكرية، وبذلك سينتظر الشرق الأوسط مصر ما بعد الانتخابات وبرنامج الدولة الخارجية وسياستها الإقليمية والدولية والتي على أثرها سيتم تحديد فاعلية أو حدة التأثير للمحور التركي-المصري في إدارة شؤون الشرق الأوسط وبناء التفاعلات الإقليمية.

ولذلك نجد أنه على الرغم من الفاعلية التركية في إدارة الشؤون الشرق أوسطية إلا أنها ما بعد ثورة الربيع العربي قد تحولت للاندماج والانتقال نحو محور المغرب العربي، وهي بذلك تعلن عن التوجهات الإقليمية لتركيا في الشرق الأوسط.[2]

إن محاولات السعودية المستمرة في بناء التحالف العربي ضد اليمن والتحالف الإسلامي، ومحاولة تكوين قوة عربية مشتركة، تشير إلى أن هناك رغبة لمواجهة إيران ويضاف إلى ذلك السعي الملحوظ للأطراف

---

[1]- حسين علاوي خليفة، "سياسة المحاور الجيوبوليتيكة والاتحاد الخليجي في القرن 21، دراسة مستقبلية"، في: **www.araa.sa**,(2018/03/12)

[2]- حسين علاوي خليفة، **مرجع سابق**.

السنية لإيجاد أرضية جديدة مع إسرائيل من خلال دعوات بناء السلام في المنطقة، أو من خلال عودة الحديث عن المبادرة العربية للسلام.[1]

بقية الدول والتي هي بدورها تتقاطع الرغبة في السلطة والهيمنة والنفوذ بالرغم من صغر حجم بعضها من الناحية الجيو سياسية ولكنها تملك القوة المادية والاقتصادية وكذلك العسكرية وبالتالي ستبحث لها عن مكانة جيو سياسية بين هذا الكم الهائل من الاصطفافات والتحالفات الفضفاضة القائمة على الشكل في منطقة الشرق الأوسط وأخرى ستضطر إلى الاختباء وراء القوى العظمى أو الإقليمية ولو بشكل مؤقت حتى تستطيع استعادة مكانتها الجيوسياسية كالعراق وسوريا واليمن على سبيل المثال لا الحصر.[2]

[1]- خليفة،**مرجع سابق**.

[2]- الفطيسي،مرجع سابق.

خلاصة الفصل الثالث

يمكن أن نخلص في هذا الفصل إلى أن الأحلاف في الشرق الأوسط تنوعت وتعددت واختلفت بتنوع وتعدد واختلاف أهدافها والغايات التي أنشئت لأجلها، فمن الناحية العسكرية تشكل في البداية حلف بغداد والذي جاء كنتيجة للصراع الأيديولوجي السائد في تلك الفترة بين المعسكرين الاتحاد السوفياتي والولايات الأمريكية المتحدة الذي جاء بهدف التصدي للمد الشيوعي في المنطقة، ثم تشكلت مجموعة من الأحلاف في إطار القضية الفلسطينية والتي كان بعضها يهدف للتصدي للغزو الإسرائيلي واسترجاع فلسطين وبعدما شهدته المنطقة من توترات وتهديدات على الساحة الأمنية، بسبب الثورات العربية منذ سنة 2011 والتي من أبرزها ظهور التنظيم الذي عرف بداعش وأزمة الحوثيين في اليمن، تشكلت أحلاف جديدة فتشكل التحالف الدولي ضد داعش إضافة إلى ظهور تحالف جديد بقيادة السعودية وهذا ما عرف بعاصفة الحزم ضد الحوثيين في اليمن.

أما فيما يخص الأحلاف السياسية فلقد عرفت المنطقة تشكل ثلاث محاور بارزة وهي محور الاعتدال بقيادة السعودية، ومحور الممانعة والمقاومة بقيادة إيران وأخيرا المحور التركي القطري.

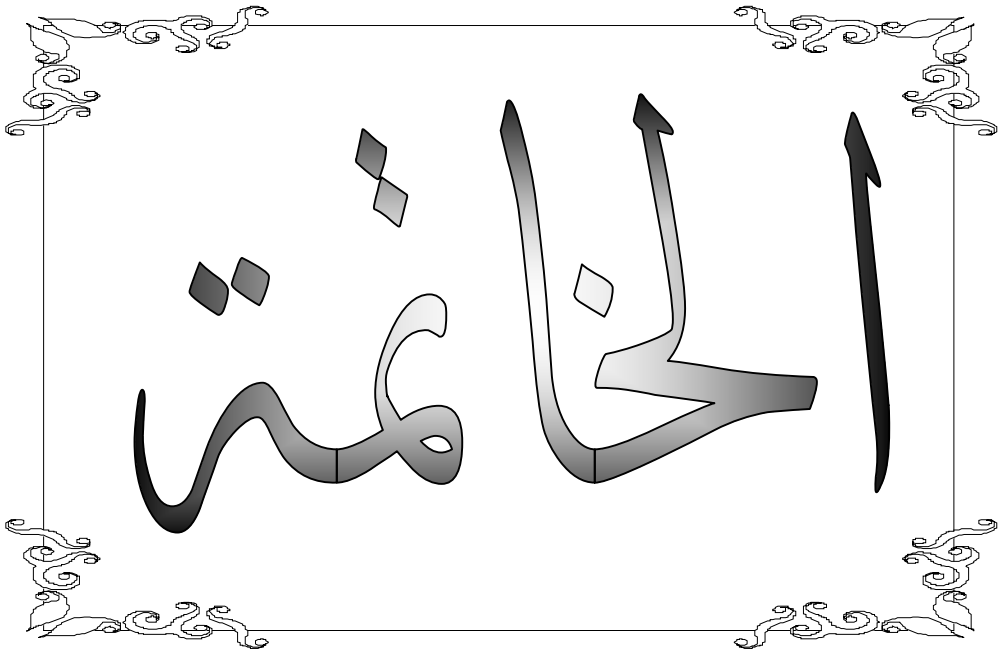
الخاتمة

تناولت هذه الدراسة موضوع بالغ الأهمية فموضوع سياسة التحالف في الشرق الأوسط وأثرها على الاستقرار الإقليمي للمنطقة يعتبر من المواضيع المهمة خاصة في ظل التغيرات والتحديات التي تشهدها المنطقة في السنوات الأخيرة، ولمعرفة كيف تؤثر سياسة التحالف في الشرق الأوسط على الاستقرار الإقليمي للمنطقة، تم التطرق إلى إبراز مختلف المفاهيم المرتبطة بالموضوع محل الدراسة، حيث تم التركيز على مفهوم الأحلاف والذي يشير إلى الاتفاق الذي يجمع بين دولتين أو أكثر، وتم التطرق لمفهوم الشرق الأوسط الذي يعتبر من المفاهيم المرنة ولا يوجد تعريف عام حوله وهو يتميز بالديناميكية والتغيير، كما تم التطرق لمفهوم الاستقرار الإقليمي الذي يتعلق بمجموعة من الدول التي ترتبط ببعضها البعض بروابط الرقعة الجغرافية، والتي يتأثر استقرار إحداها باستقرار الأخرى ومنطقة الشرق الأوسط باعتبارها من أهم المناطق في العالم، وهذا راجع للأهمية الاقتصادية وكذلك موقعها الجغرافي المتميز وهو ما اكسبها أهمية جيوسياسية، و جعل سياسيات القوى الإقليمية والدولية تتجه نحوها وفي ضوء حالة عدم الاستقرار التي تشهدها المنطقة نتيجة الحراك العربي والأزمات المتعاقبة، والتي أسفرت عن تصعيد الدور الإقليمي والدولي، تبلورت مجموعة من التحالفات العسكرية والسياسية التي تبنتها القوى الدولية والإقليمية، والتي تسعى لمواجهة التهديدات الأمنية في الإقليم ومن خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية:

-الشرق الأوسط ليس له تعريف متفق عليه فقد اختلفت التعريفات المطروحة حوله وتبعا لها اختلفت الدول التابعة لهذا الإقليم حيث أن هذه التعريفات تعكس مصالح و استراتيجيات الدول الكبرى في المنطقة .

- الاستقرار الإقليمي هو مفهوم مرتبط بأمن واستقرار مجموعة من الدول التي تنتمي لنفس الإقليم وترتبط مع بعضها البعض بروابط معينة بحيث يصبح أي تهديد لإحدى هذه الدول هو تهديد لجميع الدول الأخرى.

- دراسة وتفسير سياسة التحالف في الشرق الأوسط وأثرها على الاستقرار الإقليمي يخضع للأسانيد النظرية الكلية والأسانيد النظرية الجزئية.

- منطقة الشرق الأوسط من أهم المناطق في العالم وهذا راجع للأهمية الجيواستراتيجية لموقعها الجغرافي الغني بالثروات الطبيعية وهو ما جعلها محط أنظار العديد من القوى.

- الشرق الأوسط يشهد تنافس بين مجموعة من القوى الإقليمية المتمثلة في إيران وتركيا وإسرائيل والسعودية والتي تسعى كل منها للعب دور مهم من خلال وضع مشروعه في الشرق الأوسط.

- أهمية منطقة الشرق الأوسط جعلت القوى الكبرى توجه سياساتها واستراتيجياتها نحوه وتصر على التدخل في قضايا المنطقة و هذا بهدف تحقيق مصالحها وبسط سيطرتها على الإقليم.

- عرف الشرق الأوسط تشكل العديد من الأحلاف منذ منتصف القرن العشرين والتي اختلفت طبيعتها بين أحلاف عسكرية وأخرى سياسية.

- الأحلاف التي تشكلت في الشرق الأوسط جاءت نتيجة لقضايا المنطقة المعقدة والبيئة الإقليمية التي تتسم بعدم الإستقرار.

- أن الشرق الأوسط يشهد حالة من الاصطفافات وتشكل التحالفات المتناقضة وهذا راجع لخلافات إيديولوجية وعقائدية وسياسية.

قائمة المراجع

أولا: المراجع باللغة العربية

1- الكتب

1- آل برغش هشام محمد سعيدان، الأحلاف العسكرية والسياسية المعاصرة والآثار المترتبة عليها، القاهرة: دار الكتب المصرية، 2013.

2- الرفاعي هويدا وآخرون، مبادرات الإصلاح في الشرق الأوسط، القاهرة: مركز المحروسة للنشر، 2007.

3- العفنان سعد بن خلف، عاصفة الصحراء ومقدماتها، د.ب: مطابع النهضة الوطنية حائل، 1991.

4- القاسم صالح محمود، الديمقراطية والحرب في الشرق الأوسط خلال الفترة 1945-1989، الإمارات العربية المتحدة: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 1999.

5- الكعكي يحيى أحمد، الشرق الأوسط والصراع الدولي دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة، 1986.

6- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسةج 1، لبنان: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1985.

7- الكيالي عبد الوهاب، موسوعة السياسةج3، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ط02، 1993.

8- المشاقبة أمين، شبلي سعد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط مرحلة ما بعد الحرب الباردة 1990-2008، الأردن: دار حامد للنشر والتوزيع، 2012.

9- بدوي محمد طه، مدخل إلى علم العلاقات الدولية، القاهرة: المكتب المصري، 1976.

10- بريزات رايق سليم، مشروع الشرق الأوسط الكبير والسياسة الخارجية الأمريكية، الأردن: الأكاديميون للنشر والتوزيع، 2013.

11- بشارة عزمي، "ايران والعرب"، في محجوب الزويري، العرب وإيران مراجعة في التاريخ والسياسة، بيروت: المركز العربي للأبحاث دراسة السياسات، 2012.

12- بيريس شمعون، الشرق الأوسط الجديد، تر: محمد حلمي عبد الحافظ،عمان: الأهلية للنشر والتوزيع، 1994.

13- جندلي عبد الناصر، التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية و النظريات التكوينية ،الجزائر : دار الخلدونية للنشر والتوزيع ،2007 .

14- حبيب كميل، الشرق الأوسط في الرؤية الأمريكية، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، 2012.

15- حسين خليل، العلاقات الدولية –النظرية والواقع الأشخاص والقضايا–، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2011 .

16- حسين عدنان السيد، نظرية العلاقات الدولية، لبنان: مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط03، 2010.

17- حمدان جمال، إستراتيجية الاستعمار والتحرير، بيروت: دار الشروق، 1983.

18- حوات محمد علي، مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002.

19- دان تيم، كوركي ميليا، ستيف سميث، نظريات العلاقات الدولية التخصص والتنوع، تر: ديما خضرا، د.ب:المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2016.

20- دني إيمان، الدور التركي الإقليمي لتركيا في منطقة الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، الإسكندرية: مكتبة الوفاء القانونية، 2014.

21- دورتي جيمس، بالستغراف روبرت، النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1975.

22- راشد باسم، المصالح المتقاربة: دور عالمي جديد لروسيا في الربيع العربي، مصر: مكتبة الإسكندرية، 2013.

23– روبنس فيليب، تركيا والشرق الأوسط، تر: ميخائيل نجم، د.ب، دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث، 1993.

24- رياض محمد، الأصول العامة في الجغرافيا السياسية و الجيوبوليتيكا، مصر: مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، 2014.

25- زيتون وضاح ، المعجم السياسي، الأردن: دار أسامة للنشر والتوزيع، 2010.

26- سليم محمد السيد، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998.

27- شكري محمد عزيز، الاحلاف والتكتلات في السياسة العالمية، الكويت: عالم المعرفة، 1978.

28- عبد العال دعاء، ماذا نعرف عن بناء التحالفات، مصر: مؤسسة فريدريش إيبرت للنشر والتوزيع، 2016.

29- عبد القادر محمد فهمي، النظريات الجزئية في العلاقات الدولية، عمان: دار الشروق للنشر والتوزيع، 2010.

30- غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005

31- فرج أنور محمد، نظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نقدية مقاربة في ضوء النظريات المعاصرة، الأردن: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2007.

32- فرومكين دافيد، نهاية الدولة العثمانية وتشكيل الشرق الأوسط، تر: وسيم حسن عبدو، بغداد: دار ومكتبة عدنان للطباعة والنشر والتوزيع، 2014.

33- فهمي عبد القادر محمد، النظام السياسي الدولي دراسة في أصول النظرية والخصائص المعاصرة، بغداد، دار الشؤون الثقافية العامة، 1995.

34- كريب إيان، النظرية الاجتماعية، الكويت: عالم المعرفة، 1999.

35- مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، القاهرة: دار الشروق الدولية للنشر والتوزيع، ط04، 2004.

36- مصباح عامر، نظريات التحليل الإستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية، الجزائر: دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، 2011.

37- مصباح عامر، نظريات العلاقات الدولية، الحوارات النظرية الكبرى، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2008.

38- مصطفى أحمد عبد الرحيم ، الولايات المتحدة والمشرق العربي، الكويت: عالم المعرفة، 1978.

39- مطر جميل،علي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط03، 2003.

40- منسي محمود صالح، الشرق العربي المعاصر، مصر: مكتبة الإسكندرية، 1990.

41- نوفل أحمد سعيد ، دور إسرائيل في تفتيت الوطن العربي، بيروت: مركز الزيتونة للدراسات والإستشارات، ط02، 2010.

42- هلال علي الدين، مسعد نفين، النظم السياسية العربية –قضايا الاستمرار والتغيير–، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2000.

3- المجلات

1- الجابري ستار جبار،" الإستراتيجية البريطانية إزاء العراق"، مجلة كلية التربية الاساسية للعلوم التربوية والانسانية، ع 21، حزيران 2015.

2- الجبين إبراهيم، "عاصفة الحزم"، مجلة رؤية سورية، ع 18، أفريل 2015 .

3- الدسوقي أيمن، "الأحلاف والمحاور والمعسكرات في الشرق الأوسط"، مجلة درع الوطن الإماراتية، ع 532، ماي 2016.

4- الشكري كمال سالم، "مشروع الشرق أوسطية والأمن القومي العربي"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، م 28، ع 1، 2012.

5- الفطيسي محمد بن سعيد، "تدابير الارتقاء في خارطة الشرق الأوسط، التحالفات المستقبلية"، صحيفة الرأي، صدرت يوم 24 ديسمبر 2017.

6- أمين نظير محمود، "موقف تركيا من أحداث التغير في المنطقة العربية"، مجلة العلوم القانونية والسياسية، ع 2، 2013.

7- خليل طلال حامد، "المرتكزات الفكرية الليبرالية (دراسة نقدية)"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع15، جوان 2016.

8- سرور نبيل، "الصراع على النفط والغاز وأهمية منطقة الشرق الأوسط"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، ع 96، أفريل 2016.

9- سلمان عادل، "الأحلاف والتكتلات الدولية"، مجلة الحوار المتمدن، ع 930، 2004.

10- شاغر سوسن، "العالم إلى الأمام قطر إلى الخلف"، مجلة السياسة الدولية، ع 211، يناير 2018.

11- عبد المنصف مي حسين، "النظرية الواقعية الكلاسيكية في العلاقات الدولية"، الحوار المتمدن، ع4068، 2013.

12- عبد الوهاب صفاء، "الإستراتيجية الأمريكية تجاه الشرق الأوسط"، مجلة شؤون عربية، ع 172، 2017.

13- عديلة محمد الطاهر،" الجدل الليبرالي الواقعي حول دور الاعتماد المتبادل في تعزيز الأمن الدولي"، مجلة دفاتر السياسة والقانون، ع 15، 2016.

14- عطا الله محمد أحمد، "الشرق الأوسط في الأحلاف والمحاور الدولية"، المجلة الإفريقية للعلوم السياسية، د.ع، 2017.

15- علي خالد حنفي، "إختبار عدم الاستقرار في مراحل ما بعد الثورات"، مجلة العلوم السياسية، م49، ع197، يوليو 2014.

16- فيصل سعود، "السياسة الخارجية للملكة العربية السعودية، استمرار أم تغير"، مجلة مسارات، د.ع، نوفمبر 2013.

17- قاسم أحمد، "نظريات العلاقات الدولية"، مجلة سياسات عربية، م124، ع 20، 2016.

18- ليتيم فتيحة، "تركيا والدور الإقليمي الجديد في منطقة الشرق الأوسط"، مجلة المفكر، ع5.

19- محمد شيماء عبد السميع عبد الله، "دوافع نشأة القوى الإقليمية"، مجلة جامعة النليين للعلوم السياسية، ع 14، ماي 2015.

20- مصدق حسن، "بريطانيا تعيد ترتيب سياساتها تجاه الشرق الأوسط"، مجلة العرب، ع 174، اكتوبر2015.

21- مصطفى نادية محمود، نظرية العلاقات الدولية بين المنظور الواقعي الدعوة إلى منظور جديد، مجلة السياسية الدولية، 1975.

22- يونس محمد عبد الله، "الاتجاهات الجديدة لظاهرة عدم الاستقرار داخليا وخارجيا"، مجلة السياسة الدولية، م49، ع197، 2014

3- المذكرات والرسائل

1- إبراهيم لؤي أحمد، الإستراتيجية الجديدة لحلف الشمال الأطلسي بعد إنتهاء الحرب الباردة، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية، 2012.

2- الجزار عطاء عبد الغني خميس، السياسة الإيرانية اتجاه الثورات العربية 2011-2013، مذكرة ماجستير، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، برنامج الدراسات العليا المشترك بين الأكاديمية وجامعة الأقصى، 2015.

3- الدلابيج يوسف علي فايز، توازن القوى و اثره في منطقة الشرق الاوسط بعد الاحتلال الامريكي للعراق 2003-2011، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الاوسط ،كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011.

4- الرحاحلة أحمد سليمان سالم، الدور التركي الجديد في منطقة الشرق الأوسط- الفرص والتحديات-، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.

5- السليحات صخر علي سلامة، دور المياه في إثارة النزاع في الشرق الأوسط، رسالة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013 -2014.

6- العدوان طايل يوسف عبد الله، الإستراتيجية الإقليمية لكل من تركيا وإيران نحو الشرق الأوسط، مذكرة ماجستير ، جامعة الشرق الأوسط، كلية الآداب والعلوم، 2013.

7- العفيفي محمود حسن علي، مشروع الشرق الأوسط الكبير وأثره على النظام الإقليمي العربي، رسالة ماجستير ، جامعة الأزهر غزة، كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012.

8- النوري حامد عبد العزيز محمد، أثر القوة في العلاقات الدولية: المتغيرات السياسية المعاصرة لمنطقة الشرق الأوسط 1945-1990، رسالة ماجستير، جامعة الخرطوم، كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، 2006.

9- بقدي كريمة، الفساد السياسي وأثره على الاستقرار السياسي في شمال إفريقيا –دراسة حالة الجزائر-، مذكرة ماجستير، جامعة أبوبكر بلقايد –تلمسان-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2011-2012.

10- بوزيدي عبد الرزاق، التنافس الأمريكي الروسي في منطقة الشرق الأوسط -دراسة حالة الأزمة السورية-، رسالة ماجستير ، جامعة محمد خيضر –بسكرة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014-2015.

11- حاكم خليد، صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط 2001-2015، مذكرة ماستر، جامعة مولاي طاهر- سعيدة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

12- حذفاني نجيم، العلاقات الصينية الأمريكية بين التنافس والتعاون –فترة الحرب الباردة-، مذكرة ماجستير ، جامعة الجزائر 3، كلية العلوم السياسية والإعلام، 2011.

13- حسناوي رانيا، منى رزق الله، السياسة الأمنية التركية اتجاه منطقة الشرق الأوسط في فترة حكم حزب العدالة والتنمية 2002-2015، مذكرة ماستر ، جامعة العربي التبسي –تبسة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015-2016.

14- خرسة أحمد علي، تأثير المصالح الاقتصادية الأمريكية على منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 حتى 2011 العراق أنموذجا، مذكرة ماجستير، جامعة دمشق، كلية العلوم السياسية.

15- زيارة كوثر، التنافس التركي الإيراني في منطقة الشرق الأوسط 2002-2015، مذكرة ماستر غير منشورة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

16- شاكري قويدر، التحديات المتوسطية للأمن القومي لدول المنطقة المغاربية 2001-2011، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، 2014-2015.

17- شبلي محمد شاكر، التحديات الأمنية للسياسة الخارجية الأمريكية في الشرق الأوسط في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، مذكرة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، كلية الآداب والعلوم، 2008.

18- عتيق محمد عزت صالح، أحكام التحالف السياسي في الفقه الإسلامي، مذكرة ماجستير، جامعة الدراسات للنجاح العليا نابلس، قسم الفقه والتشريع ، 2008.

19- عديلة محمد الطاهر، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية دراسة في المنطلقات والأسس، رسالة دكتوراه ، جامعة الحاج لخضر-باتنة-، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015.

20- قريب بلال، السياسة الامنية للإتحاد الأوربي من منظور أقطابه –التحديات والرهانات-، مذكرة ماجستير ، جامعة الحاج لخضر باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2010-2011.

21- مدوخ نجاة، السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط في ظل التحولات الراهنة (دراسة **حالة** سوريا 2010-2014، مذكرة ماجستير، جامعة محمد خيضر بسكرة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015

4- المواقع الإلكترونية

1- " التحالف الرباعي في بغداد...من الأقوى الحشد الشعبي أم الجيش العراقي "، في: www.rudaw.net.

2- "التحالف الإسلامي ضد الإرهاب"، في: www.Wikipedia.org.

3- "عاصفة الحزم إعادة ترتيب الأوراق الإقليمية"، في: www.studies-aljazeera.net.

4- "محور المقاومة"، في: ar.m.Wikipedia.org.

5- أبو هلال فراس،" إيران والثورات العربية: الموقف والتداعيات"، في: www.dohainstitute.org .

6- بن جديد سلوى،"السياسة الفرنسية تجاه الارهاب بين افريقيا والشرق الاوسط" في : www.siyassa.org.eg.

7- حسين علاوي خليفة، "سياسة المحاور الجيوبوليتيكة والاتحاد الخليجي في القرن 21، دراسة مستقبلية"، في: www.araa.sa.

8- الحسيني سنية، "طبيعة الدور الإيراني في الشرق الأوسط"، في:www.araa.ae .

9- الحماد أيمن ،" التحالفات والعقيدة السياسية"، في: www.alrydh.com .

10-حمودة صلاح، " العدوان الثلاثي على مصر"، في: https://vb.elmstba.com .

11-الخطيب لينا، "الدور السعودي في الخليج والشرق الأوسط"،فيwww.alhayat.com .

12- رمزي سمير، "التحول في نمط التحالفات في الشرق الأوسط"، في: www.elbadi-pss.org.

13- رمزي سمير،" التحولات الواقعية للدور البريطاني في الشرق الأوسط"، **في**: www.elbadil-pass.org .

14-ريان علاء، "صراع المحاور في الشرق الأوسط"، في: www.sasapost.com.

15- زقيبة سارة ، "عاصفة الحزم"، في:www.mawdoo3.com.

16-زنيند حسين ، "بعد عزلها خليجيا، قطر بين الحضن التركي والفخ الإيراني"، في: www.dw.com.

17-الزين الصادق ، "مستقبل التحالفات الإقليمية بالمنطقة 2"، في: www.alrakoba.net .

18-السيد سامية، "قاعدة عسكرية تركية في قطر: تحالفات جديدة واتفاقيات متعددة"، في: www.turkey-post.net.

19-صالح خالد، "حرب 1967"، في: www.youm7.com.

20-العبادي السعيد ، "الشرق الأوسط متغيرات الواقع وآفاق المستقبل"، في: www.noonpost.org.

21-عبد الحميد خالد بن سلطان، "حلف بغداد"، في:

http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Monzmat3/HalfBagdad/sec07.doc_cvt.htm

22-عبد المعز أحمد سيف ، "تقييم ضربات التحالف الدولي ضد داعش"،في: www. Siyassa.org.eg.

23-عقل زياد، "رؤية دونالد ترامب وإدارته لملفات الصراع في الشرق الأوسط"، في: acpss.ahram.org.eg.

24- علام شفيق، "التحليلات- التغيرات السياسية"، في: www.futureuae.com.

25-العتزي حميد،" النظرية – أهدافها- نشأتها"،في: www.alimam-master.com .

26-الغرير موسى، "العلاقات العربية-الإيرانية (السورية – الإيرانية أنموذجا)"، في: www.dohainstitute.org.

27-الفطيسي محمد بن سعيد، "مستقبل الشرق الأوسط بين النفوذ الإيراني والهيمنة التركية"، في: www.raialyoum.com .

28-فيالا برتراند، ستيت جالف، "لماذا تتميز العلاقات التركية القطرية"، في: www.taimtrKey.com.

29-قطيشات ياسر، "إيران وثورات الربيع العربي"، في: www.m.alhewar.org

30-القلاب صالح،" حلف بغداد الجديد: سياسي وعسكري وأيضًا استخباراتي"،في: www .alarabya .net /ar/pottices5

31-قمحة أحمد ناجي ، "السياسة الخارجية الفرنسية"،في: www.siyassa.org.eg.

32-الكحيلي هيثم، "تحالفات جديدة في الشرق الأوسط انتهى زمن الاعتدال والممانعة"، في: www .noonpost.org.

33-مشعل أحمد ، "حصار قطر وانتهاء الدور السعودي في الشرق الأوسط"، في: www.journalistsat.

34-مشعل طلال، "حرب أكتوبر"، في www.mawdo3.com.

35-الموسوعة السياسية،في: https://www.politics-dz.com .

36-الناصر رجاء ،" العدوان الثلاثي على مصر"، في: www.arab-ency.com .

ثانيا: المراجع باللغة الأجنبية

1-Bbergrmann Stefan, The concept of military allinance, (bertin: 2001).

2- Leeds Brett.Ashley , trading for security:military alliances and economic agreements, university rice ، department of political scince,1984) .

3-Macmillan Jhon, Libred Internationalism, (Newyork : routledge, 2007) .

4- Singer David, alliances ardande conflict : same prelinary patents, (Newyork: the free press, 1989).